

■ اليسار / العـدد السابع والثمانون / مايو ١٩٩٧ م / ذو الحجة ١٤١٧ هـ / الثمن جنيهان مصريان ■

مصر والقرن الواحد والعشرون بين الحلم وترويج الأوهام

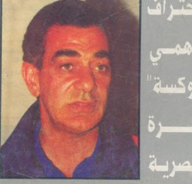
القرن
٢١

المنيـرة الغربيـة .. من الجمهورية الإسلامية إلى سيطرة الحزب الحاكم

الشعب ينصرف عن المحليات

أسوأ أيام الحركة العمالية المصرية

التسوية السياسية بين تغيير السياسات وتغيير القرارات



الاحتراف الوهمي و"وكسة" الكرة المصرية



خلاص ..
قسموه وحجزوه
كله لحسابهم
القرن
٢١

فى هذا العدد

رئيس التحرير:

حسين عبد الرازق

المشرف الفنى:

أحمد عز العرب

المستشارون:

ابراهيم بدراوى

أحمد نبيل الهلالى

د. خليل حسن خليل

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

عبد الغنى ابو العينين

محمد وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٤جنيها للأفراد و٦٠جنيها للهيئات.

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.

العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب -القاهرة

ت: ٥٧٥٩٠١١- ٥٧٥٩١٥٢- ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

FAX: 5786298

ليسار در

توالت الاعياد طوال الشهر الماضي..

عيد الأضحى المبارك.. عيد الفصح .. شم النسيم .. عيد تحرير سيناء..

ورغم سعادتنا بالاعياد والعطل وسفر بعضنا إلى الشواطئ أو الريف عند الأهل للراحة والتمتع بلقاء الأقارب والاصدقاء، فقد كان العمل خلال هذا الشهر غاية فى الصعوبة. فالكتاب يشعرون بالاسترخاء وتصل موضوعاتهم فى الساعة «الخامسة والعشرون» أى بعد موعهد الانتهاء من اعداد مادة العدد. ويصبح على الزميلة «**نسرين**» أن لا ترفع رأسها من على الكمبيوتر ساعات متواصلة دون راحة. ويستحيل تجنب الأخطاء المطبعية فالوقت المتاح للمراجعة ضيق جدا.

ومع ذلك- ولأن الله يعلم بحالنا- فقد نجحنا فى الانتهاء من العدد وتجهيزه وصدوره فى الموعد المحدد وبصورة نأمل أن ترضى القراء.. خاصة وقد عاد للمساهمة فى الكتابة لليسار «**د. فوزى منصور**» بعد أن استعاد عافيته تماما، كما إنضم إلى كتابنا- الذين نعتز بهم جميعا- الصديق «**أمين عز الدين**» الذى ننشر هذا العدد دراسته حول مشروع قانون العمل الموحد.

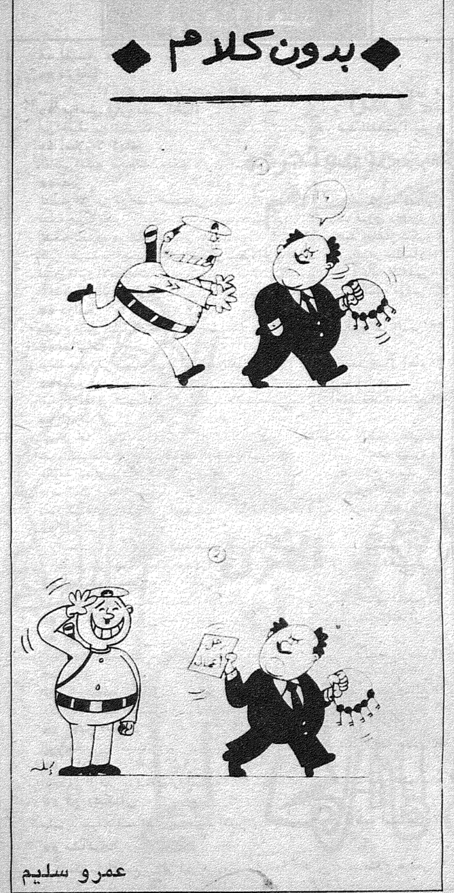
وتبدأ «اليسار» فى هذا العدد تقديم صفحتين للرياضة يحررهم الناقد الصديق «**حسن عثمان**» تقدم وجهة نظر موضوعية فى هذا المجال الهام للنشاط الانسانى.

وقد فرضت الاحداث الداخلية نفسها على العدد، من **وثيقة مصر للقرن ٢١ إلى انتخابات المحليات** ومشروع **تنمية جنوب مصر** والوادى الجديد إلى محاولة البعض القضاء **على حق المواطنة** وتحويل الاقباط إلى مواطنين من الدرجة الثانية..

ولكن هذا الاهتمام لم يمنع أن تتابع اليسار ما يجرى فى الساحة الفلسطينية والاردن ودمشق والدار البيضاء وواشنطون وموسكو. ولظروف المرض لم تصلنا رسالة برلين، وكذلك رسالة فرنسا ونأمل أن نجدها- كالعادة- فى العدد القادم

وإلى اللقاء.

اليسار





مصر

والقرن الحادى والعشرون

والفرق بين الحلم

وترويج الوهم

حسين عبد الرازق

من حقنا جميعا أن نحلم.. فالحلم هو بداية أى عمل عظيم . والانسان الذى لا يحلم لا يتقدم والثوار هم أعظم الحالمين على وجه الأرض.

وعلى المستوى الوطنى والقومى تكبر الاحلام فى فترات التقدم والنهوض وتخوض الشعوب المعارك لتحقيق أحلامها.. ومعركة بناء السد العالى تحولت فى لحظة من التاريخ إلى حلم قومى. وخاض الشعب المصرى معارك متصلة (تأميم قناة السويس- عدوان ١٩٥٦ -تمصير المصالح الاجنبية- الحصار الاقتصادى- اسقاط مبدأ آيزنهاور- قرارات التأميم عام ١٩٦١..) حتى استطاع تحقيق هذا الحلم على أرض الواقع . ومع الانتصارات كبرت الاحلام. وتمنى «صلاح جاهين» أن يأتى اليوم الذى يقام فيه «تماثيل رخام عالترعة وأوبرا».

ولكن **هناك فرق بين الحلم وترويج الوهم** . فعندما يتحدث حاكم عن مشروعات جبارة عملاقة دون أن تكون هناك أى رؤية أو إمكانية لتحقيقها على أرض الواقع، فهى عملية خداع وترويج للوهم.

وأى قراءة دقيقة لوثيقة «**مصر والقرن الواحد والعشرون**» التى أصدرها مجلس الوزراء برئاسة د.**كمال الجنزورى** فى ١٥ مارس الماضى، تقول بوضوح إن الحكم يحاول خداع الناس وإيهامهم بان **الرخاء قادم خلال عشرين عاما، أى فى عام ٢٠١٧**.

لقد حدّد الحكم فى هذه الوثيقة استراتيجية تغطى الفترة من **١٩٩٧ إلى ٢٠١٧** عبر أربع خطط خمسية تبدأ بالخطة الخمسية الرابعة وتنتهى بالخطة السابعة . وأعلن أن هذه الاستراتيجية ستؤدى إلى **مضاعفة مساحة المناطق الآهلة بالسكان ما يقرب من خمسة أضعاف** (من ٥ر٥ ٪ من مساحة البلاد إلى ٢٥٪) **والارتفاع بمعدل النمو إلى ٨ر٦٪ و ٦ر٧٪** ، **ومضاعفة الناتج المحلى الاجمالى كل عشر سنوات ليصل إلى أربعة أمثاله فى الوقت الحاضر** (من ٧٦ مليار دولار إلى ٣٢٤ مليار دولار) ،أو من ٢٥٧ مليار جنيه إلى ١١٠٠ مليار جنيه ، ورفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من ١٢٥٠ دولار (٤٢٧٠ جنيهاً) إلى ٤١٠٠ دولار (أى ١٣٧٥٠ جنيها) ،**وتوليد نحو ٥٥٠ ألف فرصة عمل سنويا ، تقضى على البطالة نهائيا** عام ٢٠٠٢ أى بعد خمس سنوات) ، وبما يزيد حجم قوة العمل فى مصر من ٨ر١٥ مليون حاليا إلى ٨ر٢٦ مليون عام ٢٠١٧.

وبصرف النظر عن عدم دقة الارقام التى وردت فى هذه الوثيقة مثل القول بأن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى هو ١٢٥٠ دولار حاليا (الرقم الصحيح ٦٨٠ دولار) ، فان الحقائق المعروفة لدى الذين صاغوا هذه الوثيقة ،وفى المحافل الدولية ،والدوائر الاقتصادية والاكاديمية المصرية- والمنشورة -تجعل هذه الاستراتيجية هى نوع من الخداع وترويج الوهم.

ماذا تقول لنا هذه الوثيقة؟

عبر ١٨٦ صفحة من الورق المصقول و ١٣ خريطة ملونة ،

وثيقة مجلس الوزراء بعنوان: مصر والقرن الواحد والعشرون تروج للأوهام وتعد الناس بالرخاء عام ٢٠١٧!!



د. كمال الجنزورى

تشمل الوثيقة كلمة السيد رئيس الجمهورية (فى الحفل الذى أقيم بمناسبة البدء فى تنفيذ مشروع وادى النيل الجديد فى ٩ يناير ١٩٩٧ فى ذكرى تحويل مجرى نهر النيل تمهيدا لبناء السد العالى) ،ثم تقديم للدكتور **كمال الجنزورى** للوثيقة وتعريف بها، وثلاثة أقسام.

* القسم الأول ويحمل عنوان الاتجاهات العامة وحددها فى ١٤ اتجاها «دور مصر الاقليمى- محورية النشاط الخاص- انبعاث الارادة الوطنية- التنمية البشرية-التحول إلى مجتمع معرفى- التنوع الفكرى- الخروج من القوالب الجامدة -تواصل النهضة- صون البيئة- ثقافة صون المياه- سياج القانون- دور المجتمع المدنى- الدور الاجتماعى للدولة- الخروج من الوادى القديم.

* القسم الثانى ويتناول ملامح استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ خلال أربع خطط خمسية قادمة.

* القسم الثالث ويركز على الخروج من الوادى وبصفة خاصة تنمية جنوب الوادى ومد مياه النيل إلى قلب الصحراء الغربية وسيناء وترعة السلام.

ومن اللحظة الأولى يكتشف القارئ أن **جوهر الوثيقة استراتيجية التنمية وهى مشروع وادى النيل الجديد** الذى كان يسمى فى البداية «ترعة الشيخ زايد والدلتا الجديدة».

فتصدير الوثيقة بخطاب رئيس الجمهورية حول هذا المشروع ، ثم الحديث عن الخروج من الوادى القديم نهاية الاتجاهات العامة.فى القسم الأول، ثم جعل **الهدف الأول فى استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ هو الخروج من الوادى القديم** ، وتخصيص القسم الثالث بكاملة لهذا الموضوع، قاطع بان جوهر هذه الوثيقة التى «تمزج بين انطلاقه الخطوط الفكرية العامة، وبين الاعتبارات الواجب مراعاتها للتخطيط فى إطار زمنى محدد» هو مشروع «وادى النيل الجديد».

والمشروع فى حد ذاته حلم جميل ونبيل ، وهو كما تقول الوثيقة «ليس مجرد اختيار بين بدائل مطروحة ولكنه مسألة حياة لا لجيلنا وحده ولكن للأجيال القادمة أيضا» . فالزيادة السكانية المتوقعة خلال ٢٠ عاما تقدر بنحو ٢٠ مليون نسمة ، أى أن عدد السكان فى مصر سيتجاوز ٨٠ مليون نسمة عام ٢٠١٧.

ولكن هذا الحلم النبيل يصبح كابوسا إذا تحول إلى وهم نتعلق بحباله الذائبة سنوات ثم نسقط فجأة من القمة إلى القاع.

لقد ناقش الخبراء والساسة هذا المشروع، وقدموا اعتراضاتهم الموضوعية عليه. ولم تأت الوثيقة بجديد يدحض هذه الاعتراضات.

** أول هذه الاعتراضات ومن أهمها موضوع توفير المياه اللازمة للمشروع.

تقول وثيقة «مصر والقرن الواحد والعشرون»، أن المستهدف زيادة حجم الموارد المائية المتاحة حتى عام ٢٠٠٢ (الخطة الخمسية الرابعة) بنحو ١٠٫٧ مليار م٣ يستخدم منها ٩ مليار متر م٣ لاستصلاح وزراعة ١٫٥ مليون فدان فى الوادى القديم والجديد. وتقدر الوثيقة زيادة الموارد المائية خلال الخطط الخمسية الخامسة والسادسة والسابعة ، أى حتى عام ٢٠١٧ بنحو ١٢٫٥ مليار م٣ تكفى لاضافة ١٫٩ مليون فدان أخرى، أى استصلاح وزراعة ٣٫٤ مليون فدان خلال عشرين عاما.

وتحدد مصادر الحصول على هذه المياه، بتعديل التركيب المحصولى واقلال مساحة المحاصيل العالية الاستهلاك للمياه ،وتطوير نظم الرى وترشيد الاستخدامات ، وقناة جونجلى، واعادة استخدام مياه الصرف المعالجة ،والمياه الجوفية العميقة بالصحراء الغربية والشرقية وسيناء.

وترد الوثائق الحكومية على هذه المقولات . فالمرحوم المهندس «**عبد الهادى راضى**» وزير الاشغال العامة والموارد المائية فى المذكرة المقدمة منه «**بشأن ادارة واستخدامات الأراضى والمياه لاغراض التنمية الزراعية الأفقية**» ،والمهندس «**عبد الرحمن محمد محمد شلبى**» فى دراسته «موارد مصر المائية .. الافاق- المحددات- الحتميات» وهو رئيس قطاع المشروعات بالوزارة ، يسجلان مجموعة من الحقائق الهامة، تجاهلتها وثيقة «مصر فى القرن الواحد والعشرين » رغم أن الارقام المنشورة فيها مستمدة من الوثيقتين.

-فمصر وصلت حاليا عند معدل مياه ضاغط Stressed State(١٢٠٠م٣) للفرد فى العام ، ويتحرك تدريجيا نحو الندرةSCarecity State(٧٥٠م٣ للفرد).. أو ما يطلق عليه تحت خط الفقر المائى.

- يمكن اتاحة ١١٫٦ مليار متر مكعب سنويا حتى عام ٢٠٢٥ يستخدم منها للاحتياجات المائية المنزلية والصناعية الاضافية ٥٫٦ مليار م٣ ، وبذلك تكون المياه التى يمكن اتاحتها لمزيد من التوسع الافقى فى حدود ٥٫٦ مليارم ٣ **تكفى للتوسع بالمناطق ذات الأولوية**

معدل نمو الناتج القومى وفقا لتقديرات البنك الدولى لم يتجاوز ٣ر٢٪ سنويا فكيف يمكن القفز به إلى ٨ر٦ ٪ سؤال لم تجب عنه وثيقة مجلس الوزراء

بحواف الدلتا وصعيد مصر والبحيرات الشمالية ووسط سيناء..» ومن المقدر أن مصر سوف تعانى من عجز مائى حقيقى فى المياه بدءا من نهاية العقد الأول للقرن القادم».

- تعديل التركيب المحصولى فى ظل ما سمى تحرير الزراعة يبدو أمرا شبه مستحيل، **فالتحكم فى التركيب المحصولى ارتبط بالتنظيم المركزى للمياه والزراعة والذى الغى بجرة قلم.**

لا يوجد أى أفق لزيادة حصة مصر من مياه النيل ،فى ظل مطالبة دول المنبع خاصة أثيوبيا بزيادة حصتها من مياه النيل وشروعها فى اقامة سدود على الانهار لتغيير نظام الرأى فيها **بل هناك خطر المطالبة بتخفيض نصيب مصر فى هذه المياه.**وقناة **جونجلى مشروع معطل فى ظل الحرب الأهلية فى السودان.**

-الحديث عن **تطوير نظم الرى وترشيد استخدام المياه تعترضها معوقات خطيرة سجلها وزير الرى السابق فى ١١ بنداً** ،من أهمها «وضع اليد ومخالفة نظم الرى المقررة- قصور امكانيات أعمال الاستصلاح-المصاعب التى تواجه المنتفعين فى الأراضى القديمة والجديدة- نوعية المياه ومشاكل التلوث- التوسع فى زراعات الارز وقصب السكر- فواقد مياه الشرب والصناعة- التشريعات المتعلقة باستخدامات الأراضى والمياه ومنع التلوث -الهياكل الفنية والادارية..».

** واذا تركنا موضوع المياه جانبا فسيقفز أمامنا مباشرة موضوع الاستثمارات اللازمة لهذا المشروع ومعدلات التنمية فالوثيقة تطلب ارتفاع معدل النمو للناتج القومى الاجمالى إلى ٨ر٦٪ خلال الخطة الخمسية الرابعة(١٩٩٧-٢٠٠٢) ثم إلى ٦ر٧ خلال الخطط الخمسة التالية حتى عام ٢٠١٧.

ورفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من ١٢٥٠ دولاراً إلى ٤١٠٠ دولار.

وتقول إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب ما لا يقل عن ١٠٠ مليار جنيه سنويا وتحديدا ٦ر١١٨ مليار جنيه أى ٩٨ ر٣٤ مليار دولار سنويا منها ٨٠٪ على الأقل استثمارات للقطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى أى ٢٧ مليار دولار. وسيصطدم هذا التصور بواقع مرير ناتج عن السياسات الخاطئة للحكم طوال ما يزيد عن ثلاثين عاما ،والتى ما زالت مستمرة حتى الآن.

فأرقام البنك الدولى تقول إن**معدل النمو الحقيقى للناتج القومى كان(٣ر٠٪) عام ٩١ /٩٢ ، (٥ر٠٪) عام ٩٢ / ٩٣ ، (٢ر٠٪) عام ٩٣/٩٤، ولم يزد عن معدل نمو السكان أى ٣ر٢ ٪ سنويا حتى الآن. فكيف يمكن القفز به ٨ر٦٪ وعلى أى أساس؟.**

وتقول أيضا أرقام البنك الدولى إن **معدل النمو الحقيقى للفرد أى متوسط نصيبه من الناتج القومى الاجمالى كان(-٤ر١٪) عام ٩١ /٩٢ ،(-٧ر١٪) عام ٩٢ /٩٣ ،(صفر٪) عام ٩٣ /٩٤ وهكذا. فكيف يمكن القفز بمتوسط الدخل فى ظل السياسات الحالية ٦٨٠ دولاراً إلى ٤١٠٠ دولار!.**

وكيف ستحصل مصر على استثمارات خاصة- أجنبية فى الاساس- سنويا لا تقل عن ٢٧ مليار دولار استثمارات مباشرة ،بينما يقدر البنك الدولى الاستثمارات الأجنبية المتوقعة فى مصر فى العام القادم بحوالى ١ر٢مليار دولار منها ؛ ٨٠٠ مليون دولار فقط استثمارات مباشرة. والفرق بين ٨٠٠ مليون دولار و٢٧ مليار دولار فرق فلكى واضح.

وتقول الاحصاءات الدولية أن ٨٥٪ من الاستثمارات ورؤوس الأموال تتجه للدول الصناعية ولا يبقى للعالم الثالث كله إلا ١٥٪ يذهب ٨٠٪ منها إلى جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية).

** لم تشر الحكومة لا فى الوثيقة ولا فى أى وثيقة أخرى إلى دراسة الجدوى والعائد الحقيقى لهذا المشروع اذا قدر له القيام ،وهل سيكون بالايجاب ويضيف إلى الثروة القومية أم بالسلب ويدخلنا فى كارثة مالية واقتصادية.

ومن أين ستأتى الحكومة بالاستثمارات التى تعهدت بها وتمثل ٢٠٪ أى ٢٣ مليار استثمارات مباشرة .

ألا يكفى أن الحكومة مدينة بـ ١٥٠ مليار جنيه دينا داخليا وتدفع فوائد واقساط للدين العام الداخلى والخارجى ١ر٢٣ مليار جنيه.. ومن سيتحمل عبء هذا الاستثمار الجديد؟.

هل تكفى هذه الحقائق لنقول أن الحكم يبيع لنا الوهم أم أن هناك حاجة إلى المزيد.

وبالقطع هناك الكثير الذى تكشف عنه هذه الوثيقة يتعلق بطبيعة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتعارض بل والتناقض بين الأهداف والمبادئ الواردة فى الخطة وكلها موضوعات هامة تحتاج منا للعودة للنقاش مرة أخرى.

هوامش على دفتر الحياة



د. عاطف صدقى
الخصخصة والبطالة

أين الحقيقة عن اقتصادنا ؟



د. عبد العظيم أنيس

فى كل يوم تمتلأ الصحف القومية بتصريحات لكبار المسئولين المصريين عن التقدم الكبير الذى يحققه الاقتصاد المصرى نتيجة اتباع مصر سياسة «**التحرير الاقتصادى**» ، أى سياسة **التكيف الهيكلى** المعتمدة من أسيادنا الجدد :**صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.**

وتمتلأ الصحف القومية أيضا بتصريحات منسوبة إلى بعض المسئولين فى تلك المؤسسات الدولية أو فى أجهزة الادارة الأمريكية فى واشنطن تقول إنه ليس فى الامكان أبدع مما كان فيما يتعلق بالاقتصاد المصرى الآخذ فى التحسن المضطرد، فالعجز فى ميزانية الحكومة فى تناقص مستمر والاحتياطات النقدية فى البنك المركزى فى تحسن مستمر، ومعدلات التضخم فى هبوط مستمر، والحكومة تسعى إلى معدلات نمو فى السنوات القادمة تصل إلى ٦ ٪ وترتفع إلى ٨ ٪.

والحقيقة أن التصريحات المنسوبة إلى مسئولى البنك الدولى أو الصندوق أو الادارة الأمريكية إنما تتعلق بالتسهيلات التى توفرها الحكومة للمستثمرين ، بحيث أنها- أى الحكومة- تكاد أن تكون قد تخلت عن دورها كدولة فى النشاط الاستثمارى وتركته للقطاع الخاص الأجنبى أو المصرى . أما **الانخفاض المستمر فى عجز الميزانية فهو نتيجة الخفض الذى تجريه الدولة فى الانفاق العام** ،والذى التزمت به الحكومة أمام الصندوق، وهو أمر أدى لانهيار برامج الخدمة الصحية فى المستشفيات العامة كما يلاحظ أى زائر لتلك المستشفيات. أما التضخم فتبين أرقام البنك الدولى أنه كان فى الفترة من ٨٩- ١٩٩٤ فى المتوسط نحو ١٦٪ وليس الارقام الاحادية التى تدعيها الحكومة، ومن المؤكد أنه قد وصل إلى أكثر من ٢٢٪ عام ١٩٩٢ مما يكذب تصريحات المسئولين المصريين، وبالطبع لا أحد يثق بالرقم الحالى الذى تدعيه الحكومة وجريدة الاهرام (٥٪).

لكن هناك مؤشران آخران يبينان الاكذوبة التى تروجها الحكومة عن تحسن الوضع الاقتصادى : أولهما **معدلات البطالة** ،وهى تتزايد باستمرار والحكومة لا تنفى ذلك، وسوف تزداد هذه المعدلات بالتوسع فى سياسة الخصخصة، وقد توقفت الحكومة عن الدعاوى السابقة، بأن أحدا لن يمس وضعه نتيجة الخصخصة (نتذكر اليوم التصريحات القديمة لرئيس الوزراء د. **عاطف صدقى** وللرئيس **مبارك**) وأصبح هناك اعتراف صريح أن الخصخصة سوف تؤدى إلى تسريح واسع للعمالة وإلى الاستغناء عن فائض العمالة فى المؤسسات التى بيعت أو سوف تباع .

وسوف يتذكر القارئ لاشك التصريحات التى جاءت على لسان المسئولين منذ سنوات من **أن قلاع الصناعة المصرية فى المحلة وكفر الدوار لن تمس** ، ومن أن **البنوك الاربعة الرئيسية (الاهلى ،ومصر ، والقاهرة ،والاسكندرية) لن تمتد إليها يد الخصخصة** ، ثم ثبت أن هذه التصريحات لم تكن تستهدف غير تخدير الرأى العام ، وأصبح الآن هناك اعتراف بأن كل شئ سيباع ، سواء قلاع الصناعة أو البنوك!.

أما المؤشر الثانى الذى ينبئ عن سوء الأوضاع الحقيقى فهو الصادرات السلعية. فاذا صدقنا تصريحات رئيس الوزراء والوزراء

فمصر على وشك أن تكون نمرا جديدا وسط النمور الآسيوية ، ومخطط التكيف الهيكلى يعتمد اعتمادا رئيسيا على رفع معدلات الصادرات السلعية بحيث تكون قوة ضخمة منافسة فى السوق العالمية لصادرات الدول الأخرى ، النامية منها خصوصا ، ومصدرا رئيسيا للنقد الأجنبى.

لكن الحقيقة أن صادراتنا السلعية فى تراجع مستمر. وأنا هنا أعتمد على أرقام البنك الدولى ، ففى عام ١٩٨٩ كان **معدل نمو الصادرات بالسالب (-٨ر١٧٪)** ، ارتفع فى سنوات ٩٠، ٩١ ، ثم أصبح **بالسالب مرة أخرى فى سنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤**. وتشير الارقام التى نشرتها بعض الصحف القومية مؤخرا إلى تراجع واضح فى صادراتنا السلعية.

وقد قرأت مؤخرا فى آخر عدد لمجلة «بحوث اقتصادية عربية» (عدد خريف ١٩٩٦) بحثا للدكتور **أحمد جلال** ، الذى يصف نفسه بأنه «المدير التنفيذى للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية) وهو مركز بحوث لا يخفى صلته بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ،وفى هذا البحث يقول الباحث **د. أحمد جلال:**

«على الرغم من أن التحسن الذى طرأ على الحوافز المقدمة لكل من القطاعين العام والخاص كجزء من برنامج التحرير الاقتصادى الذى بدأ تنفيذه فى مصر منذ أوائل التسعينات إلا أن **معدلات النمو الحقيقية لم تستجب لهذا التعديل وظلت ثابتة عند مستويات متواضعة**».

والدكتور أحمد جلال يرجع هذه الحقيقة إلى سببين فى نظره: أولهما عدم تيقن المستثمرين من استمرار الحكومة فى سياسة «التحرير»(إقرأ الخصخصة وتخلى الحكومة عن أى دور للدولة فى النشاط الاقتصادى) ، والسبب الثانى ارتفاع الاجراءات المرتبطة بالاستثمار فى مصر، وهو هنا يعنى الاجراءات والقوانين وضعف آليات إبرام وتنفيذ العقود وضعف اداء الضرائب، وربما كان يشير من طرف خفى إلى حجم الفساد والرشوة فى أجهزة الدولة المكلفة بالقطاع الاقتصادى.

وربما أختلف مع د. جلال عن هذا الحديث والخاص بعدم تيقن المستثمرين من استمرار الحكومة فى سياسة «التحرير» ، فقد **عملت الحكومة فى تأكيد خضوعها للمستثمرين مالا يصدقه عقل** من اعفاءات ضرائب والسماح للمستثمرين بانشاء طرق ومطارات وتعديل قوانين الاستثمار بما يرضى رجال الأعمال، **ولم يبق أمام الحكومة غير أن تخلع كل ملابسها وتبقى «بلبوص » حتى يرضى عنها المستثمرون!!.**

على أن الحقيقة التى تهمنى فى بحث الدكتور جلال فهى ذكره ، نقلا عن البنك الدولى- **أن متوسط معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بمصر خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٤) لم يزد عن ٤ر١ ٪ . أما معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بالنسبة للفرد فهو بالسالب على طول سنوات ١٩٨٩-١٩٩٤.**

هذه هى الحقائق إذن التى تشير إلى أن أحوالنا الاقتصادية لا تتجه إلى التحسن كما تزعم الحكومة ، وعندما يحدث تحسن فهو طفيف بحيث إن تأثيره لا يذكر فى المجرى العام الذى يتجه إلى مزيد من التدهور بشكل تام ، مما يشير إلى **فشل النظام السياسى الحالى فى مصر فى معالجة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى يحسها المواطن العادى** الذى لا يفهم قليلا أو كثيرا فى شئون الاقتصاد، هذه الازمة التى تفاقمت نتيجة خضوعنا لوصفات البنك الدولى ، وهى وصفات بدأ يتضح نقاط ضعفها فى دول أوروبا اليوم بدليل تحركات الطبقة العاملة فى فرنسا وألمانيا واسبانيا وايطاليا .. الخ ضد اجراءاتها ،وانتشار روح عدم الثقة فى مستقبل العديد من اقتصاديات هذه الدول.

إن الفكر المحافظ الذى روجت له المرحلة **التاتشرية فى انجلترا والريجانية فى** أمريكا قام على أيديولوجية **«الاسواق لا تخطئ»** والاسواق الحرة تعمل بكفاءة، والآن بدأ العديد من الاقتصاديين يدركون أن التأخر فى تحدى هذا الفكر المحافظ كان معناه قبول الافكار التى تدعى أن الاسواق تتوازن وأن التدخل الحكومى فى الاقتصاد هو الغباء الكامل ، وأن العدالة الاجتماعية هى من عالم غير علم الاقتصاد الذى يخضع للقواعد المحافظة التى ترفض حتى أفكار كينز للاصلاح فى الاطار الرأسمالى، وتعتبرها

① تزايد معدلات البطالة..
② انخفاض الصادرات السلعية..
أهم المؤشرات التى تؤكد كذب الدعاية الحكومية عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية

محاولات مصطنعة لحفز الطلب على الاستثمار وأنها لابد أن تنتهى إلى زيادة التضخم، وبالتالى يرى هذا الفكر اليمينى المحافظ أن أفضل ما يمكن عمله هو إجراء إصلاحات هامشية على مستوى الاقتصاد الشكلى ،مع التركيز على جانب العرض ، استهدافا لمبادرات حكومية لرفع المهارات والاهتمام بالبنية التحتية.

ولكن وكما يقول الاقتصادى الأمريكى **جاليبرث** .. فبينما يكون الاستثمار فى المهارات والبنية التحتية أمرا مفهوما كشئ جيد فان الاكتفاء بهذا يترك ميدان الاقتصاد الكلى فى أيد محافظة ،ومعنى هذا ضرب مشروع الديمقراطية الاجتماعية الليبرالى.

إن ما نريد أن نقوله هنا هو أن أفكار اقتصاديى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى تجد اليوم تحديا واسع النطاق من عديد من الاقتصاديين فى الغرب وفى هيئة الأمم المتحدة ، ومعظمهم ليسوا اقتصاديين اشتراكيين كما قد يخطر على بال ،وإنما هم من أنصار المدرسة الكينزية التى ترى أن آراء كينز عن التطبيق الناجح لأدوات السياسة الاقتصادية الكلية -وهى السيطرة على الانفاق الحكومى والضرائب والاقتراض والفوائد-يمكن أن تدفع النمو الاقتصادى دفعا حقيقيا وتحرك الأوضاع نحو العمالة الكاملة.

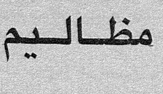
وبالتالى فان تدخل الدولة فى توجيه السياسة الاقتصادية الكلية هو أمر لا مفر منه إذا أردنا تحقيق توازن فى مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة فى المجتمع.

وهذا **التدخل من جانب الدولة كان أمرا حيويا على أى حال فى تحقق «معجزة» النمور الاسيوية فى كوريا الجنوبية وتايوان** .. الخ، كما تعترف بذلك كل أدبيات الاقتصاد التى تناولت تلك «المعجزة».

فهل تتعظ حكومتنا السنية وتحاول أن تعدل مسار الاقتصاد المصرى فى هذا الاتجاه؟. أم أنها سوف تصر على سياسة الخضوع لأباطرة صندوق النقد الدولى وحكام واشنطن وبالتالى تجلب الخراب على الاقتصاد والشعب كما حدث لشعوب نامية كثيرة وآخرها المكسيك؟.

***

ياما فى الحبس



مظاليم



اللواء حسن الألفى

كنت دائما أعتقد أن تدخل أجهزة الأمن لفبركة الادلة ضد متهمين بعينهم -حتى فى القضايا العادية غير السياسية- هو سمة تتعلق بالبلدان النامية حديثة عهد بالاستقلال وبالحياة الديمقراطية . ولم أكن أستثنى مصر بطبيعة الحال من هذه القاعدة العامة.

إلى أن فوجئت فى الاشهر الأخيرة بأحداث رهيبة من نفس النوع ، وبأحكام محاكم جنائية فى بلد عريق فى ديمقراطيته البوجوازية وهو بريطانيا.

والحكاية أنه فى شهر فبراير الماضى حكمت محكمة «أولد بيلى» الشهيرة فى لندن ببراءة ثلاث أشخاص (بيض وانجليز قح) .قضوا فى السجن ١٨ عاما اتهموا خطأ بقتل صبى بائع صحف يدعى كارل برد جوده ،واعترف مدعى الاتهام صراحة فى الجلسة الأخيرة أن الأربعة (أحدهم مات فى السجن) قد ادينوا خطأ فى هذه القضية . ومن المؤكد أن هؤلاء المتهمين ليسوا ملائكة، فقد سبق لهم أن أدينوا فى قضايا سرقة من قبل وقضوا فى السجن مدة العقوبة وأفرج عنهم بعد انتهائها.

لكن القضية تتعلق باتهام القتل الذى حدث سنوات بعد الافراج عنهم فى قضية السرقة، وكانت الادلة الوحيدة التى قدمت ضدهم أمام المحكمة التى قضت بحبسهم مدى الحياة هو اعتراف المتهم الرابع (الذى مات فى السجن) عليهم، وهو اعتراف تراجع عنه بمجرد ظهور محاميه بعد أربعة أيام من القبض عليه لم يسمح له فيها برؤية أحد، بل ضرب فيها ضربا مبرحا لانتزاع الاعتراف منه، وقد اطلع محاميه على آثار هذا الضرب العنيف.

ولقد تزاحمت الجماهير أمام محكمة «**أولد بيلى**» التى أفرجت عنهم ،وقد انحنوا وقبلوا الأرض بمجرد خروجهم من المحكمة ، وكان من بين المنتظرين لهم تسعة رجال ايرلنديين ستة منهم معروفون باسم «**ستة برمنجهام**» ،والثلاثة الاخرون معروفون فى الصحافة البريطانية باسم «**ثلاثة توتنجهام**» ،وهؤلاء ، وهؤلاء سبق أن قبض عليهم بتهمة تفجير قنابل لصلحة «**الجيش الجمهورى الايرلندى**»وقضوا ١٨ سنة فى السجن بعد الحكم عليهم ، ثم ثبت بعد ذلك براءتهم من الاتهام وتأكد أن رجال الطب الشرعى الانجليزى قد تآمروا مع الشرطة لتزوير الادلة ضدهم حتى تحكم المحكمة عليهم، وهو ما تم فعلا ،وظل أهلهم ومحاموهم يطعنون من محكمة لأخرى ضد الحكم الظالم إلى أن صدر الحكم ببراءتهم ، ولكن بعد أن قضوا ١٨ سنة فى السجن!.

وإذا اضفنا إلى هذا أحداث قتل الاطفال فى بلجيكا بعد الاعتداء عليهم جنسيا وثبوت تآمر بعض أجهزة الشرطة للتستر على المتهمين الحقيقيين الذين وقعوا أخيرا فى أيد العدالة وأرشدوا الشرطة إلى أماكن دفن هؤلاء الأطفال، فان ذلك يثير سؤالا حيويا هو: كيف يحدث هذا فى بلدان عريقة فى ديمقراطية الحياة العامة عندها؟.

إن هذا السؤال طرحته فعلا بعض الصحف البريطانية ،والجاد من هذه الصحف يشير إلى **حالة الفساد التى طالت بعض عناصر الشرطة البريطانية فى جو التوحش الرأسمالى الذى بدأته مرحلة مسز تاتشر** ،والذى أدى بالفعل إلى ضباط شرطة يتورطون فى الحصول على رشوة عالية من تجار مخدرات وزعماء عصابات دعارة ،وإلى نواب محافظين فى مجلس العموم (ومنهم وزراء) يعيشون على هبات شهرية من رجل الأعمال المصرى الشهير **محمد فايد** صاحب متجر «**هارودز**»Harrods،وهو الأمر الذى وضع حكومة المحافظين فى حرج بالغ فى معركتها الانتخابية الحالية.

ما هو الدرس الذى نستخلصه من هذه الوقائع المحزنة؟.

فى ظل جو الانفتاح الحالى فى مصر والذى هو سداح مداح كما قال **أحمد بهاء الدين** توضح الوقائع ومحاكمات المحاكم أن الفساد ينتشر فى مصر وتكاد لا تنجو منه دائرة من الدوائر ، وأن ما تصنعه أجهزة الرقابة من كشف هو قطرة فى بحر.

كما توضح هذه الوقائع أن أبرياء يقدمون إلى المحاكمة ، وأن تعذيبا شديدا يقع على بعض المتهمين، وبالتالى فان احتمال فبركة الادلة تحت سوط التعذيب لا يمكن أن يستبعد ،ومن هنا تبدو الحاجة القصوى إلى مساعدة المتهمين عن طريق محامين شرفاء يندرون أنفسهم لهذا العمل النبيل، وهو تخليص الابرياء من اتهامات باطلة قد تقع ضدهم.

وإذا كانت مثل هذه المظالم تقع فى بلد عريق فى الديمقراطية مثل بريطانيا ، فلن يكون من المستغرب أن تقع مثل هذه المظالم فى بلدان العالم الثالث. ومن هنا تأتى أهمية مراكز المساعدة القانونية التى نرجو لها التوفيق فى مهمتها السامية.

ما أشبه الليلة بالبارحة

فى الاجتماع الحاشد للمثقفين المصريين الذى انعقد فى نقابة الصحفيين يوم الاثنين ٧ أبريل للرد على **تحالف كوبنهاجن** ، طلب المنظمون للاجتماع منى أن ألقى كلمة، واحترت لأننى تكلمت كثيرا وكتبت كثيرا فى الصحف وعبر موجات الاثير فى محطة A R T، بحيث لم يعد لدى جديد أقوله ، ثم خطر فى بالى أن أقرأ للحاضرين شيئا عن تاريخنا، ومن الواضح أن هذه القراءة قد وجدت استحسانا من الحاضرين بحيث قدرت أنه ربما كان من المفيد إعادة نشرها فى «اليسار» ،وها هى :

الزمان: أغسطس عام ١٠٩٩ ميلاديا.

المكان: بغداد.

فى صباح ذلك اليوم القائظ دخل القاضى **أبو سعد الهروى** ، قاضى قضاة دمشق ديوان الخليفة **المستظهر بالله** الفسيح صائحا حاسرا حليق الرأس علامة على الحداد، وفى دائرة حشد من الرفاق شبانا وشيبا يصدقون بكل صخب على كل كلمة من كلماته ويبدون مثله للعيان منظرا يشوبه التحدى : لحية كثة تحت رأس حاسر أملس.

ويحاول بعض وجهاء بغداد تهدئة القاضى لكنه يزيحهم بحركة تنم عن ازدراء، ويتقدم بعزم وتصميم نحو الخليفة إلى وسط القاعة فيأخذ فى تبكيت الحاضرين من غير اكتراث بمناصبهم.

- أتجرؤون على التهويم فى ظل أمن راغد وعيش ناعم وإخوانكم فى الشام لا مأوى لهم سوى ظهور الجبال وبطون النسور والعقبان؟ كم من دماء سفكت وكم من نساء أخفين وجوههن حياء وخجلا؟.

ويقول الاخباريون العرب : «وكان خطابا أبكى العيون وحرك القلوب وانتاب الحضور نشيج ونحيب».

لقد سافر **الهروى**» من دمشق إلى بغداد طوال ثلاثة أسابيع من أيام الصيف المحرقة لا لاستدرار الشفقة وإنما لاخطار أرفع سلطة إسلامية بالمصيبة التى حاقت **ببيت المقدس** كان الفرنجة قد استولوا على القدس فى ١٥ يوليو ١٠٩٩ بعد حصار دام أربعين يوما وعندما دخلوا انتشروا فى الشوارع شاهرين سيوفهم «ذابحين الرجال والنساء والاطفال ناهبين البيوت والمساجد».

وعندما توقفت المذبحة بعد يومين لم يبق عربى واحد داخل أسوار القدس. وبعد أيام وصل أول اللاجئين من فلسطين إلى دمشق حاملين فى عناية فائقة مصحف عثمان، وعندما اقتربوا من دمشق ولمحوا مآذن المسجد الاموى بسطوا سجاجيد الصلاة وسجدوا شكراً لله . واستقبلهم قاضى قضاة دمشق واحتفى بهم واستمع إليهم ثم قر قرارهم جميعا على الذهاب إلى بغداد.

لكن خيبة النازحين فى بغداد كانت بقدر ما كانت آمالهم. لقد أظهر الخليفة تعاطفه معهم ثم كلف ستة من مساعديه فى بلاطه التحقيق فى تلك الاحداث المفجعة.

وغنى عن البيان أن شيئا لم يسمع بعد ذلك عن لجنة الحكماء هذه! بقى أن أقول إن هذه الرواية تكاد أن تكون مأخوذة بحذافيرها من كتاب **أمين معلوف «الحروب الصليبية كما رواها العرب».**


عمرو موسى

لماذا لانسحب السفراء للتشاور؟

إذا كانت دول أوروبا سحبت سفراءها من طهران بعد أن أدانت محكمة فى بون بعض المسئولين فى طهران بتهمة الضلوع فى قتل أربعة من الاكراد الايرانيين فى المانيا، ألا يكون من المنطقى أن تسحب حكومتا مصر والاردن سفيريهما من تل أبيب احتجاجا على قتل نتنياهو وجيشه المئات من الفلسطينيين فى شوارع الخليل وبيت لحم؟.

وإذا لم نسحب سفراءنا فى مثل هذه الظروف التعسة فمتى نسحبهم إذن؟. ولماذا يصل الخوف من واشنطن إلى هذه الحدود غير المعقولة؟.



القاضى الكبير لَم يخطئ .. ولكن

خليل عبد الكريم

بتاريخ ١١ فبراير ٩٧ نشر قاض له مقام رفيع فى سلك القضاء مقالة حول عبدة الشيطان فى الجريدة القومية الكبرى قال فيها : إنه قد يتزوج الشيطان من نساء الانس وانه (الشيطان) يسبق الزوج المسلم إلى مباطنة المرأة اذا لم يتعوذ قبلها.. الخ.

وقامت الدنيا ولم تقعد حتى الآن:

صحفى معروف له عامود رصين بدأ الهجوم الشرس (ولا نقول النقد الموضوعى) -ويسارى مخضرم نكن له تقديرا وافرا تقدم على احدى صفحات جريدة الأخبار يوم ١٦/ ٢/ ٩٧ ببلاغ إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى، ما إن قرأته حتى رددت قولة عمر: (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) لان العهد باليساريين والتقدميين والطليعيين (وجمال واخوانه الف سلام) انهم لا يستعدون السلطات على خصومهم فى الرأى- كما يفعل الاسلامويون وكبيرهم إياه. وآخر توابع المقال : كلمة فى الصفحة الدينية بتاريخ ٩٧/٤/٤ بعنوان: (مقال عجيب وصمت اعجب)- -ولون أن فيها قدرا من الموضوعية انما انساقت كغيرها فى الفزع من حقائق ثابتة اوردتها دواوين السنة ذوات الرتب العوالى:

ان القاضى الكبير لم يخطئ وكل ما ذكره له سنده الصحيح ولا تثريب عليه إن مناوئيه أوشلوا (فى المعجم الوسيط أوشلوا :اقلوا واخسوا . أ. هـ) حظهم من الثقافة الدينية- وحتى يزداد روعهم ويتضاعف ازعاجهم فاننا نورد نزرا يسيرا من اخبار الجن التى حملتها مئات الصفحات من الكتب التى تعد من الغرر البيضاء فى جبين علوم الحديث- وقبل أن نشرع فى سردها اتوجه برجاء إلى التقدمى اللوذعى الا يرفع بلاغا ضدى لنقابة المحامين لان المحاماة هى مصدر رزقى الوحيد أنا وعائلتى:

١)هناك صحابة اعلام قابلوا الجن سواء فى صورته الطبيعية أو المتشكلة ودارت بين الطرفين حوارات طريفة منهم: عمر بن الخطاب وابو هريرة وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير.

٢) نافس جنى سعد بن مالك أو سعد بن أبى وقاص على حب احدى زوجاته وكانت بدوية وتعود الجنى على الجلوس معها على السرير فاضطر ابن أبى وقاص إلى أن يتوعده بالقتل حتى اختفى.

٣)كان جنى يكامع صحابية معروفة- نمسك عن ذكرا اسمها(الفرق بين المكامعة والمجامعة هو التقاء الختانين أ. هـ) فشكت إلى الله فانزل اليه قرطاسا من السماء نهاه عن ذلك فاضطر إلى الانصراف ولكنه قبل ان يودعها قرصها فى وركها فتركت القرصة علامة سوداء كانت تريها لغيرها تأكيدا اصدق حكايتها.

٤) قامت الجن بدور إعلامى خطير فى التبشير بمبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخلو مصنف من كتب السيرة(التراثية) من باب يجمع نوادرها واشعارها.

٥) لما مات عمر بن الخطاب تفجعت الجن لمصرعه وأنشدت قصائد تقطر حزناً وأسفاً عليه وكان من بين رواة بعضها واحدة من أمهات المؤمنين - رضوان الله عليهن.

٦) نكاح ذكور الجن للأدميات من الامور التى كانت شائعة فى فترة ما قبل الاسلام (يسمونها الجاهلية) وعثمان بن عفان وجابر بن عبد الله وهما من هما- اخرجت لهما كتب الاحاديث اخبارا تقطع بذلك. هذه الاثار وعشرات غيرها رواها محدثون اكابر لا يسع شيخ الازهر الا أن يقف فى حضرتهم خاشعا (ويضرب لهم تعظيم سلام) مثل: ابن سعد فى (الطبقات) وابو نعيم فى (الحلية) والطبرانى فى (الأوسط) والبيهقى فى (الدلائل) والحاكم فى (المستدرك) وابن هشام فى (السيرة) والضياء المقدسى فى (المختارة) والقاضى عياض فى (الشفاء) والسيوطى فى (الجمع) وفى (الخصائص) .. الخ الخ الخ.

وحديث الاستعاذة من الشيطان عند الشروع فى ملامسة الزوجة سمعه ملايين المسلمين من أفواه الخطباء والوعاظ والائمة فى جميع المساجد ومن ثم خنست رئاسة شئون التقديس عن وصفه بأنه مضروب- اذن ما حاد القاضى الكبير أو الكبير القاضى عن جادة الصواب فى أى حرف اورده فى مقالته.

ولكن...

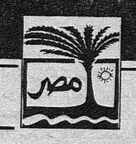
الذى غاب عن فطانته وأعنت المعيته أن مملكة الجن والشياطين والابالسة واضرابها مثل نظام الرق والنفث فى العقد والرقية والحسد والعين والفزع من الكسوف والخسوف والتوجه إلى السماء عند احتباس المطر والالتجاء إلى قوى غير منظورة لانزاله.. الخ جميعها وامثالها هى ثقافة قروسطية انبثقت من رحم البيئة وتفتقت فى تربتها وحملت بصماتها وتفاعلت مع موجباتها ورضخت لاكراهاتها.. وهذا ما سطرناه مرارا و تكرارا حتى حفيت اقلامنا ونشف حبرها (فى القاموس) المحيط للفيروز ابادى / نشف الثوب العرق: شربه أ. هـ) انما يبدو أنه (القاضى الكبير) لا يقرأ ما نكتب ولو أنه فعل لوفر على نفسه تلك الحملة الظالمة التى شنها عليه أصحاب النصيب الوشل(القليل) من العلوم الاسلامية- ولأدرك ان ثقافة القرون الوسطى سواء فى منطقة الحجاز أو غيرها من العالم المعمور آنذاك قد دالت دولتها من اثر الثورات التى تفجرت فى شتى المجالات على أيدى : فرنسيس بيكون وكوبرونيوكس وجاليلو الجليلى ونيوتن وديكارت وليبنيز وشارلز دارون و سيجموند فرويد .. الخ وتغيرت النظرة إلى الكون والطبيعة واللاماوراء وغدا الانسان هو السيد وقاهر الطبيعة ولم يعد فى حاجة إلى استرضاء كائنات غيبية أو مخلوقات لا مرئية مثل الجن والشياطين والابالسة.

وقع المحظور .. وتحقق للأسف ما كنا نحذر منه

انهيار محصول البطاطس المصرية

بسبب تسرب البذور الاسرائيلية

«كشفنا طوال السنوات الأخيرة- على صفحات مجلة اليسار- عن كافة مظاهر السعى المحموم للتطبيع مع العدو الصهيونى فى المجال الزراعى -من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات واللجان المشتركة والمشروعات المختلطة والوفود المتبادلة -بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وطنية وقومية وما يؤدى إليه من إهدارات اقتصادية وأمنية.



آخر تطورات التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى

تدمير التربة الزراعية ومحاولة الهيمنة على المياه ونشر الأمراض

ونكتفى -فى هذا العدد- بعرض آخر التطورات فى هذا الشأن، من خلال كشف بعض صور الجرائم التى ترتكب فى حق الزراعة والانسان المصرى نتيجة هذه السياسة

يوسف والى

،والمقابل الذى يحصل عليه السادة المطبعون-فى هذا المجال -مقابل تمرير هذه الجرائم».

الجرائم

أولا- إصابة المواطن المصرى بالأمراض الخطيرة:

مع انتشارهرمون «تومست» الاسرائيلى- تحت دعوى استخدامه كمخصب للزراعة المصرية- زادت نسبة انتشار الأمراض الخطيرة التى أصابت المستهلكين فى مناطق الزراعات التى استعمل فيها، لدرجة أن وصلت نسبة زيادة مرض الفشل الكلوى فى بعض هذه المناطق إلى حوالى ٧٠٪ فى عدة شهور.

كما اثبتت البحوث الطبية والعلمية أن هذا الهرمون يتسبب -بجانب الفشل الكلوى-فى إصابة المستهلكين بالسرطان والكسل الكبدى والأمراض العصبية.

ثانيا: تدمير التربة الزراعية:

عندما حذرنا- طوال موسم ١٩٩٦/٩٥ -من خطورة فوضى الاستيراد للتقاوى الزراعية وخاصة بالنسبة لمحصول البطاطس -لأهمية هذا المحصول غذائيا فى الداخل وتصديريا فى الخارج- وعندما نبهنا إلى ما تحمله تلك التقاوى وخاصة المستوردة- أو المتسللة -من إسرائيل-وأمريكا من أمراض

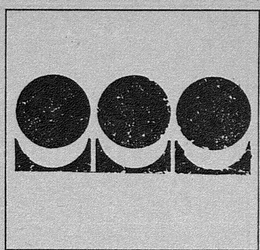
عريان نصيف

وآفات ، ضرب بكلامنا عرض الحائط، بصفتنا من ذوى الرؤية السوداء للانفتاح الاقتصادى وحرية الاستيراد.

وللأسف- وما كنا نتمنى ذلك- فلقد حدث ما حذرنا منه:

* ضرب المحصول ، كمنفذ غذائى هام- ورخيص نسبيا- للمواطنين.
* تم إعادة الصفقات المصدرة منه، من الموانى الأوروبية المختلفة.
* والاخطر من ذلك- أنه ترتب على زراعة هذه التقاوى إفساد وتدمير التربة، للدرجة التى دفعت وزارة الزراعة-فى هذا الموسم-إلى إصدار قرار بمنع زراعة البطاطس فى الكثير من المواقع الرئيسية لزراعتها.

.. وفى هذا الموسم ، فان تقاوى الطماطم الاسرائيلية من أصناف «داروين» ، نعمه، Twozoالتى انتشرت بشكل غير عادى ،تنبئ-وفقا لتقديرات الخبراء الزراعيين-بأن يترتب عليها نفس نتائج تقاوى البطاطس فى المحصول والتربة.

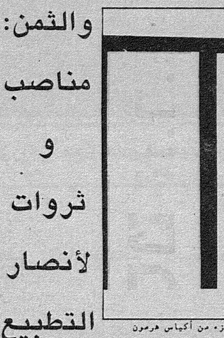


أكياس بذور الطماطم التى تحاول اسرائيل والمطبعين معها تسريبها

ثالثا: محاولة الهيمنة على الأرض والمياه:

على الرغم من أن مشروع قناة سيناء (المسمى ترعة السلام) ،لم تنته مرحلته الأولى بعد. ومع أن مشروع قناة الوادى الجديد(الذى يطلق عليه مشروع توشكى) ما زال محل اختلاف ومعارضة من جانب مجموعة من خيرة علماء مصر بخصوص جدواه العملية والاقتصادية ، إلا أن الاجتماعات والترتيبات والخطط والخرائط-تعد فى أروقة وزارة الزراعة المصرية مع المسئولين الاسرائيليين حتى يكون لهم دور رئيسى فى هذين المشروعين- تمويلا وتنفيذا واستثمارا بكل ما يعنيه ذلك من هيمنة صهيونية على المياه والأرض المصرية، وبكل ما يترتب على ذلك من مخاطر اقتصادية وسياسية وأمنية.

والثمن: مناصب و ثروات لأنصار التطبيع



جزء من أكياس هرمون تومست الاسرائيلى المدمر لصحة الانسان المصرى

الثمن:

مقابل هذه الاهدارات لأمن الوطن وصالح اقتصاده وصحة أبنائه، فان المطبعين الزراعيين لابد أن يحصلوا على الثمن، وكأمثلة رمزية على ذلك:

أولا: -على متسوى التطبيع الزراعى الحكومى:

فالمهندس فؤاد أبوهدب ، يتم ترشيحه من جانب د. يوسف والى لتولى مسئولية مشروع توشكى مع محاولة أن تكون هذه المسئولية على مستوى «وزارة».

والسيد/ أبو هدب معروف للكافة- ولا ينكر هو ذلك -أنه من أشد أنصار التطبيع الزراعى وأنه اليد اليمنى والرئيسية للدكتور والى فى توسيع وتعميق مجالات التطبيع وخاصة فى تنظيم سفر أفواج الزراعيين المصريين من حكوميين ومستثمرين ومزارعين وشباب الخريجين، إلى إسرائيل.

ثانيا: على مستوى التطبيع الزراعى الخاص:

فلقد اتسعت أعمال أحد السادة من أعضاء مجلس الشعب- عن إحدى دوائر بحرى- وأصبحت تشمل شركات للخدمات البترولية والاليكترونية ومشاريع سياحية وعقارية واستصلاح أراض، بالاضافة إلى امتلاكه لواحد من أكبر محلات «الحلويات» بالقاهرة. والسيد/ النائب المذكور هو من أوائل رواد التطبيع الزراعى ،وهو المدير التنفيذى للشركة التى استعانت بخبراء صهاينة لادخال أصناف الموز« الويليامز» فى مزارعها على طريق القاهرة/ اسكندرية الزراعى، ذلك الموز الذى كان محل فخر الدكتور والى ومبرراً له-أمام مجلس الشعب منذ عدة سنوات -للتوسع فى التطبيع مع العدو الصهيونى.

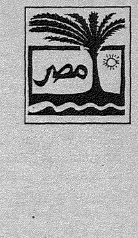
.. وأخيرا وليس آخر:

فأن يصل الوضع إلى حد تدمير صحة الإنسان المصرى وإهدار التربة الزراعية المصرية، فلا يمكن «الصبر» على أكثر من هذا. وكل القوى الوطنية المصرية- بل وكل المصريين الحريصين على الأقل على عدم إصابتهم بالأمراض الخطيرة- مطالبون بوقفة حازمة من أجل الإيقاف الفورى للتطبيع الزراعى، والملاحقة القانونية -بالتالى- لمن يضحى بأمن وطنه وبصحة مواطنيه من أجل منصب يزهو به، أو عدة ملايين تضاف إلى رصيده فى البنوك.



فؤاد أبو هدب

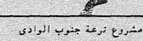




مشروع

تنمية

جنوب مصر



مشروع ترعة جنوب الوادى

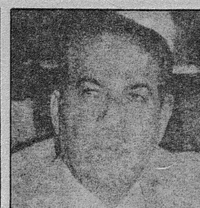
مشروع القرن القادم.. أم مشروع:

دفـــن مســتقـبل مـصر فـى الــرمـــال؟

أثار مشروع تنمية جنوب مصر ردود فعل شديدة التباين ، بين من يرى أنه المشروع الذى تدخل به مصر القرن الحادى والعشرين ،ومن يرى أنه **الوهم الكبير يساق من جديد لالهاء الشعب عن مشاكله الحقيقية المتزايدة** ، وصرف الأنظار عن فشل محاولات مصر للتأثير على سياسة أمريكا القائمة على الدعم المطلق لخطط إسرائيل للسيطرة على المنطقة.

وللأسف فقد أساءت الزفة الاعلامية الصاخبة التى «أخرج» بها المشروع إلى إمكانيات مناقشته بشكل علمى رشيد، وساعدت على التشكيك فيه. ولست أستبعد وجود أسباب سياسية أخرى دعت إلى التعجيل بتلك الزفة.

د. فوزى منصور



عبد الهادى راضى

كمال الجنزورى
غرابة التوقيت

اهدار موارد الدولة الشحيحة!

فقد لوحظ أن المشروع أعلن على الرأى العام قبل أيام من انعقاد مؤتمر المياه الذى يعلو فيه صوت البلدان الافريقية الأخرى التى ينبع منها النيل أو يجرى فى أراضيها ، **فتلك البلدان -وخصوصا أثيوبيا- تعتبر القسمة الحالية لمياه النيل غير عادلة تجاهها** ،وغير مشروعة أيضا لأن الاتفاقات المنظمة لها تمت عندما كانت غالبيتها خاضعة للسيطرة الاستعمارية وكان الاستعمار يهتم بتوسع مصر فى زراعة القطن. وهى تضيف إلى ذلك دعوى أخرى -يساندها فيها البنك الدولى -هى أن مصر تسيئ استخدام مواردها المالية ، وربما كان من أهداف الفرقعة الاعلامية التى صاحبت المشروع إذن الاعلان عن حاجة مصر الشديدة إلى المياه لزراعة أراض جديدة تواجه بها ضغط السكان المتزايد داخل الوادى .كذلك قد تكون هناك الرغبة فى مواجهة أطماع إسرائيل فى مياه النيل، التى كشف عنها بأكبر قدر من الصراحة **بيريز** فى كتابه الشهير عن «**الشرق الأوسط الجديد**» ، عندما أكد أن المياه فى الشرق الأوسط لا تنتمى لأى شخص أو بلد واحد ولكن إلى المنطقة كلها وأقاليمها الطرفية ، وألح على أن إحدى مزايا نظامه الشرق أوسطى أنه يسمح بتخطيط وإدارة مشروعات المياه على أساس اقتصادى وعادل!.

صحيح أن **المرحوم عبد الهادى راضى** وزير الرى السابق كان قد أجاب عن سؤال وجهته إليه عن هذا الموضوع : «**تقطع يدى ولا تذهب نقطة من مياه النيل خارج حدود مصر**» ، لكن لا أحد يعلم على وجه اليقين حدود الاتفاقات والتفاهمات العلوية التى يمكن أن تكون قد تمت أيام السادات ، مثلا حول هذا الموضوع من وراء ظهر الوزراء المسئولين ، والسوابق فى ذلك كثيرة.

وصحيح أيضا أن لاشئ فى القانون الدولى يسمح بمطالبة دولة أخرى ، تنتمى إلى قارة أخرى بنصيب فى مياهها . لكن احدى عبقريات المشروع الشرق أوسطى الذى سوف تصر أمريكا واسرائيل على فرضه علينا، رغم التباطؤ الظاهرى والمؤقت الحالى فى تنفيذه ، أنه يحاول خلق قواعد قانونية جديدة لا يعرفها القانون الدولى الحالى ، هدفها تدعيم هيمنة إسرائيل على العرب.

فى هذه الظروف قد يكون الإسراع بالاعلان عن مشروع جنوب الوادى والشروع فى تنفيذه وسيلة للافلات من الحصار الذى تتوقعه مصر حول موضوع المياه : وسيلة العاجز عن الدفاع عن حقوقه المشروعة أو المكتسبة . ويعزز هذا الظن تضارب البيانات الرسمية وضحالة الدراسات المنشورة عن المشروع ، الأمر الذى يوحى أنها أعدت فى عجلة معيبة.

ولنأخذ على سبيل المثال، من بين أمثلة أخرى متعددة ، البيانات والمعلومات الواردة فى يوم ٩ يناير ، يوم زفة المشروع، أو المتضمنة فى الكراسة الملونة الخاصة به الصادرة عن وزارة الأشغال والموارد المائية فى يناير ١٩٩٧ ، فى شأن مساحات الأرض المتوقع إحياؤها فى شكل أو آخر بسبب المشروع.

لقد تحفظ رئيس الدولة فى خطابه الاحتفالى عن المشروع يوم ٩ يناير ولم يشربكلمة واحدة إلى مساحة الأرض المتوقع استصلاحها ، واقتصرت الخريطة المنشورة بجوار الخطاب على تحديد المساحات التى تغذيها الترعة الجديدة بمقدار **٤٦٥ ألف فدان** ،وهى بالمناسبة ذات الخريطة الواردة فى كراسة وزارة الأشغال، بينما تقافزت الأرقام بخفة عجيبة فى خطاب مسئول كبير ومتخصص فى التخطيط ،هو رئيس الوزراء. من **٣ر٤ مليون فدان زراعة** ، إلى **٥ر٤ مليون فدان** سياحة **و٦ر٦ مليون** سفارى (أى تجرى فيها عربات الجيب للصيد والمغامرات!) و ٥ر٢ مليون فدان للمدن (هكذا أى بمساحة تزيد على مجمل مساحات مدن مصر الحالية) و١٦ مليون فدان للمحميات الطبيعية (أى للرمال) ،حتى وصلت بذلك أرض «الحضارة الجديدة» إلى ٤٩ مليون فدان بالتمام والكمال ، الأمر الذى يذكر بقصة الأعرابى الذى أهداه الخليفة -على سبيل المداعبة- مائة ألف جريب فى صحراء نجد، فرد الأعرابى بأنه يهدى الخليفة مائة ألف ألف جريب فى صحراء تهامة، وهى أرض أكثر إقفارا حتى من أرض نجد.

وفى موضع آخر ذكر خطاب رئيس الوزراء، المنشور ٨ مليون فدان على أنها «حصة جنوب الوادى» ،منها ٣ر٢ أو ٤ر٣ مليون فدان صالحة للزراعة وعالية الجودة، وهو تقدير يتعارض تماما مع ما ورد فى كراسة وزارة الأشغال، التى لا تتميز بالدقة على أية حال، فهى تتحدث فى مقدمتها عن اضافة مساحة جديدة من الأراضى الزراعية يمكن (هكذا!) أن تصل إلى حوالى مليونى فدان، بينما تذكر فى موضع آخر ان التنمية الزراعية فى الوادى الجديد سينتظر أن تشمل ما يزيد على المليون فدان ، ثم تقول فى النهاية إنه «باستخدام طرق رى حديثة وتركيبات محصولية بديلة يمكن الاستفادة القصوى من المياه المتوفرة فى رى مساحة تزيد عن الخمسمائة ألف فدان المقدرة كمرحلة ، أولى للترعة».

ودراسة أو كراسة وزارة الأشغال الملونة هى فى الحقيقة أقرب إلى « البردشيرات»

مصروفات رأسمالية تثقل كاهل الفلاح الميسور



التى توزعها توكيلات السيارات ترويجا لبضاعتها ، بل إن الحقائق الصلبة الواردة فيها أقل بكثير مما يرد فى بردشيرات الدعاية . ويكفى أن القسم والمسمى برنامج التنفيذ والتكلفة التقديرية لترعة الوادى الجديد(بكل تلوناتها : مكونة محطات كهرباء وطلمبات رفع المياه وخطوط كهرباء وحفر وتبطين للترعة) لا يحتل فى هذه الدراسة أكثر من صفحة ونصف (مكتوبة على أوسع المسافات) من مجموع ٤٥ صفحة .وقد نص أولها على أن «تنفيذ المشروعات الكبيرة يتطلب بالضرورة إجراء دراسات الجدوى» الفنية والاقتصادية والدراسات البيئية لتقييم العائد الاقتصادى منها والآثار البيئية المترتبة عليها »، الأمر الذى يوحى ان شيئا من ذلك لم يحدث بعد.

وفى موضع آخر تنص الكراسة-بعد سرد الأمثلة على الزراعات الممكنة، مثل «النخيل والنباتات الطبية والخضروات الشتوية» على **أن التركيب المحصولى لم يحدد بعد،** بل لم يحدد ما إذا كان هدف الإنتاج هو سد حاجة سكان منطقة المشروع الغذائية فقط، أم أيضا للتصنيع وللتصدير خارج حدود المشروع.

ولا أريد أن أتهم أحدا بالخفة أو الجهل : فرئيس الوزراء له من الخبرة بالتخطيط ويملك من الهيئات المعاونة ما يجعله يدرك أهمية الدقة فى الأرقام ونسبة الخطأ المسموح به فيها ،كما أن رجال وزارة الأشغال والموارد المائية مشهود لهم بالعلم الغزير وتقدير المسئولية . لكن العبارات السابقة -وغيرها كثير- توحى بأن المشروع قد تقرر قبل استكمال -بل قبل إجراء- الدراسات اللازمة للاقدام عليه. وضعت العربة أمام الحصان ، أو كما يقال على سبيل السخرية «**قررت المحكمة بالاعدام، ولم يبق سوى الاطلاع على الأدلة وسماع المرافعات**».

وفى أعقاب زفة المشروع إلى -الرأى العام ،وتتابع الانتقادات الموجهة إليه من كبار العلماء والمتخصصين ، صدرت تصريحات كثيرة من المسئولين الحكوميين تعلن عن اعتزام القيام بدراسات الجدوى اللازمة، وتدعو كل ذى رأى- بما فى ذلك الأحزاب -للمشاركة فى دراسة الموضوع. وكل ذلك حميد ، لكن الخطير فى الأمر هو:

أولا: أن الحكومة قد بدأت التنفيذ بالفعل دون انتظار لنتائج الدراسات ، فهى قد أعلنت استثمارات حكومية ،ودعت مستثمرين أجانب .. إلخ.

ثانيا: أنه ، أيا كانت درجة ايجابية «جدوى المشروع فى حد ذاته» فان المضى فى تنفيذه سوف يصيب مستقبل الاقتصاد المصرى فى مقتل:

*** فهو مشروع مصاب بعيوب خلقية تجعله صعب التنفيذ أو مستحيله.**

*** وحتي لو نفذ فهو قاصر تماما عن تحقيق أهدافه المعلنة.**

*** وهو ينطوى على اهدار غير مقبول لموارد الدولة والمجتمع الشحيحة.**

*** وأهم من ذلك جميعا أنه يقوم على استراتيجية عقيمة للتنمية -مفروضة علينا ولا ريب- لن تؤدى فى المستقبل إلا إلى المزيد من التخلف.**

ولنبدأ بامكانيات التنفيذ، ونقصر دراستنا -مؤقتا- على توفير المياه اللازمة ، فالمياه هى أكثر العناصر حيوية بالنسبة للمشروع.

لقد تضاربت آراء الخبراء حول هذا المشروع على نحو يثير حيرة القارئ غير المتخصص . لكن مع التسليم بمشروعية اختلاف رأى الفنيين المتخصصين، يبدو لنا أن هناك من الثوابت المهملة ما يضيق دائرة الخلاف حتى تكاد تتلاشى:

* لقدأعلنت كراسة وزارة الأشغال الملونة أن آخر سياسة مائية (وضعت فى عام ١٩٩٣) ركزت على توفير المياه لرى مساحات التوسع الجديدة شرق وغرب الدلتا وإقليم جنوب مصر .. وزراعة نحو ١٫٤ مليون فدان لها احتياجات مائية تقدر بنحو ١٠ مليار متر مكعب ، أمكن تخصيصها من إعادة استخدام جزء إضافى من مياه الصرف الزراعى في حدود ٣٫٥ مليار م٣ سنويا ، و٣ مليار م٣ اضافية من المياه الجوفية بوادى النيل والدلتا ، و٣٫٥ مليار م٣ مياه سطحية من النيل فى حدود ٣٫٥ مليار م٣ سنويا. وقيل إن هذا البند الأخير سوف يتم تدبيره من مجمل حصة مياه مصر فى نهر النيل البالغة ٥٥٫٥ مليار سنويا ، عن طريق خفض مساحة الأرز من ١٫٤ مليون فدان لتصل تدريجيا إلى ٧٠٠ ألف فدان فقط، بوفر فى المياه يبلغ ٣٫٥ مليار م٣ سنويا . وأضيف إلى ذلك -من قبيل التزيد على حسابات الـ١٠ مليارم٣ ، ١٫٥ مليار م٣ يوفرها تنفيذ مشروعات تطوير الرى والترشيد وتحسين نظم إدارة الرى الممولة من عدة جهات دولية.

والغريب فى هذه الحسابات إن الوزارة تتجاهل:

أولا: أننا نأخذ من السودان حاليا حوالى ٥ مليار م٣ أكثر من نصيبنا البالغ وفقا للاتفاقات الثنائية ٥٥٫٥ مليار م٣ سنويا. وأن الحصة والزيادة عليها تكفى بالكاد الزراعة الحالية والمشروعات التى يجرى تنفيذها بدليل تصاعد الشكاوى حاليا من عدم وصول المياه إلى الأرض التى تحتاجها حول نهايات الترع. **فكيف يكون الحال عندما يسترد السودان الـ ٥ مليار م٣ التى يتركها لنا الآن**، فوق حصتنا الاتفاقية، على سبيل التسامح، وذلك عندما يصبح فى وضع يسمح له بالاستفادة منها؟ بل كيف سيكون الحال أيضا عندما تنفذ التهديدات المتزايدة الهابطة إلينا من الحبشة وأوغندا وغيرها بالاقتطاع من مياه النيل الواردة الينا للوفاء باحتياجاتها الملحة للتنمية؟ ألن تتحول الوفرة الظاهرية الآن إلى إعسار نرجو الله أن يقى البلاد عواقبه.

ثانيا: بالاضافة إلى هذا التهديد، فان حسابات الوزارة تقوم على انقاص محصول الأرز إلى ما يقارب النصف .ومعروف أن الأرز قد أصبح فى السنوات الأخيرة أحد المصادر الأساسية للغذاء الشعبى .فكيف تتصور الوزارة أن يحدث التعويض عن هذا الاقتطاع الخطير فى مصدر غذائى أساسى، خصوصا وأن الحبوب لم ترد، ولو كمجرد مثال احتمالى، ضمن الزراعات التى اعتبرتها الوزارة ممكنة فى الوادى الجديد؟ هل تتصور الوزارة أن هذا المصدر يمكن الاستعاضة عنه بالاستيراد الممول من حصيلة تصدير منتجات النخيل والنباتات الطبية والخضروات الشتوية؟ ثم ألا تعتمد عمليات الاستصلاح والاستزراع التى تمثل قوام المشروع فى الأساس على الاستثمارات الأجنبية ؟ .وإذا صحت الأحلام الوردية فى قدوم رأس المال الأجنبى لهذا الغرض واستطاع تصدير منتجات عملياته إلى أسواق تزداد انغلاقا فى وجهنا، أليس من المؤكد أنه سوف يحظى بنصيب الأسد فى ايرادات التصدير التى تسمح له تشريعات تشجيع الاستثمار الأجنبى بتحويلها إلى الخارج فى اى وقت وبأى مقدار، وكأننا اذن «يابدر لارحنا ولاجينا»، بل فى الحقيقة كأننا رحنا ولم نعد، فقد خسرنا نصف غذاء الشعب من الأرز دون أن نجد ما يعوض عنه؟.

ثالثا: تلوح الوزارة بمشروعات ترشيد وتحسين ادارة نظم الرى التى تلح عليها الجهات الدولية وعلى رأسها البنك الدولى. ومعروف أن الهدف الأساسى من هذا الالحاح هو تعميم الرى بطريقتى الرش والتنقيط، اللتين **تستلزمان مصروفات رأسمالية باهظة لا قبل للفلاح الصغير أو المتوسط بها، بل هى تثقل كاهل الفلاح الميسور**. واذا كانت الهيئات الدولية قد وعدت بتمويل هذه المصروفات (وفى الحقيقة لا يمكن أن تنصب هذه الوعود إلا على جانب منها) فهل تضمن الحكومة استمرار تلك الهيئات فى تمويل هذه التكاليف الرأسمالية مرة بعد الأخرى عندما تستهلك كل بضع سنين؟.

والعجيب أنه فى الوقت الذى تتصاعد فيه الدعوات لاستخدام نظم جديدة للرى واستخدام مياه الصرف الزراعى، وكلاهما لا يمكن تنفيذه دون تخطيط شامل ورقابة محكمة على عمليات الانتاج الزراعى، فان وزارة الزراعة قد أطلقت منذ ثلاث سنوات للمزارعين حرية اختيار المحاصيل التى يزرعونها (باستثناءات محدودة) وهى بذلك تهدم **نظام التخطيط المحصولى والتخطيط المحكم لنظم الرى المترتب عليه**، اللذين استقرت عليهما مصر وطورتهما عبر آلاف السنين. ولماذا ؟ انسياقا مع اعتبارات ايديولوجية عن نظام الاقتصاد الحر، يفرضها على مصر خبراء أجانب لا تعرف بلادهم نظام الرى المركزى ولا تحتاجه لأن الزراعة فيها تعتمد على مياه الأمطار.

كيف تعطى الحكومة لنفسها الحق فى أن تفرض على الزراع نظم الرى الشديد التكلفة بدعوى توفير المياه، فى الوقت الذى تطلق فيه الفوضى فى نظم الزراعة والرى نتيجة الغاء التركيب المحصولى للأراضى الذى كان يكفل الترشيد الأكمل لاستخدام مياه الرى؟ لصالح من يتم ذلك؟ وهل تستطيع فرضه، بكل ما يتطلبه من إحكام التخطيط والتنفيذ والرقابة، على مجتمع ريفى تنتشر فيه الحيازات والايجارات الصغيرة، وهى التى تعجز عن تنظيم المرور فى المدن وهى الأكثر ألفة بنظم تخطيط الحياة اليومية؟.

وحتى على فرض إمكان توفير فائض من المياه، ألا يكون الاستخدام الأسلم لها هو فى زراعة الأراضى القريبة من الوادى، على حدود بعض محافظات الصعيد وغرب قناة السويس والساحل الشمالى؟ إن ذلك الخيار يتميز على مشروع الوادى الجديد بأنه يمكن السير فيه تدريجيا، على نحو ما يجرى الآن مثلا حول ترعة الشباب فى الشرقية، وفقا لمدى توافر الموارد المالية والمائية، بدلا من القفز مرة واحدة، ودون دراسة كافية، إلى استثمارات هائلة لا يتحملها الاقتصاد القومى فى مرحلته الحالية. واذا تحملها فهناك -كما سنرى- استخدامات أفضل استراتيجيا منها، وذلك جريا وراء أهداف لم يثبت قط أنها ممكنة التحقيق، بل والثابت أن بعضها أقرب إلى الأوهام والخيالات. ولننظر الآن عن كثب إلى بعض هذه الاهداف.

لننظر أولا إلى هدف الخروج إلى الصحراء، وتخفيف الازدحام المرزع فى الوادى الذى يهدد بان تأكل أراضى البناء ما تبقى من أراض زراعية. لقد ذكر مسئول كبير يوم الاحتفال ببدء تنفيذ المشروع أن سكان مصر، الذين يتجاوز الآن ٦٠ مليون نسمة، سيصلون إلى ٨٦ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٥، أى **بزيادة قدرها ٢٦ مليونا على مدى ٢٨ عاما**، بينما كتبت فى اليوم ذاته رئيسة الهيئة العامة للتعمير والعمران (التى يفترض فيها العلم الدقيق بالموضوع) إن السكان سيزيدون بعد **٢٠ عاما فقط بمقدار ٣٩ مليون**. لكن لنصرف الآن النظر عن هذا التباين الشاسع فى الأرقام الرسمية ونأخذ بالتقدير الأكثر تفاؤلا الذى ذكره المسئول الكبير.

لنفترض بالاضافة إلى ذلك أن المشروع الجديد سوف يزيد الأراضى الزراعية لا بمقدار نصف مليون فقط كما وضحت خريطة الأشغال، ولكن بمقدار المليون فدان الذى ورد على لسان بعض المسئولين الآخرين. ولنصرف النظر أيضا عما ذكره رئيس الوزراء من وجود ٣٫٤ مليون فدان وفى قول آخر ٨ ملايين، صالحة للزراعة، اذ العبرة هنا ليست بمقدار الأراضى الصالحة للزراعة ولكن بمقدار المياه المتوافرة لدينا، وإجماع الخبراء هو أنها لن تكفى من كافة المصادر التى يمكن تصورها (وبعضها بعيد تماما عن الواقعية) لأكثر من مليون فدان، فماذا تعنى هذه الأرقام؟.

إنها تعنى أن نصيب الفرد من الأراضى الزراعية التى تصل الآن إلى حوالى ٨ ملايين فدان سوف ينخفض بعد استكمال المشروع وزراعة مليون فدان اضافية من ١٣٣٣ ر. فدانا للفرد الواحد، أى ما يساوى ٣٫٢ قيراط، إلى ١٠٤ ر. من الفدان، أى ما يساوى ٢٫٥ قيراط لكل مواطن او ذلك على أحسن الفروض.

لكن ذلك ليس نهاية القصة، إذ كيف سيكون الحال عندما يصل عدد السكان. وفق تقديرات البنك الدولى -إلى ١٢١ مليونا فى مستقبل ليس بالبعيد، حوالى منتصف القرن القادم، علما بأن هناك شبه إجماع بين المؤيدين والمعارضين لمشروع الوادى الجديد على أنه من غير الواقعى توقع زيادة نصيب مصر فى إيرادات النيل زيادة محسوسة فى أى مستقبل منظور بسبب تزايد زيادة المطالب المشروعة للبلدان الواقعة فى أعالى النيل على هذه الايرادات؟.

قد يقال إن المشروعات الأخرى الصناعية والخدمية التى تسير جنبا إلى جنب مع زراعة الصحراء سوف تتكفل باستيعاب الزيادات المتوقعة فى السكان.. وصحيح أن كل تعمير .حتى ولو كان زراعيا تلحق به أنشطة أخرى

تبعية أو موازية ، صناعية أو خدمية . لكن قدرة الامتداد الزراعى الأفقى بوجه خاص على توليد هذه الأنشطة بشكل محسوس تتوقف على عوامل أخرى كثيرة مثل **طبيعة البيئة التى يجرى فيها التوسع ، وتوافر المعادن ومصادر الطاقة والمواد الأولية الأخرى ،والمواصلات الداخلية الميسرة** ،وفى كل ما قرأت عن المشروع لم أجد دليلا واحداً مقبولا على وجود تلك الموارد بوفرة كافية ، وبتوليفة متناسقة توحى بوجود فرص عمل كثيرة فى تلك المنطقة الموحشة.

وحتى فى المجال الزراعى البحت، فمن المؤكد أن مشروعا زراعيا يجرى على هذا النطاق الواسع سوف يعتمد بالضرورة على الاستخدام المكثف للآلات الضخمة(المستوردة من الخارج بسبب عجز الاقتصاد المصرى حتى الآن عن القيام حتى بتصنيع هذه الآلات رغم بساطتها وانخفاض مستوى التكنولوجيا التى تتطلبها) وعلى الاستخدام الخفيف للعمالة ، خصوصا اذا كان المشروع يعتمد فى الأساس على رأس المال الخاص نحو ما قالت الحكومة ، التى تعلن عن اعتماده فى ٨٠ ٪ من استثماراته على رأس المال الأجنبى.

ذلك وحده يكفى لكشف زيف الدعاية غير المسئولة عن «المشروع القومى والحضارة الجديدة» فأى مشروع قومى ذلك الذى يعتمد فى ٨٠٪ من استثماراته على التمويل الأجنبى ؟ وأية حضارة جديدة سوف تقيمها لنا المشروعات الأجنبية العملاقة التى ستغمر المنطقة -لو أتت - لا بالمجتمعات الجديدة و لكن بآلات الزراعة الضخمة القليلة استخدام العمالة؟

والمشروع القومى -بعد -لا يتحدد بضخامة استثمارية ، ولا حتى بقدرته على توليد العمالة الكبيرة أو تقديم دفعة محسوسة للنمو الاقتصادى ، ولكن فى الأساس بنوعية التنمية التى يخلقها ، وطبيعة التحولات الاجتماعية المصاحبة لها.

لقد أصبح السد العالى مشروعا قوميا ، لا لهذه العوامل فقط ، ولكن أيضا لأنه طرح وبدأ تنفيذه فى سياق مرحلة تحول كبرى استهدفت تحرير الارادة الوطنية من قيود الاستعمار، وتحرير الاقتصاد القومى من التبعية الخارجية. ومن كل هذه النواحى ، ومن غيرها مما سيأتى بيانه ، فان مشروع الوادى الجديد هو نقيض السد العالى لا قرينه.

والاعتراض على المشروع المقترح لا يقوم فقط على انتفاء صفتى القومية والحضارة الجديدة وليس من اللازم أن يتحلى كل مشروع تنموى كبير بهاتين الصفتين. وإنما يأتى الاعتراض أساسا من امكانيات الهدر

مشروع الدلتا الجديدة نقيض مشروع السد العالى



الضخمة اللصيقة المتمثلة فى الاستثمارات المضيعة ،والتى توشك أن تلحقه بمشروع فوسفات أبو طرطور الذى -كما قيل بحق فى احدى الندوات العلمية- أصبح التوقف عنه كارثة والمضى فيه كارثة.

فعندما يصل الأمر إلى التكاليف الاستثمارية ، تتطاير الأرقام بين التقديرات المختلفة ، لا بمئات الملايين ولكن بالمليارات ،حتى نصل إلى المائة مليار جنيه استثمارات التى كتبت صحيفة الأهرام أن رئيس الوزراء قال ان المشروع سوف يحتاج إليها سنويا، وأغلب الظن-فى تصور البعض- أن تلك زلة لسان أو زلة قلم، وأن المقصود مائة مليار على مدى عشرين عاما.

وحتى بهذا المقياس الأكثر معقولية ،وعلى فرض- لم يثبت أى دليل عليه- ان الاستثمار الخاص سوف يتحمل ٨٠٪ من تكاليف المشروع ، فذلك يعنى تحمل الحكومة مليار جنيه سنويا تستثمرها فى بناء مشروعات البنية الأساسية مثل محطات الرفع وشق الطرق والقنوات وغير ذلك مما يقدم هدية لرأس المال الخاص.

والسؤال الذى يطرأ على الزهن اذن هو: فى اقتصاد هبط فيه صافى الاستثمار المحلى إلى أدنى معدلاته بسبب سوء توزيع الدخل المتزايد واتجاه الطبقات الموسرة إلى انفاق دخولها الضخمة المشروعة وغير المشروعة على الاستهلاك المسرف والمتلف، وفى وقت تأمر فيه الحكومة شركات القطاع العام العاملة فى ميادين الصناعة الحيوية بالامتناع التام عن أى استثمار جديد تمهيدا لبيعها (كما أعلن رسميا فى الأسبوع الثانى من أبريل ١٩٩٧) ،كيف تواتى الحكومة الجرأة على البدء فى تنفيذ مشروع «عملاق» قدماه فى الطين ورأسه فى الرمال مثل المشروع المقترح، وتحمل الشعب- فمن سوف يتحمل ذلك سوى الشعب- الثمن الضخم لهذا الهدر؟ ومن المستفيد من هذا العبث؟أو من الدافع إليه .

كل ذلك لا يعنى أننا ننفض أيدينا تماما من هذا المشروع ، وليس هناك مصرى لا يشعر بالضيق المقارب للاختناق نتيجة الانحصار بين جنبات الوادى بدلتاه ، بكل ما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية مدمرة . وليس مصريا من لا يتمنى تعمير الصحارى، شرقيها وغربيها.

لكن ذلك يتطلب تخطيطاً علميا محكما لا يمكن أن يكون قوامه-كما يحدث الآن- تفكيك القطاع العام بصناعاته الكبرى ، وترك المجال الصناعى للقطاع الخاص يجول فيه ويصول كما يشاء دون موجه أو ضابط أو حسيب، ويقنع، فى حماية تعريفة جمركية معيبة وسياسات مصرفية وضرائبية أكثر عيبا ، بجنى الأرباح السريعة الفاحشة من «صناعات» تجميعية أو هامشية تخدم فى الأساس رأس المال الأجنبى أو تكتفى بالتلاعب ، مدعمة بحملات الاعلان الضخمة بأهواء المستهلكين وأحلامهم وسرقة جيوبهم .. تخطيطا لا يمكن أن تكون دعامته الأساسية من جانب الحكومة مشروعا مثل مشروع جنوب الوادى.

ان هذا المشروع قد يكون واردا فى وقت ما فى المستقبل، اذا أثبتت ملاءمته دراسات الجدوى الخاصة القائمة على الربحية ،والعامة التى تأخذ فى الاعتبار العوائد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكن **التخطيط فى نهاية الأمر** كما يعلم رئيس الوزراء الحالى بوجه خاص هو فى الأساس مسألة توقيت وترتيب للأولويات بين المشروعات العديدة المتنافسة على الموارد الضئيلة المتاحة لنا.

وفى ظروف الاقتصاد المصرى الحالية، وحتى مع مراعاة الضغوط والظروف العالمية المحيطة ، لا يمكن أن يكون الوقت الحالى هو الوقت الملائم لهذا المشروع، ولا أن يكون موضعه على رأس أولويات العمل القومى . وأرجو أن أعود إلى تفصيل ذلك فى مقال قادم.

مع سبق الاصرار على التزوير .. جرت الانتخابات التى انصرف عنها الناخبون والمرشحون أيضا



الشعب ينصرف عن المحليات

الانتخابات فى مصر فقدت دورها كوسيلة للتغيير السلمى

وتحولت إلى آداة لضمان استمرار احتكار الحكم!

رغم أن جميع الأحزاب والقوى السياسية أبدت اهتماما مبكرا بانتخابات المجالس الشعبية المحلية بعد إلغاء نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة والعودة إلى نظام الترشيح والانتخاب الفردى فى أبريل ١٩٩٦ ، ورغم أن هذه القوى كانت قبل ذلك بسنوات تطالب بذلك لما تعطيه من أهمية خاصة للمجالس الشعبية المحلية باعتبارها الاطار الذى يجب أن يتم من خلاله معالجة المشاكل اليومية للمواطنين وتطوير أداء أجهزة الخدمات والمرافق العامة، وباعتبارها الخطوة الأولى فى التربية والممارسة الديمقراطية للمواطن العادى وما يمكن أن يترتب عليها من قيادات شعبية محلية على نطاق واسع تكون أساس تبلور قيادات على المستوى الاقليمى والقومى ، ورغم أن كل التوقعات بما فى ذلك توقعات كبار المسئولين بالدولة كانت ترى أن عدد المرشحين للمجالس الشعبية المحلية هذه المرة لن يقل عن مائة ألف مرشح فى أسوأ الاحتمالات وثلاثمائة ألف مرشح طبقا لحسابات أخرى ترى أن المقعد الواحد سوف يتنافس عليه ستة مرشحين فى المتوسط.

عبد الغفار شكر

رغم ذلك كله فقد فوجئ الرأى العام والأوساط السياسيةبأن جملة المرشحين للانتخابات المحلية لم يزد عن **٥٩ ألف مرشح** بينما جملة مقاعد المجالس الشعبية المحلية ٤٧ ألف مقعد أى أن ١٢ ألف مرشح فقط يزيدون عن العدد الممكن فوزه فى هذه الانتخابات. وكان هذا التدنى فى عدد المرشحين مبعث دهشة وخيبة أمل الكثيرين . فكيف تكون هذه المجالس المحلية موضع اهتمام القوى السياسية والشعبية لسنوات طويلة ثم نفاجأ بانصراف العناصر النشطة المحلية عن الترشيح لعضويتها؟.

أكثر من ذلك فاننا نلاحظ خللا فى توزيع المرشحين على القوى السياسية فمنهم **٤٧ ألف مرشح من الحزب الوطنى** الذى تقدم بمرشحين مساوين تماما لعدد مقاعد المجالس الشعبية فى كل المستويات بجميع المحافظات، بينما تقدم **١٢ ألف مرشح فقط من جميع أحزاب المعارضة والمستقلين** الذين سرعان ما نكتشف أن معظمهم من أعضاء الحزب الوطنى الذين لم ترد أسماؤهم ضمن مرشحيه.

هناك وجه آخر للخلل يتمثل فى أن العدد الزائد من المرشحين عن العدد المطلوب لتغطية مقاعد المجالس المحلية وهو **١٢ ألف مرشح منهم ٣ آلاف مرشح فى محافظة الدقهلية وحدها وأكثر من**

□ الخلل ظاهر فى توزيع المرشحين على القوى السياسية والمحافظات..

والوزير يعترف بممارسة (بعض) الضغوط عليهم!


د. محمود الشريف
وزير الادارة المحلية

الف مرشح فى كل من محافظات القاهرة والجيزة والشرقية وكفر الشيخ ، أى أن أكثر من ٧ آلاف مرشح فى خمس محافظات فقط بينما لم يرشح أكثر من العدد المطلوب فى باقى المحافظات سوى خمسة الاف فقط.

إن الاستنتاج الأولى الذى نخرج به من ظاهرة تدنى عدد المرشحين والخلل فى توزيعهم على القوى السياسية وعلى المحافظات، هو أن **العناصر النشطة والقيادية قد أحجمت عن المشاركة فى الانتخابات وانصرفت عن الترشيح لعضوية المجالس المحلية** .

ومن ناحية أخرى فان نسبة التصويت الحقيقية فى الانتخابات تؤكد أن المواطن العادى أى الناخب قد انصرف هو أيضا عن الانتخابات وفقد اهتمامه بها وبالمجالس الشعبية المحلية **فنسبة التوصيت لم تزد عن ١٠ ٪ فى المدن** وقد تكفل بزيادة هذه النسبة فى الريف عملية تسديد أصوات الغائبين لصالح مرشحى الحزب الوطنى.

والسؤال الجدير بالطرح هنا هو: **لماذا انصرف الشعب المصرى (قيادات وناخبين) عن انتخابات المحليات؟**. ولماذا فقد الشعب اهتمامه بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة رغم أنها المختصة أساسا بحل مشاكل حياته اليومية؟.

تجاهل الانتخابات

هناك أسباب عديدة لتدنى عدد المرشحين لانتخابات المحليات وتدنى نسبة التصويت فى هذه الانتخابات والتى تؤكد انصراف الشعب عن هذه الانتخابات أو تجاهله لها. ومن بين هذه الأسباب **اصرار الحكومة على استبعاد مرشحى الاخوان المسلمين واجبارهم على التنازل عن الترشيح أو عدم التقدم أصلا للترشيح** ، **وكذلك** نجاح الحزب الوطنى هذه المرة فى محاصرة ظاهرة الانشقاق فى صفوفه وتقدم عدد كبير من أعضائه للترشيح كمستقلين لعدم ترشيحهم على قوائمه. فقد أمكن تهديد الكثيرين بالفصل من الحزب فى حالة الترشيح كمستقلين أو تقديم وعود لهم بتولى مناصب حزبية أو بالترشيح فى مرات قادمة. ونتيجة لذلك تم احتواء أعداد كبيرة كانت ترغب فى الترشيح بالفعل. وهناك أيضا مقاطعة حزب الوفد لهذه الانتخابات.

ومع ذلك فاننى أعتقد أن **أكثر الأسباب أهمية وتأثيرا فى ظاهرة انصراف الشعب عن الانتخابات وعن المحليات هما سببان رئيسيان : أولهما: افتقاد الثقة فى نزاهة الانتخابات** لغياب الضوابط والضمانات القانونية التى تكفل ذلك، وقد أكدت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ١٩٩٥ هذه الخبرة السلبية لدى الشعب المصرى. وكانت ظواهر العنف والبلطجة والتدخل الحكومى وتسديد أصوات الغائبين كافية لتعميق الاحباط فى صفوف الشعب من أى إمكانية لاجراء انتخابات نزيهة فى ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية.

وثانيهما: نظام الإدارة المحلية فى مصر الذى لا يعطى للمجالس الشعبية المنتخبة سلطات حقيقية تجاه الاجهزة التنفيذية ، وتمسك الحكم بهذا النظام بالرغم مما كشفت عنه تجربة الممارسة من نواقص.

ويمكننا رصد أثر هذين السببين فى انصراف الشعب عن انتخابات المجالس المحلية الأخيرة ،على النحو التالى:

تزوير مع سبق الإصرار

تأكد فى كل الانتخابات التى أجريت فى ظل التعددية الحزبية المقيدة منذ عام ١٩٧٦ أن الانتخابات فى مصر ليست كما هو الشأن فى غيرها من بلاد العالم اطار للكشف عن ارادة الشعب، بل **آلية لضمان استمرار احتكار الحكم لجماعة بعينها** ، ولا يوجد فى قانون مباشرة الحقوق السياسية الذى ينظم عملية الانتخابات ضوابط وضمانات حقيقية تمنع تزويرها. ومن خلال خبرة الممارسة دعت الاحزاب السياسية وقادة الرأى العام وجماعات حقوق الانسان وخبراء القانون إلى تعديل هذا القانون لتوفير هذه الضمانات وطرحت العديد من الاقتراحات أهمها:

- **اجراء الانتخابات تحت إشراف هيئة قضائية مستقلة غير قابلة للعزل وليس** تحت اشراف وزارة الداخلية كما يجرى الأمر حاليا ،وعدم الزج برجال القضاء فى هذه العملية طالما أنها ليست تحت إدارتهم الكاملة.
- **اجراء تعديل جوهرى فى نظام القيد بجداول الانتخاب للحيلولة** دون استمرار أسماء المتوفين والمجندين والمهاجرين فيها ودون تكرار أسماء الناخبين وذلك بربطها بالسجل المدنى.
- **توقيع الناخب أمام اسمه فى كشوف الناخبين** أو وضع بصمته للحيلولة دون تسديد أصوات الناخبين الغائبين لصالح مرشح معين وتوفير الدليل المادى الذى يساعد على كشف التزوير اذا تم.
- **تواجد المرشحين أو مندوبيهم أثناء عملية الفرز** وإجرائها وفق نظام يسمح لهم بمراقبتها.
- **تحرير محضر بنتيجة الفرز**

على مدى عشرين عاما حتى الآن.. ما زالت الحكومة ترفض اجراء أى تعديل فى نظام الانتخابات



خالد محيى الدين

مشروع قانون لممارسة الحقوق السياسية لا يرى النور

وتسليم المرشحين نسخة منه موقعه من رئيس اللجنة.

وقد رفضت الحكومة على امتداد عشرين سنة إجراء هذه التعديلات وأصرت على استمرار النظام الحالى للانتخابات مما ساعد على تزويرها من خلال مظاهر متعددة تبدأ بمنع مندوبى المرشحين من التواجد داخل لجان الانتخاب أو الحيلولة دون حصولهم على توكيلات من المرشحين معتمدة من أقسام الشرطة، وطرد هؤلاء المندوبين إذا تواجدوا والاعتداء عليهم بالضرب للانفراد بالتواجد داخل اللجنة وتسويد البطاقات الانتخابية لصالح مرشح الحزب الحاكم، وفرز صناديق الانتخابات مرة واحدة مما يحول دون مراقبة العملية بجدية .

ولا يقتصر التدخل فى الانتخابات على غياب الضوابط التى تمنع تزويرها فى القانون ، بل هناك أيضا **عمليات البلطجة** التى تتم خارج المقرات الانتخابية لارهاب مرشحى المعارضة ومندوبيهم وأنصارهم واللجوء إلى العنف لمنعهم من مواصلة نشاطهم الانتخابى. **والتوسع فى استخدام سلاح المال** لشراء الاصوات الانتخابية . **وتشكيل عصابات من المجرمين أمام اللجان** . واحتكار اجهزة الاعلام الجماهيرية وخاصة الاذاعة والتليفزيون لمرشحى الحزب الحاكم ،**وتدخل الاجهزة الادارية واجهزة الادارة المحلية واجهزة الأمن** للضغط على المرشحين وانصارهم بما فى ذلك احتجازهم باقسام الشرطة أو معسكرات الأمن المركزى أو احتجاز أقاربهم كوسيلة للضغط عليهم للتنازل عن الترشيح .**وقد برزت هذه الظواهر بشكل حاد وفج فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ١٩٩٥ وما زالت حية فى نفوس المواطنين الذين فقدوا الثقة فى أن تكون الانتخابات فى مصر وسيلة للتعرف على رأى الناخب واحترام هذا الرأى** ، وكان لهذا الوضع أثره الكبير فى انصراف المواطنين عن الترشيح والمشاركة فى انتخابات المجالس المحلية.

وتكرر فى هذه الانتخابات ما كان يحدث فى الانتخابات السابقة من بلطجة وعنف وطرد المندوبين من لجان الانتخاب وعدم السماح بحضور لجان الفرز وتسديد أصوات الناخبين الغائبين لصالح مرشحى الحكومة ، بل إن عددا كبيرا من الصناديق الانتخابية لم يتم فرزه أصلا وسجلت نتائج لا علاقة لها بعملية التصويت .

وتوسعت أجهزة الأمن هذه المرة فى ممارسة ضغوط شديدة على المرشحين لاجبارهم على التنازل وبصفة خاصة مرشحى الاخوان المسلمين الذين استخدم الايذاء البدنى ضدهم وضد أقاربهم وتحقق بالفعل ما أرادته الحكومة من منعهم من مواصلة المعركة الانتخابية وكان قد تم اعتقال البعض الآخر قبل فتح باب الترشيح.**كما تم استخدام نفس الاسلوب مع المرشحين المستقلين الذين يمكن أن تفوز قائمة مرشحى الحزب الوطنى بالتزكية اذا تنازل واحد أو اثنان منهم.**

وقد اعترف الدكتور **محمود شريف** وزير الادارة المحلية بهذه الظاهرة ولكنه حاول تخفيفها عندما سئل فى صحيفة الاهرام يوم ٧ أبريل ١٩٩٧ ، هل هناك ضغوط مورست على البعض للتنازل فاجاب بانه فى بعض الدوائر التى زاد فيها عدد المرشحين على العدد المطلوب بواحد أو اثنين كانت هناك محاولات للاقناع بالتنازل حتى تفوز الدائرة التزكية . ولما سئل عن المقابل أمام هذه التنازلات أجاب بعضهم وعد بالترشيح فى الانتخابات القادمة وبعضهم تم ترشيحه لمنصب آخر داخل أروقة الحزب ،ومن الواضح أن حقيقة ما جرى من ضغوط انتخابية كانت أفظع من ذلك بكثير وشهدت فى جميع المحافظات عمليات إكراه بدنى ومعنوى بالغة القسوة.

وهكذا فان نتيجة الانتخابات كانت محسومة مقدما.**يكفى أن ٥٠٪ من مقاعد المجالس المحلية فاز المرشحون لها بالتزكية قبل اجراء الانتخابات وزادت هذه النسبة كثيرا فى بعض المحافظات فبلغت نسبة الناجحين بالتزكية ١٠٠٪ فى محافظة الاسماعيلية قبل اجراء الانتخابات**،وكذلك فازت قوائم الحزب الوطن بنفس النسبة فى مركزى الباجور والشهداء منوفية(**موقع نفوذ كمال الشاذلى**) . وفاز مرشحو الحزب الوطنى بالتزكية قبل إجراء الانتخابات بنسبة ٨٦٪ فى محافظة الفيوم (**موقع نفوذ يوسف والى**) . وبعد إجراء الانتخابات فاز مرشحو الحزب الوطنى بأكثر من ٩٥٪ من مقاعد المجالس المحلية على مستوى الجمهورية ، وبنسبة ٩٩٪ فى القليوبية وبنى سويف والغربية وأقل من ذلك قليلا فى كثير من المحافظات الأخرى. وجدير بالذكر أن معظم الفائزين من المستقلين رغم ضآلة نسبتهم من أعضاء الحزب الوطنى أيضا **ولم تحصل احزاب المعارضة سوى على الفتات وهو ما لايتجاوز مائتى عضو من ٤٧ ألف عضو** . فهل هناك احتكار للحكم وأجهزته أكثر من ذلك ؟ وهل هناك

عاقل فى مصر يمكن أن يفكر مستقبلا فى المشاركة فى مثل هذه الانتخابات إذا أجريت بنفس القواعد؟

شكلية المجالس المحلية

أما السبب الثانى فى انصراف المواطنين والعناصر النشطة عن المشاركة فى الانتخابات المحلية فهو **نظام الادارة المحلية** نفسه الذى جرى تفريغه من مضمونه الحقيقى **ولم تعد للمجالس الشعبية المنتخبة سلطة حقيقية بالنسبة للاجهزة التنفيذية وأجهزة الخدمات والمرافق العامة**. يكفى أن نستعرض فى هذا الصدد بعض الاحكام الواردة فى القانون الحالى للادارة المحلية التى تؤكد هذه الحقيقية والتى لمسها المواطنون فى تعاملهم مع المجالس الشعبية المحلية كما لمسها النشطاء الذين رشحوا أنفسهم فى مرات سابقة وفازوا بعضوية هذه المجالس.

أولا: بالنسبة للعلاقة بين السلطة المركزية وأجهزة الحكم المحلى، ما تزال السلطة المركزية تمارس الدور الاساسى بالنسبة للعمل التنفيذى فى المحافظات وهى لم تتنازل بشكل حقيقى عن اختصاصاتها. يتجلى ذلك فى استمرار سيطرة الوزارات على فروعها وموظفيها بالمحافظات، وتشكيل الاقاليم الاقتصادية والتخطيط الاقليمى التى يمسك بزمامها الأجهزة المركزية، بل ان المحافظ نفسه لا يستمد مكانته المؤثرة الا من خلال النص على أنه ممثل لرئيس الجمهورية فى محافظته أى من خلال كونه ممثلاً للسلطة المركزية.

ثانيا: سلطة المجالس الشعبية على الاجهزة التنفيذية، هى سلطات محدودة للغاية طبقا للقانون فالقرارات التى يصدرها المجلس الشعبى المحلى للقرية والمجلس الشعبى المحلى للمدينة هى **مجرد اقتراحات وتوصيات غير ملزمة للاجهزة التنفيذية**، وهناك اختصاص وحيد للمجلس الشعبى المحلى للمدينة وهو فرض رسوم محلية، ومع ذلك فانه للمحافظ أن يطلب الغاء ما فرضه المجلس من رسوم أو تعديلها، فاذا رفض المجلس يعرض الأمر على اللجنة الوزارية للادارة المحلية ورأيها فى هذا الشأن نهائى. أما المجلس المحلى للمركز والحى فان اختصاصاته تنحصر فى وضع أسس قواعد تعامل المواطنين مع المرافق العامة وأجهزة الخدمات.

ثالثا: علاقة السلطة التنفيذية بالمجالس المحلية: تقوم هذه العلاقة طبقا للقانون على تحكم الاجهزة التنفيذية فى هذه المجالس وقراراتها. حيث نلاحظ أن القانون ينص على أن قرارات المجلس المحلى للمحافظة وجميع قرارات المجالس الادنى تبلغ للمحافظ وهو الذى يخطر الاجهزة التنفيذية بها ويتابع تنفيذها لديها **وليس من حق المجالس المحلية أن تخاطب الاجهزة التنفيذية. وللسلطة التنفيذية حق حل المجالس الشعبية المنتخبة**. كما أنه يجوز للمحافظ أو رئيس الوحدة المحلية المختص الاعتراض على أى قرار يصدر عن المجلس المحلى اذا كان مخالفا للخطة أو الموازنة المعتمدة أو التعليمات.

وقد تأكد من خلال الممارسة للمواطنين أن هذه المجالس المنتخبة فى ظل هذا القانون **مجرد كيانات شكلية ليس لها سلطات حقيقية ولا تستطيع أن تحقق لها مطالبها أو تضع أولوياتها فى حل المشكلات وانشاء المرافق وأجهزة الخدمات موضع التنفيذ**. وبدلاً عن خدمة المواطنين أصبحت عضوية المجالس المحلية مجالا للاثراء غير المشروع **وساد الفساد أجهزة الحكم المحلى** وهو ما تحفل به تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وأعمال النيابة الادارية والرقابة الادارية..

وفى ظل هذا المناخ يتشبث اللصوص والمفسدون بمكاسبهم ويقاتلون بضراوة ضد وجود الشرفاء فى عضوية هذه المجالس. وهو ما تحقق بالفعل فى كل الانتخابات السابقة التى جرت فى ظل نظام القوائم المطلقة التى قاطعتها أحزاب المعارضة وفى الانتخابات الأخيرة التى شاركت فيها المعارضة بعد الغاء نظام القوائم والعودة للانتخاب الفردى وتكفلت أعمال البلطجة والعنف والتدخل الحكومى وضغوط أجهزة الأمن بتحقيق نفس الهدف وهو استبعاد القيادات الشريفة من عضوية هذه المجالس.

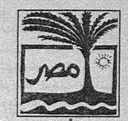
ملاحظات ضرورية

من المهم ونحن نتابع ما جرى فى الانتخابات المحلية الأخيرة أن يكون واضحا لنا أن تزوير هذه الانتخابات والاصرار على احتكارها للحكم ليست مسألة تخص المحليات وحدها بل هى نتيجة طبيعية لسياسات الحكم الاقتصادية التى أدخلت البلاد **مرحلة توتر اجتماعى شديد يهدد بالانفجار فى أى لحظة**، مما يهدد عملية الخصخصة والتوجه إلى الرأسمالية بالتوقف. ولذلك فان الاصرار على استمرار الشمولية السياسية واحتكار الحزب الحاكم والحيلولة دون أى ممارسة ديمقراطية فعالة هى شرط أساسى لاستمرار هذه السياسات الاقتصادية، ولذلك فانه **يجب الا نقع فى أى لحظة فريسة لوهم امكانية اجراء تطوير ديمقراطى حقيقى من أعلى وباقناع السلطة بل لابد من اكتساب قدر من النفوذ الجماهيرى يمكن القوى الديمقراطية من الضغط لتعديل التشريعات والقوانين المنظمة للحياة السياسية فى مصر**، وبدون ذلك فانه لا أمل لأى تطور فى هذا المجال وسيستمر تزوير الانتخابات حتى إشعار آخر.

كذلك فان مسئولية الحكم عما جرى يجب الا تنسينا مسئولية المعارضة التى عجزت حتى الآن عن المواجهة الفعالة لتزوير الانتخابات. واذا كان حزب الوفد قد كرر مقاطعة الانتخابات المحلية إلا إذا اجريت بعد تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، فان باقى الاحزاب لم تأبه لذلك وفضلت المشاركة ولكنها عجزت عن تحقيق تنسيق جدى بينها، كما أنها سعت بطرق مختلفة للوصول منفردة إلى أشكال من التنسيق مع مرشحى الحزب الوطنى على حساب عملها المشترك. **وبالرغم من أنها طرحت مسألة تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية منذ فترة طويلة وتقدمت أكثر من مرة بمشروع قانون بهذا التعديل لتوفير ضوابط نزاهة الانتخابات** إلا أنها لم تنجح في دفع الحكم للاستجابة لمطالبها كما أنها عجزت عن صياغة قانون بديل للقانون الحالى للادارة المحلية يضمن للمجالس الشعبية المنتخبة سلطات واختصاصات حقيقية.

ومن الواضح أن هذه الاحزاب لن تنجح فى مساعيها لضمان انتخابات حرة ونظام حكم محلى شعبى حقيقى ما لم تطور العمل المشترك فيما بينها ليكون أكثر فاعلية وما لم تطور نفسها لتصبح قوة جماهيرية حقيقية قادرة على الضغط والتأثير.

إن **الطريق إلى الديمقراطية مشروط بوجود معارضة ذات نفوذ جماهيرى وما لم تعمل أحزاب المعارضة لتحقيق هذا الشرط فانه ليس من حقنا أن نتطلع إلى أو نتوقع إجراء انتخابات حرة فى مصر فى المستقبل المنظور.**



المنيرة الغربية

من الجمهورية الاسلامية إلى سيطرة الحزب الوطنى الحاكم

سامر سليمان

في عام ١٩٩٤ حين كان الإعلام الغربى يبحث عن نماذج من الصعود الإسلامى فى مصر، وجد هذا الإعلام ضالته فى نموذج **«الشيخ جابر» فى حى المنيرة بامبابة.** وكما قيل آنذاك تضخم دور **«الشيخ جابر»** فى هذه المنطقة لدرجة أنه كان يفرض الحجاب على نساء المنطقة ويلعب دور الوسيط فى الخلافات بين العائلات وأيضا يجمع الضرائب. بعبارة واحدة استطاع أن يؤسس جمهورية إسلامية مستقلة فى المنيرة الغربية كما قال الإعلام الغربى فى ذلك الوقت.

وبما أن الدولة المصرية شديدة الغيرة على سلطتها ،وبما أنها وقبل كل شئ حريصة على صورتها فى الإعلام الغربى خاصة أن بعض وسائل الإعلام كانت تروّج في تلك الفترة أن مصر على وشك السقوط فى أيدى الاسلاميين تحركت هذه الدولة بعد طوال انتظار **وبواسطة عشرات العربات المصفحة التى تحمل آلاف الجنود قامت بحصار المنطقة وتنظيفها من الشيخ جابر، حينئذ عادت المنيرة الغربية إلى الوطن الحبيب مرة أخرى وبدأ إدماجها تحت سلطة الدولة.**

وبعد مرور هذه السنوات على خلاص المنيرة من الشيخ الجابر **شهدت هذه المنطقة الانتخابات المحلية فى الشهر الماضى** .فى هذا المقال سنحاول أن نلقى الضوء على هذه الانتخابات والتى تمت فى إمبابة التى تتبعها المنيرة الغربية ولكن هذا ليس مقالاً فقط عن الانتخابات المحلية. فمن نافل القول أن الانتخابات المحلية محدودة القيمة فى نتائجها و مغزاها بالنسبة للنظام السياسى فى مصر. ولكن بما أنها شديدة الثراء فيما تكشف عنه من آليات تعبوية وعلاقات السيطرة على المستوى المحلى سوف نتخذها متكئا للحديث عن المنيرة الغربية.

ليس هناك أرقام متاحة لدينا عن الحالة الاجتماعية فى المنيرة الغربية ولكننا لسنا محتاجين إلى أى أرقام .**فالفقر هنا تراه بعينك المجردة وتشمه بأنفك وتمسكه بيدك** . ومن الصعب أن تحتك بواقع الناس فى هذه المنطقة دون أن تفقد اعتدالك- إذا كنت من المعتدلين- . فاذا كنت من الذين يحلمون بالحلول السلمية للمظالم الاجتماعية وللقهر الطبقى، اذهب إلى المنيرة الغربية وهناك سوف تشفى وتعافى من أوهامك.

على أن هذه الحالة المتردية للمنيرة الغربية لا تقارن- بأى حال من الأحوال- بالوضع منذ سنوات قبل تحرير المنطقة من الشيخ جابر. فقد **قامت الدولة منذ ذلك الحين بمشروعات لتنمية خدمات المنطقة ،من رصف الطرق ومياه الشرب وكهرباء وصرف صحى** .وتدفقت على الحى بعض **أموال المعونة الأمريكية والبريطانية** .مما يذكر أن **الأمير تشارلز** قام بزيارة المنطقة منذ فترة كى يرى بنفسه التحسن الذى لحق بها. ولكن رغم كل هذه الاستثمارات تظل المنيرة الغربية من أفقر أحياء القاهرة.

يلاحظ أن **المنطق الأمنى كان طاغيا فى تنمية الخدمات بالحى ،**



من الجمهورية الاسلامية إلى سيطرة الحزب الحاكم



فقد كانت الأولوية القصوى فى البداية لرصف بعض الطرق لتسهيل وصول قوات الأمن إليها. ولكن على أية حال فان التحسن النسبى الذى لحق بالحى يجب أن يرد لصاحب الفضل الرئيسى وهو **الشيخ جابر** . فلولا استقلاله بالمنيرة عن سلطة الدولة ولولا الإعلام الغربى الذى كان مولعا به ما كانت المنيرة رأت شارعا واحدا مرصوفا وما كانت عرفت الصرف الصحى . هناك قصة شهيرة سمعتها مرات عديدة من أهالى المنطقة عن محافظ الجيزة الأسبق **عبد الحميد حسن**، وهى أنه لم يكن يعرف بوجود المنيرة الغربية فى محافظة الجيزة وقال أنه اكتشفها بعد استفحال المد الإسلامى بها. وهذا درس مستخلص لسكان المناطق العشوائية . فالدولة لن تشعر إلا إذا لطموها على خدها حتى تفيق من غيبوبتها.

لقد كان إمداد الخدمات للمنطقة جزءاً من استراتيجية بسط سيطرة الدولة على الحى . فتنظيف المنطقة من الإسلاميين لم يكن كافيا بأى حال من الأحوال ،حيث أن القاعدة الأساسية التى سمحت للاسلاميين بالنمو كانت تتمثل فى اكتفاء الأهالى ذاتيا فى إدارة حياتهم اليومية من شراء الشرب إلى الاستعانة بعربات الشفط لنزح الصرف الصحى .. الخ. وكان من مظاهر استقلال الحى النمو السرطانى للقطاع غير المنظم فى التجارة والحرف مما يعنى عدم سداد هؤلاء لأى ضرائب، وتسديد الضرائب بالنسبة للدولة شديد الأهمية ليس من حيث حصيلتها و لكن- وذلك الأهم- من حيث أنها مظهر من مظاهر الخضوع لسلطة الدولة.

انتماء محلى أم طبقى؟

دائما ما يقال إن الحملات الانتخابية فى مصر تحكمها القضايا الخدمية والمحلية. فماذا إذا كانت الحملات تدور فى دائرة تعانى من نقص شديد فى الخدمات مثل المنيرة الغربية؟.

المحور الأساسى للسياسة والحملات الانتخابية فى هذا الحى هو تنمية الخدمات. المثال الصارخ على سيادة هذا المحور هو أن نائب امبابة فى البرلمان وهو **اسماعيل هلال** يعمل وكيلا لوزارة الكهرباء، وهو بالطبع منصب يتيح له تسهيل إمداد الحى بالكهرباء.وفى كل المؤتمرات التى حضرتها كان الخطاب الأساسى لهذا المرشح أو ذاك هو قدرته على الاتصال بالمسئولين لزيادة نصيب المنيرة الغربية من الخدمات.

هناك ٤٢ مقعداً فى المجالس المحلية بامبابة كان يتنازع عليها حوالى ٩٠ مرشحا . أى أن المنافسة الانتخابية فى امبابة كانت قوية بالمقارنة ببعض الدوائر الأخرى التى عرفت فوزا بالتزكية . تقدم من المنيرة الغربية ١٢ مرشحا كان هدفهم الأساسى المعلن هو الحصول على تمثيل لأول مرة فى المجالس المحليتو لعلها تكون خطوة للفوز بمقعد امبابة فى مجلس الشعب فى المستقبل.

ومن المفارقة هنا أن الانتماء للحى فى خطاب المرشحين كان نافيا للانتماء الطبقى. وبيان ذلك كالآتى: **ليس من الصحيح أن سكان المنيرة الغربية كلهم فقراء. فبعضهم يفوق العديد من سكان المهندسين ثراء**.فى إحدى زياراتى للمنطقة وأثناء حديثى مع أحد التجار فى متجره كان هناك فيلم يدور فى التلفزيون وكان بطل الفيلم الأجنبى يقبل البطلة. فقلت وما العجب فى ذلك لعلها غفلة من الرقابة تتيح للمراهقين المكبوتين مساحة من التنفس. لكن البطل تمادى فى القبلة إلى الحد الذى جعلنى أبحث عن الترجمة فلم أجدها. فسألت التاجر عما إذا كان ذلك يعرض فى تلفزيون جمهورية مصر العربية فقال لى: لا ،إنه الدش. ذلك مثال واحد عن بعض الثراء الموجود فى المنطقة. مجمل القول هو أن التعامل مع المنيرة الغربية ككتلة انتخابية واحدة يخفى كثيراً من التمايزات فى الحى. معظم مرشحى المنيرة الغربية ركزوا على المقارنة بين الخدمات فى منطقتهم وتلك التى يحصل عليها جيرانهم فى المهندسين .ولكنهم **لم يكتفوا بذلك فتحدثوا عن الظلم الذى يحيق بالمنيرة الغربية مقارنة بالمناطق الأخرى فى امبابة مثل مدينة العمال والمنيرة الشرقية وتعهدوا بزيادة مخصصات المنطقة من الميزانية الكلية لامبابة** . وهكذا أصبح التضاد قائما أيضا مع جيرانهم الفقراء فى إمبابة . وتلك هى النتيجة الطبيعية لتقسيم الأنا والآخر على قاعدة الانتماء المحلى «**منيرة غربية/ مدينة العمال**» وليس الانتماء الطبقى«**عمال وفقراء / رأسماليين وأغنياء**». ذلك لا يعنى على الإطلاق عدم أهمية مخاطبة الانتماء المحلى بالنسبة للقوى السياسية التى تسعى لتعبئة الجماهير على أسس طبقية. ولكنه يعنى إذا تركت

الجماهير فريسة للخطاب المحلى الذى يبثه الانتهازيون والذى يلعب على وتر الظلم التى تعانى منه منطقة بالنسبة للمناطق الأخرى فستسود حالة أقل ما يقال عنها أنها **تزييف لوعى الجماهير** من حيث أنها تضع حيا بفقرائه و أغنيائه فى مواجهة الأحياء الأخرى. أما إذا تم الربط بين الظلم التى تعانى منه الجماهير فى أماكن سكنها بالقهر الذى تعانى منه فى العمل ، أى بالقهر الطبقى فذلك كفيل بخلق وعى طبقى واضح وقوى كما أنه يمثل فرصة حقيقية لبناء تحالفات طبقية على المستوى المحلى بين العمال والطبقات الأخرى المقهورة.

التحالفات الانتخابية

باستثناء قائمة حزب **التجمع** واثنين من **الناصريين** وبعض مرشحى حزب **العمل** كانت الساحة الانتخابية فى إمبابة مرتعا لمرشحى الحزب الوطنى والمنشقين عليه، أى الذين لم ينالوا شرف النزول على قائمة الحزب فقرروا النزول مستقلين. والتحالفات الانتخابية بين مرشحى الوطنى وبعضهم البعض وبعضهم والمنشقين كانت على أشدها معظمها تحالفات انتهازية هشة كانت تتغير كل يوم. والمثال على ذلك هو القوائم التى كان يوزعها المرشحون على الناخبين والتى يسميها **حسن بيومى** مرشح قائمة التجمع بامبابة بقوائم الضرب، حيث أن المرشحين كانوا يصدرون العديد من النسخ المعدلة والتى تضم تحالفات جديدة وكسرا لتحالفات قديمة . وظلت هذه القوائم فى حالة حذف واضافة وتعديل حتى ليلة الانتخابات.

كسر التحالف

يقول بعض مرشحى المنيرة أنهم حصلوا على وعود من الحزب الوطنى فى الانتخابات التشريعية الأخيرة بأن المنيرة سيكون لها نصيب فى قوائم الحزب . ولكن هذا لم يحدث. وذلك فى الواقع يمثل قمة فى انعدام التفكير الاستراتيجى للحزب الوطنى حيث أن ذلك كان يمثل فرصة لادماج المنطقة واحتوائها. ولكن على ما يبدو أنه لم يكن هناك قرار باستبعاد مرشحى المنيرة ولكن الأمر كان ببساطة أن قائمة الحزب لم تتسع لهم. مما أدى إلى نزول العديد من أعضاء الحزب كمستقلين وعلى رأسهم **فتحى قمر** .ولكن ذلك لم يمنع من قيام تحالفات بينهم وبين مرشحى الحزب الوطنى والمستقلين .حتى كان ذلك اليوم.

فى يوم ٤ أبريل عقد مرشحو الحزب الوطنى مؤتمرا احتفاليا فى إمبابة للاحتفال بفوز **كمال درويش**برئاسة نادى الزمالك. ما المانع من استخدام ورقة الكرة بما **أن معظم سكان امبابة زملكاوية متعصبين** . المهم أن صوانا ضخما و فخما كان منصوبا. واللافتات تشير إلى الأربعة الكبار (أو عصابة الأربعة كما أطلق عليهم) على قائمة الحزب الوطنى فى إمبابة **الحاج عيسى عيسى، الحاج عبد النافع عبد الحميد، الحاج عبد المنعم عمارة وأخيرا المليونير المعروف الحاج سرور الصباحى صاحب مصانع ملابس.** (لاحظ أن كلهم حجاج) كان الصوان ممتلئا عن آخره. وكان هناك عدد كبير من النساء . فهل ذلك دليل على مشاركة قوية من المرأة فى السياسة؟ بالطبع لا. فبسؤالهن عن سبب وجودهن قيل لى أنهن **عاملات فى مصنع الحاج سرور مرشح الحزب الوطنى** .«ستقفوا كويس عشان تخدوا تلات أيام مكافأة». هكذا قال لهم شخص يبدو أنه ملاحظ العمال فى مصنع الحاج. وكان هناك أيضا طفل يبلغ من العمر ١٢ عاما قال لى أنه يعمل فى المصنع. وبسؤاله عن ساعات عمله قال لى أنه يعمل من ٩ صباحا إلى ٩ مساء. ولكن يبدو أن ذلك لم يمنعه من الحضور للتعبير عن مدى حبه للحاج. وهكذا يبدو أن الحاج لم يكتف باعتصار عماله فى المصنع، ولكنه أيضا يتتبعهم خارج العمل لكى يجبرهم على التصويت له.

بعد أن صفق الحضور وزغردت عاملات المصنع أخذ المتحدثون الواحد تلو الآخر يعددون المآثر العديدة لمرشحى الحزب الوطنى والتى يجهلها معظم الناس من فرط غفلتهم. الطريف أن أحد المتحدثين قدم نفسه باعتباره يمثل منطقة مدينة العمال فقال أن كل فئات الشعب فى تلك المنطقة جاءت للتعبير عن ثقتها فى مرشحى الحزب الوطنى. وعدد هذه الفئات بأنها وبالحرف الواحد«رجال الأعمال، المهندسون، الأطباء والمدرسون» .وهكذا يتضح أن مدينة العمال لم يعد بها عمال.

المهم بالنسبة لموضوعنا هو أن مرشحى المنيرة الغربية حاولوا المشاركة فى المؤتمر ولكن تم استبعادهم مما أدى إلى انسحابهم ودعوتهم كل أهالى المنيرة إلى الانسحاب وعادوا إلى منطقتهم فى شبه مظاهرة وعقدوا مؤتمرا فى أحد شوارع المنيرة . وهكذا تم كسر التحالفات التى أقاموها مع بعض مرشحى الحزب الوطنى. كان الموضوع الأساسى فى المؤتمر **هو إدانة خيانة مرشحى الوطنى ومحاولتهم الحيلولة دون نجاح أى من مرشحى المنيرة الغربية** .وقال المتحدثون أن باستطاعة أهالى المنيرة الغربية أن يبرزوا قوتهم الحقيقية فى صناديق الانتخابات وينتخبوا مرشحيهم . وقال أحد التجار الأثرياء فى المنيرة أن مرشحى المناطق الأخرى فى امبابة يستندون على دعم تجار مناطقهم الذين يسعون لاضفاء الحماية على مصالحهم وأنه يجب على تجار المنيرة أيضا أن يدعموا مرشحيهم. كان حاضرا فى المؤتمر حوالى ٢٥ شخصا فقط ولم تنجح الميكروفونات التى كان صوتها يصل إلى أطراف المنطقة فى اثارة اهتمام الناس بهذه الانتخابات.

المفاجأة حدثت يوم الانتخابات وذلك حين استطاع ٧ من مرشحى المنيرة بالفعل أن يفوزوا . وبالاضافة لهم كان الفوز الساحق من نصيب الحزب الوطنى. لم تسطع قائمة اليسار وحزب التجمع والناصريون الفوز بأى مقعد . و هذه **النتيجة ترجع فى جزء كبير منها إلى التزوير الذى تم بكل أنواعه ابتداء من شراء الاصوات وتسويد البطاقات ووصولا إلى تقفيل الصناديق** . ولكن هل كانت النتيجة ستتغير اذا لم يحدث تزوير. يقول **حسن بيومى** مرشح قائمة اليسار: من الممكن نجاح بعض مرشحى اليسار لو كانت الانتخابات نزيهة فهناك ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ يسارى (بالمعنى الواسع) فى امبابة وهم يعطون أصواتهم فى الانتخابات.على أى حال لقد حسم التزوير النتيجة و هو لم يقتصر على مرشحى الوطنى فقط بل وشمل المستقلين أيضا.

ومن الصعب معرفة إذا كانت هناك تعليمات من أعلى بالسماح لمرشحى المنيرة بالفوز لتدارك الخطأ الذى وقع فيه الحزب الوطنى بعدم ادراجه لأى من سكان المنيرة على قوائمه . ويمثل دخول هؤلاء فى المجالس المحلية حلقة من حلقات ادماج المنيرة الغربية فى النظام السياسى وفرض سيطرة الدولة عليها والذى بدأ بتنظيف المنيرة من الاسلاميين وبامداد المنطقة ببعض الخدمات.

فهل يغير ذلك من واقع الفقراء فى المنيرة الغربية؟!

ملحوظة

أود أن أعبر عن امتنانى للمساعدات القيمة التى قدمها لى باتريك هانى فى جمع المعلومات الخاصة بالموضوع ،كما أعبر عن شكرى لروبرتو راديير للصور التى قام بالتقاطها تطوعا.

منذ الاعلان عن نتيجة انتخابات مجلس الشعب التى جرت فى ٢٩ / ١١/ ٩٥ ثم انتخابات الاعادة التى جرت فى ٦ ديسمبر من العام نفسه . واللتين شهدتا أحداث عنف وتزوير شديدين وسقط فيهما عدد من القتلى والجرحى لم تشهده مصر خلال تاريخها النيابى.. تابع المرشحون تقديم الطعون حول صحة هذه الانتخابات إلى محكمة النقض. ليصل عدد الطعون التى قدمت إلى المحكمة للمطالبة ببطلان العملية الانتخابية إلى **أكثر من الف طعن** ،شملت غالبية الدوائر على مستوى الجمهورية ، وليتتابع صدور تقارير محكمة النقض الخاصة ببطلان الانتخابات فى عدد كبير من الدوائر تتراوح بين ١٠٠ دائرة حسب أقل التقديرات و ١٥٠ دائرة حسب ما نشر فى جريدة الشعب ، مما يعنى أن **أكثر من نصف أعضاء مجلس الشعب قد دخلوا المجلس عن طريق التزوير** وذلك على الرغم من أن المحكمة لم تنته من نظر كل الطعون الانتخابية المقدمة إليها حتى الآن.

تقارير محكمة النقض ببطلان انتخابات مجلس الشعب

أهم أسباب البطلان: قصور قانون الانتخاب الحالى

تحقيق: خالد البلشى

مرشحو السلطة يفوزون

سليمان متولى

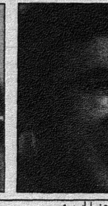


أحمد جويلى

ولقد احيلت تقارير محكمة النقض حول بطلان الانتخابات إلى مجلس الشعب لاتخاذ الاجراءات اللازمة حيال الأعضاء الذين قررت المحكمة إبطال عضويتهم، فاصدرت اللجنة التشريعية بالمجلس برئاسة المستشار **محمد موسى** -الذى صدر تقرير من محكمة النقض ببطلان انتخاباته بعد ما شابها من تزوير وتعد على **حرية المواطنين** -قرارها بان المجلس سيد قراره وان احكام محكمة النقض غير ملزمة لمجلس الشعب وأن البت فى بطلان الانتخابات من عدمه شأن من شئون اعضاء المجلس. وعليه فلقد رفضت اللجنة التشريعية بالمجلس كافة التقارير التى أحالتها محكمة النقض إليها والخاصة ببطلان الانتخابات.

وهكذا تولى المجلس البت فى صحة عضويته وإبطال الانتخابات عن طريق الأعضاء الذين قررت المحكمة أنهم دخلوا المجلس عن طريق التزوير . وبذلك يكون المجلس هو المتهم والحكم فى نفس الوقت ليمارس دوره عملاً بمبدأ: «قالوا للحرامى احلف .. قال جالك الفرج» وذلك خلافا لما استقرت عليه السوابق الدولية فى هذا المجال .ففى موقف مشابه لما نحن فيه الان وبعد معركة انتخابية حامية الوطيس قرر مجلس







ضياء الدين داود — أبو العز الحريرى — عادل حسين — مختار جمعه

ضحايا التزوير

العموم البريطانى أنه غير أهل للفصل فى صحة نيابة أعضائه وإن ذلك من شأن القضاء.

وأى قراءة لتقارير محكمة النقض الخاصة ببطلان العملية الانتخابية تكشف عن مجموعة خطيرة من الحقائق ، أمكن استخلاصها من تقارير البطلان فى ٥٠ دائرة انتخابية.

وتعود معظم أسباب البطلان إلى الخلل الواضح فى قوانين الانتخابات المعمول بها الان مما جعلها **أداة طيعة فى يد وزارة الداخلية** للعبث بارادة المواطنين وخصوصا فى ظل غياب الاشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية كما تعود هذه الأسباب لامتلاء جداول الانتخابات باسماء الموتى والمسافرين ورجال الشرطة والقوات المسلحة مما يسهل عمليات التزوير عن طريق التصويت باسمائهم لنرى من ماتوا منذ عام ١٩١٠ يصوتون في انتخابات عام ١٩٩٥ . تقول تقارير محكمة النقض أن وجود موتى مقيدين بكشوف الانتخابات تأشر أمام اسم كل منهم بما يفيد الادلاء بصوته أو التأشير أمام أصوات الغائبين أو أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو قيام الفرد الواحد بالتصويت أمام أكثر من لجنة الناتج عن تكرار القيد فى الجداول الانتخابية كان من أهم أسباب التلاعب فى النتائج . ولقد ظهر هذا فى غالبية الدوائر التى تم إبطال نتائجها مثل دوائر **دمنهور** «المرشح فيها زهدى الشامى مرشح التجمع، الذى تم اسقاطه ودائرة منية النصر دقهلية الذى أنجح فيها رئيس اللجنة التشريعية ، ودائرة **كوم امبو** محافظة أسوان والذى اسقط فيها مختار جمعه عن حزب التجمع مقعد العمال ونائب الدائرة السابق. وفى **قلين** بكفر الشيخ وكذلك فى **طهطا** محافظة سوهاج. وفى دائرة **العجوزين** بكفر الشيخ . أما فى سمنود غربية فلقد تم التصويت للمتوفين وعشرة من الناخبين الذين كانوا معينين أمناء ورؤساء لبعض اللجان فى محافظة المنوفية فى نفس اليوم .وفى الدائرة السابعة باسيوط **مركز شرطة الفتح وساحل سليم** فلقد قام عدد من المتوفين بالادلاء باصواتهم من بينهم **اعمام الرئيس جمال عبد الناصر** .وفى دائرة **مصر القديمة** تضمنت الكشوف ٣٨ متوفياً تأشر أمامهم بما يفيد الادلاء بأصواتهم . أما فى دائرة **الحسينية** شرقية والمرشح فيها **محمد مهير** مرشح التجمع فلقد ثبت تكرار قيد اسماء بعض الناخبين فى جداول أكثر من شياخة والتصويت باسمائهم فى أكثر من لجنة بالاضافة لاسماء متوفين وحالات اسماء دون السن القانونى. ولعل من ابرز الحالات كانت فى وجود ٣٩٠ متوفياً ادلوا بأصواتهم فى دائرة **الشرق** ببور سعيد . أما الدائرة السادسة مركز قويسنا (دائرة **سليمان متولى**)،وزير النقل والمواصلات فلقد جاء تقرير المحكمة لصالح النائب المستقل **جلال غريب** حيث تم التأشير أمام أكثر من ٦٠٠ صوت من المتوفين والموجودين خارج البلاد بما يفيد ادلائهم باصواتهم .حيث تم التأشير بالادلاء بالاصوات أمام ١٧٤ متوفياً ، ٢١٧ ناخباً مسافراً للخارج وعشرة ناخبين مقيدى الحرية .فى حين تكرر ادلاء ٢٩٩ ناخباً باصواتهم فى أكثر من لجنة ولعل الطريف هو قيام السيدة **هانم محمد عامر** المتوفاه عام ١٩١٠ بممارسة حقها فى الادلاء بصوتها حسب ما اقرته كشوف الانتخاب -وفى دائرة **فارسكور** والمرشح فيها **ضياء الدين داود** رئيس الحزب الناصرى تم التصويت لـ ٣٤٠ فرداً من الموتى والمفقودين والغائبين . أما فى دائرة مدينة نصر والمرشح فيها **عادل حسين** فلقد ثبت قيام د. عبد المنعم عماره بنقل ١٥ ألف صوت من خارج الدائرة من أندية الاسماعيلية وغيرها إلى شياخة الاستاد بالدائرة . لعل ذلك يعكس ما آلت إليه كشوف الانتخابات من حال ولعلنا لو أردنا إحصاء الدوائر التى بها هذا الخلل فسنعرض لكل الدوائر على مستوى الجمهورية.

ورغم انه من البديهى أنه بثبوت قيام شخص واحد من المتوفين أو المسافرين خارج البلاد بالادلاء بصوته فى أى لجنة فان هذا يعد دليلاً على التزوير لابد وان يحجب الثقة فى بيانات اللجنة كلها . إلا أن محكمة النقض لم تعتمد على هذا السبب وحده فى إبطال الانتخابات نظراً لتفشى الخلل فى جداول الانتخاب وهذا ما حدث فى دائرة

الزيتون «لجنة **د. زكريا عزمى**» وما حدث بدائرة **ادكو** برشيد والتى رفضت المحكمة فيها الطعن رغم وجود ١٣ شهادة وفاة لبعض ناخبى الدائرة ومن ثم يكون الطعن على غير أساس كما رأت المحكمة.

ألا يدعونا كل هذا إلى تنقية جداول الانتخاب وتعديل نظام الانتخاب بما يكفل وجود رقابة قضائية على العملية الانتخابية فى جميع مراحلها. بما فى ذلك الطعون أو المنازعات الخاصة بتحرير جداول الانتخاب. أو بعملية الترشيح أو عملية الانتخاب ذاتها حتى يتسنى إصلاح ما فسد.

الظاهرة الثانية هى المتعلقة ، ببطلان الاجراءات والخاصة بنماذج الانتخاب والفرز.

أ- فهناك إجراءات تتعلق بكشوف الانتخاب «نموذج ٣٨ ش» حيث اثبت فى العديد من التقارير أن رئيس اللجنة لم يوقع أمام اسم الناخب حسب ما ورد فى المادة ٣٢ من القانون ٧٣ لسنة ٥٦ الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والتى أوجبت على أمين اللجنة أن يوقع فى كشوف الناخبين أمام اسم الناخب الذى أبدى رأيه بما يفيد ذلك وهو ما رددته المادة ٢٩ من تعليمات وزارة الداخلية الصادرة فى قرار وزير الداخلية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٤ الخاص باجراءات ترشيح وانتخاب اعضاء مجلس الشعب.

ولقد تم رصد ذلك فى العديد من الدوائر مثل دوائر **أبو حماد** شرقية ودائرة **المنيل** بالقاهرة والمرشح فيها **مصطفى النشرتى** عن حزب الوفد ودائرة قسم **شرطة الجيزة** والتى نجح فيها **د. أحمد جويلى** وزير التموين والتجارة الخارجية وفى الدائرة السادسة **بقويسنا** وفى دائرة **روض الفرج** والذى ثبت فيها أن أمين اللجنة لم يوقع قرين كل اسم حضر فى خمس لجان. ولعل ابرز مثال على ذلك هو ما حدث فى **دائرة كرموز** والتى صدر فيها تقرير النقض بالبطلان لصالح **ابو العز الحريرى** مرشح حزب التجمع عن العمال والنائب المستقل **محمد البلشى** عن الفئات حيث ثبت أنه فى ٣٥ لجنة من واقع ١٥١ لجنة لم يتم التوقيع فيها أمام اسم الناخب بما يفيد الادلاء بصوته **مما حدا بمحكمة النقض ان تبطل ١٠٥٧٩ صوتا مزورا لصالح مرشحى الحزب الوطنى .كانت كفيلة بان يخسر الانتخابات.**

ولعله من الضرورى أن نشير إلى أن المشرع أوجب على أمناء اللجان الفرعية التوقيع أمام أسم الناخب الذى يحضر للادلاء بصوته حتى يضمن لهذه الكشوف توافر الثقة فى اثبات حضور الناخبين المحددة أشخاصهم بالكشوف حتى يبعث على الاطمئنان إليها ويحول دون التلاعب فى أصوات الناخبين اذ انه فى حالة عدم التوقيع من أمين اللجنة يمكن لأى شخص أن يؤشر فى الكشوف باى علامة تفيد حضور الناخبين على خلاف الحقيقة وخصوصا فى ظل غياب مادة تنص على أن يوقع الناخب بنفسه أو يبصم أمام اسمه فى كشوف الناخبين مما يمنع العبث بهذه الكشوف.

ب- كما استندت المحكمة فى تسبيبها لبطلان الانتخابات إلى بطلان محاضر اللجنة الفرعية «نموذج ٥١ ش» **نتيجة لعدم تحرير بعض هذه اللجان لهذه المحاضر** . أو لخلو البعض الاخر من البيانات الجوهرية التى تطلبها القانون وعدم توقيع رؤساء، وأمناء وأعضاء بعض اللجان على محاضر تلك اللجان . بما يشكل بطلانا لهذه المحاضر وللعملية الانتخابية ذاتها حسب ما جاء بالقانون حيث نصت المادة ١٩ من القانون ٧٣ على أن «يقوم أمين لجنة الانتخاب الفرعية بتحرير محضر بجميع الاجراءات التى اتخذتها اللجنة وتلاوته عليها فى آخر الجلسة ويحرر هذا المحضر من نسختين ويوقع عليهما رئيس وأمين اللجنة والأعضاء وترسل احداهما إلى مدير امن المحافظة وتسلم الثانية إلى رئيس اللجنة العامة . وكذلك حسب ما جاء فى المادة ٤٥ من تعليمات وزير الداخلية بشأن «نموذج ٥١ ش» والتى نصت على أن يوقع عليه كل من الرئيس و أمين وأعضاء اللجنة مع كتابة أسمائهم وخصائصهم بالنموذج بخط واضح وبذات القلم.

ومن النماذج الواضحة على بطلان محاضر اللجنة الفرعية «نموذج ٥١ ش» ما حدث فى دائرة **كوم امبو** بمحافظة اسوان والمرشح فيها **مختار جمعه** مرشح التجمع عمال حيث ثبت أن هناك **٥٣ لجنة** لم يدون بالنموذج ٥١ش الخاص بها اية بيانات كما وجد ان هناك نماذج غير موقعه إطلاقا . أما فى دائرة **كرموز** فلقد وجد أن هناك ٥ لجان لم يحرر لها النموذج ٥١ ش مطلقا. أما فى **ملوى** فلقد ثبت أن النماذج ٥١ ش جاءت خلواً من البيانات فى ٣٢ لجنة وان ١٥ نموذجاً جاءت غير موقعة من رئيس وأمين اللجنة .وفى دائرة **ديارب نجم** شرقية ثبت عدم وجود نماذج ٥١ ش فى خمس لجان بينما جاءت هذه النماذج خلواً من اية بيانات فى خمس لجان . وعموماً فلقد ظهر الخلل فى محاضر اللجان الفرعية فى غالبية الدوائر التى ابطلت .

ولاستجلاء الأمر حول أهمية محاضر اللجنة الفرعية «نموذج ٥١ ش» فلقد نصت المادة ٣٤ من القانون ٧٣ لسنة ٥٦ على «أن يعلن رئيس اللجنة الفرعية فى ختام عملية الاقتراع متى حان الوقت المعين لذلك وتختم صناديق وأوراق الانتخاب ويقوم رئيس اللجنة بتسليمها إلى رئيس اللجنة العامة لفرزها بواسطة لجنة الفرز التى تتكون برئاسة رئيس اللجنة العامة».

وعلى ذلك **فمحاضر اللجان الفرعية تكون هى الأساس الذى تقوم عليه العملية الانتخابية وتعتمد عليها اللجان العامة بخصوص نتيجة الفرز النهائية وبالتالى نتيجة الانتخابات..** واذا لم يتم التوقيع على نماذج ٥١ش فاننا لا نستطيع تحديد مصدرها الحقيقى هل هو اللجنة فعلاً أم أى جهة أخرى من مصلحتها تزوير الانتخاب فتتلاعب بهذه النماذج .. وخصوصا فى ظل غياب الاشراف القضائى حيث أن القاضى الوحيد يكون هو رئيس اللجنة العامة . فالتوقيع على هذه المحاضر من الرئيس والأمين والأعضاء شرط ضرورى لصحتها وبالتالى صحة الانتخابات بشكل عام فهى المصدر الذى نستطيع الرجوع اليه فى حالة الشك فى النتيجة العامة للانتخابات. ومما يؤكد أهمية التوقيع على هذه المحاضر ما حدث فى دائرة **منشأة القناطر** جيزة حيث ثبت فى ديباجة محضر لجنة «١» «ان اسم رئيس اللجنة هو **روماني عدلى مسيحه سعيد** فى حين أن هذا المحضر قد ذيل بتوقيع رئيس لجنة أخر **هو ياسر أحمد على** وما حدث فى اللجنة الفرعية «٩٠» من نفس الدائرة حيث ثبت أن اسم العضو الموقع على محضر فرز اللجنة الفرعية ٥٠ ش هو سعيد محمد عبد المقصود بينما العضو الموقع على محضر اجراءات فرز صندوق اللجنة نموذج ٤٨ش هو **الناصر صلاح الدين محمود** وعليه كان لابد من ابطال هذه الدائرة لوجود تزوير فى الأوراق الرسمية يتعذر معه تحديد من صدرت عنهم.

واستندت المحكمة فى تسبيبها لبطلان الانتخابات فى كثير من الدوائر إلى بطلان محاضر فرز اللجان الفرعية أو العامة «نماذج ٤٨ ش ، ٤٩ش ، ٥٠ش » وذلك لنفس أسباب بطلان محاضر اللجنة الفرعية السابقة.

ولعل من أبرز الأمثلة التى توضح ذلك ماحدث بدائرة **كوم امبو** باسوان بالنسبة للنموذج ٤٩ ش الخاص بمحضر اجراءات فرز اللجنة العامة حيث وردت إلى المحكمة صورة ضوئية منه من مدير أمن أسوان بمطالعتها تبين أن ديباجتها خلت من كثير من البيانات الهامة وموقعه من رئيس اللجنة العامة وأمين اللجنة وثلاثة أعضاء فقط . ولكنه بطلب النسخة الاصلية وردت وبها شطب وتعديل بالنسبة لمجموع الأصوات الباطلة وموقعة من جميع الاعضاء . وجاء معها كتاب مديرية الأمن يتحدث عن إلغاء أصوات اللجنة ٦٤ بقرار من رئيس اللجنة العامة، بما يعد تعدياً على القانون . رغم عدم ثبوت ذلك

بأى من النموذج أو صورته. ومع هذا التلاعب الواضح بالنماذج كان من الصعب استكناه الحقيقة منه وكان لابد من الرجوع إلى محاضر اللجنة الفرعية، باعتبارها الاساس والتى ثبت بطلانها مما توجب معه ابطال الانتخابات فى هذه الدائرة.

الغريب ان اللجنة التشريعية بمجلس الشعب قررت (!!) ان بطلان الاجراءات لا يستوجب معه بطلان الانتخابات وذلك لان القانون ٧٣ لم ينص على البطلان فى نصوصه إذا لم تستوف الاجراءات بشكل قانونى.

فما ذا قالت محكمة النقض حيال ذلك؟.

نجد أن عدداً كبيراً من التقارير قد اجمعت فى ردها على ادعاء اللجنة التشريعية على أنه «بالنظر إلى نهج القانون فلقد **وضع المشرع نصوصه فى صورة آمره ولم يكن فى حاجة إلي تقرير البطلان جزاء على مخالفتها لان ذلك أمر يتعلق بسلامة العملية الانتخابية ذاتها**. حيث أن تلك النصوص وردت لضمان نزاهة الانتخابات وحيدة القائمين عليها وتجردهم فهى مقصودة لذاتها ومن ثم **يترتب البطلان حتما عند مخالفة أى من أحكام هذا القانون المتعلقة بالرقابة على عملية الانتخاب وأوضاع محاضر فرز الاصوات وكشوفها والقول بغير ذلك سوف يترتب عليه حتما الاستعلاء بالاهواء الشخصية لبعض المنوط بهم الاشراف على العملية الانتخابية**. وسوف يسمحون لانفسهم بالحصول على صلاحيات وتقديرات للتجاوز عن بعض الاجراءات التى أوجبها القانون. والتى هى فى حقيقتها تمثل اعتداء صارخا على ارادة المشرع المكلف قانونا بصياغة ارادة المواطنين ووضعها فى شكل خاص بعيد عن الاجتهادات الشخصية التى قد يصعب معها الوقوف على حقيقة سوء القصد أو حسن النية فيهما. ومن ثم استلزم الأمر إقرار البطلان عند مخالفة أى اجراء من الاجراءات التى نص عليها القانون، ولقد ظهر بطلان الانتخابات واضحاً فى دائرة **المنزلة** والمرشحة فيها **هانم طوبار** عن حزب العمل حيث ثبت عدم توقيع جميع المحاضر العامة أو الفرعية فى الدائرة.

وكان من اسباب البطلان التى وردت فى الكثير من تقارير محكمة النقض أنه وجدا ان أعداد بطاقات الرأى التى وجدت بصناديق الفرز حسبما ورد بالنموذج ٤٨ ش **لا يطابق عدد الناخبين الذين ادلو باصواتهم** طبقا لما ورد بالنموذج ٥١ ش. أو طبقا لما ورد بالنموذج ٣٨ ش الخاصين باللجان الفرعية. ولقد ظهر هذا غالبا على شكل **زيادة فى عدد البطاقات التى وجدت بالصناديق عن عدد الناخبين الذين تأشر أمامهم أنهم أدلوا بأصواتهم**. ولقد ظهر هذا جليا فى عدد كبير من الدوائر التى أبطلت فيها الانتخابات مثل دوائر **قلين بكفر الشيخ واسطنها** بمحافظة المنوفية **ومنية النصر** بالشرقية دائرة رئيس اللجنة التشريعية حيث وجدت بطاقات زائدة فى صناديق الانتخاب عن عدد الذين ادلوا باصواتهم. أما فى دائرة شرطة **الجيزة** فلقد اختلفت اعداد بطاقات الرأى حسبما ورد بالنموذج ٤٨ ش عن عدد الذين ادلو باصواتهم حسبما ورد بالنموذج ٣٨ ش فى ٢٠ لجنة. وهو ما تكرر فى ٢٣ لجنة من واقع ١٠٥ لجنة بدائرة **ديارب نجم** شرقية. أما فى **كوم امبو فلقد اختلفت أعداد البطاقات عن عدد الاصوات فى٣٥ لجنة**. ولعل أكثر الدوائر التى ظهرت فيها هذه الظاهرة كانت **دائرة قسم شرطة ملوى** بالمنيا حيث تبين أن عدد الناخبين الذين أدلو بأصواتهم والثابت فى النموذج ٥١ ش غير مطابق لبيان عدد البطاقات التى أعطيت والثابت فى نموذج ٤٨ ش فى جميع لجان الدائرة وعددها ١٦١ لجنة لنجد مثلا فى لجنة رقم ٧٤ ان عدد الناخبين الذين ادلوا باصواتهم كان ١٨٣ ناخباً بينما وجد ٤٠٣ بطاقة انتخاب داخل صندوق الانتخاب طبقا للنموذج ٤٨ش وكان ذلك ناتجا لعمليات التقفيل الواسعة التى شهدتها الدائرة.

وكان أحد الأسباب التى أدت إلى خلل العملية الانتخابية هو **قيام الشرطة بالتزوير بالقوة فى كثير من اللجان أو استخدام العنف ضد المواطنين ومندوبى المرشحين لتسهيل عمليات التزوير**. ولقد ثبت ذلك فى العديد من اللجان فى دائرة **نقاده** بقنا وفى دائرة **اسطنها** منوفية ثبت قيام الشرطة وأجهزة الحكم المحلى بالتزوير بالقوة فى معظم لجان الدائرة كما قامت الشرطة بتسديد بطاقات الانتخاب بالقوة لصالح مرشح الحزب الوطنى **محمود أبو النصر** ضد د. **محمد كامل** مرشح الوفد. أما فى دائرة منشأة القناطر جيزة فلقد **تم رصد وجود قوة من الشرطة داخل مقر اللجنتين ١٠، ١١ تقوم بتسويد بطاقات الانتخاب بالقوة لصالح مرشحى الحزب الوطنى**. وفى مدينة نصر قامت الشرطة بنقل صناديق الانتخاب من لجان الانتخاب إلى لجان الفرز بدون وجود مندوبى المرشحين. وكما ظهر عنف الشرطة فلقد استخدم بعض المرشحين العنف تجاه المرشحين الآخرين. فى دائرة **فارسكور** تم رصد اعتداء **جماعات مسلحة على مندوبى ضياء الدين داوود**. وفى دائرة **أبو حماد** شرقية كشف تقرير محكمة النقض قيام العضو **أحمد أباظة** وأتباعه بارهاب الناخبين فى اللجان الفرعية وإتلاف وإحراق صناديق الانتخاب. أما فى دائرة **قلين** بكفر الشيخ أكدت المحكمة تزوير الانتخابات وتدخل الشرطة لصالح مرشحى الحزب الوطنى وأشارت لعدم سماح قوات الأمن لمندوبى المرشحين الآخرين من دخول اللجان الفرعية.

كانت هذه هى أهم أسباب بطلان انتخابات مجلس الشعب فى كثير من الدوائر ولعلنا لانستطيع أن نختم هذا التحقيق دون أن نشير إلى تقرير محكمة النقض بدائرة **فارسكور** والذى ثبت فيه أنه **حدث خطأ مادى فى عملية رصد الأصوات وجمعها ترتب عليه تغيير النتيجة لصالح مرشح الحزب الوطنى وأنه بازالة هذا الخطأ وحده يتعين فوز ضياء الدين داوود**. مما يتحتم معه ضرورة الإسراع فى تصحيح هذا الخطأ من جانب اللجنة التشريعية بالمجلس والتى بررت عدم قبول أغلبية تقارير النقض بحجة عدم ورود أخطاء مادية.

لعل كل ما فات يلقى الضوء على مدى التردى التى وصلت إليه حياتنا النيابية. وقد آن الآوان لاستكمال الحياة الديمقراطية بتعديل نظام الانتخابات برمته. بما يتضمن حيدة ونزاهة العملية الانتخابية وبما يكفل التمثيل النيابى الصحيح المعبر عن إرادة المواطنين. وذلك بتحقيق مطالب أحزاب المعارضة بتعديل تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الحالى الذى يشتمل على العديد من أوجه القصور والتى تكرس عمليات التزوير وذلك عن طريق النص على بعض الضمانات التى تعالج القصور فى القانون السابق مثل أن يوقع الناخب أو يضع بصمته أمام اسمه فى قوائم الانتخاب وأن يوجد اشراف قضائى كامل على الانتخابات وأن ترتبط الجداول الانتخابية ببيانات السجل المدنى بحيث لاتوجد فرصة لوجود المتوفين أو المسافرين للخارج أو أفراد الجيش أو الشرطة مثلاً. لعل ذلك يكون البداية فى عملية الإصلاح السياسى.

« المسلمون والأقباط .. هم أبناء مصر الذين ينسبون إليها وتنسب إليهم لايعرفون غير بلدهم ولايرحلون لغيرها إلا زيارة .. قلبتهم الأيام على جمر التقلبات .. وقامت الدنيا وقعدت وهم هم إخوان الوطنية يعضد بعضهم بعضا ويشد أزره فى مهماته »

(عبد الله النديم ، مجلة الأستاذ ١٨٩٣)

مصر

الأقبـــــاط و"الإقالة" من الوطن

فجأة وبدون مقدمات ، وفى ذروة مواجهة مع العدو الصهيونى وفى أعقاب حادث بشع راح ضحيته مجموعة من المصريين كانوا يتعبدون فى إحدى الكنائس بصعيد مصر ، خرج علينا المرشد العام للاخوان المسلمين الأستاذ **مصطفى مشهور** بتصريحات تطالب الأقباط بدفع الجزية واستبعادهم من الجيش حيث أن بقاءهم فيه يحمل إمكانية أن يتغير "ولاؤهم" ويصبحون عملاء للعدو!!

واقع الحال إن القراءة المتأنية لحديث المرشد العام **تحمل نظرة "استبعادية"** للأقباط من منطلق أنهم **" أهل ذمة "** ، أى بسبب الاختلاف فى الدين ، الأمر الذى يعنى أن صحة مشروعية وتمام الانتماء للكيان الذى يدعو إليه المرشد العام إنما يحدده الانتماء الدينى فى المقام الأول . أن هذه النظرة الاستبعادية للأقباط إنما تعكس **قراراً" بالإقالة" لهم من هذا الوطن** ، فهم غير مؤهلين للدفاع عنه ، وهو أمر يناقض التاريخ ولايعترف بخصوصية الحركة المصرية التى استطاعت احتضان مكونات الجماعة الوطنية المصرية(المسلمون والأقباط) على مدى ١٤ قرنا ، حيث أنجزت معا الكثير فى مجال الوطنية المصرية.

وماطرحه المرشد العام ليس جديدا ولامفاجئا ، المفاجأة فقط فى توقيت ماذكره . إن خلاصة ماذكره المرشد العام هو استمرار لموقف ثابت فى أدبيات الجماعة منذ وقت مبكر يشتد أحيانا ويخفت أحيانا أخرى ولكن فى جوهره يرى أن **الأقباط بحكم الانتماء الدينى ، جماعة غير مؤهلة للاشتراك فى الجيش الحامى للدولة الاسلامية أو لتولى مناصب الولاية العامة فى تلك الدولة.** وتقف هذه الأدبيات أيضا موقف الريبة من الحركة الوطنية المصرية التى استطاعت أن تستوعب مكونات الجماعة الوطنية (المسلمون والأقباط) تحت لوائها ، وتفرز الدستور الذى تضمن حقوقا متساوية للمصريين جميعا بغض النظر عن الدين أو اللغة أو العرق.

إن الوطن هو القاعدة المشتركة التى التقى عليها كل المصريين على اختلاف انتمائهم فصار الوطن هو الرابطة الأعم التى تشمل الجميع ، وهو المجال الذى تحققت فيه إرادة المصريين فى الحياة والنضال معا. ومن هذا المنطلق صارت التمايزات المختلفة مصدرا للثراء وعامل قوة لهذا الوطن.

والثابت تاريخيا أن المشروع الوطنى / القومى العام كان دائما عامل تجميع وتوحيد للمصريين ، ومن خلال السعى المشترك نحو تحقيق هذا المشروع كانت تتجسد" المواطنة" المصرية عمليا على أرض الواقع كاملة غير منقوصة لكل المصريين فى إطار المساواة الدستورية الكاملة على أرضية الانتماء الوطنى المصرى إن هذا المشروع الوطنى لم يلغ أبداً الاختلاف على أصعدة الفكر والمعتقد والسلوك ، ولم يستبعد الدين إنما كان **يوفر المظلة لجميع المصريين أن يمارسوا تنوعهم - دينيا كان أو فكريا - بشكل آمن وإيجابى . ولم يكن يحدث " الاختلال " غالبا إلا عندما يدعو البعض لاستبدال الانتماء الوطنى بالانتماء الدينى .** وليس غريبا أن تتعرض الجماعة فى نفس اللحظة إلى الانقسام والتفتت بدلا من الاندماج والتكامل ، إنها دائما تكون لحظة تتعرض فيها الجماعة إلى مايمكن تسميته " بالتدمير الذاتى" . فيبدأ الحديث عن الاختلاف بين المواطنين فى المعتقد الديني ، كذلك التفاوت العددى بين معتقدى هذا الدين أو ذاك . وبدلا من أن يصبح التنوع مصدرا لقوة الجماعة الوطنية يصبح مصدرا من مصادر أزماتها وخصوصا عندما يصير الانتماء الدينى فى حد ذاته مشروعا سياسيا مستقلا فيبدأ الاستبعاد وتفترق الرؤى.

إن الوطنية المصرية هى اختيار ثابت ، تاريخيا ، بالنسبة للأقباط منذ القرن الأول الميلادى ،ففى ذروة الصراع مع الامبراطورية الرومانية ، ورغم الرابطة الدينية ، اختار الأقباط الوطنية المصرية رغم الإيمان المسيحى الواحد . فرغم الاحتلال المادى لمصر قاوم الأقباط من خلال كنيستهم المستقلة استبداد الامبراطورية الرومانية قروناً طويلة . وبعد دخول الاسلام مصر قاوم الأقباط حملات الفرنجة التى كانت ترفع الصليب شعارا لها ، واجهوا الإرساليات التبشيرية ورفضوا التمثيل النسبى ورفضوا مؤتمر الأقليات وبذلوا الدم فى كل حروب مصر عبر التاريخ . يعكس ماسبق اختيارا تاريخيا للأقباط يؤكد أنهم لم يمارسوا تأكيد الذات " على أرض الانفصال عن الجماعة الوطنية وإنما من خلال التأكيد على وضعيتهم الأصيلة باعتبارهم مواطنين مصريين.

وبعد ، أتصور أن تصريحات المرشد العام للإخوان المسلمين لن تؤثر فى الاختيار التاريخى للأقباط كمواطنين مصريين كاملى المواطنة ، بل ستزيدهم تمسكا بالوطن ، ولكن ربما يكلف أصحاب النظرة الاستبعادية للآخر أنفسهم أن يمارسوا مراجعة نقدية للذات تمكنهم من إبداع صياغة تتلاءم وخصوصية مصر .. وإلى أن يأتى ذلك فان الأقباط يرفضون أى طرح يستبعدهم أو يقيلهم من هذا الوطن فهو وطن الجميع.

سمير مرقس



مشروع قانون العمل الموحد.. تحليل وتحذير

أسوأ أيام الحركة العمالية المصرية.. تبدأ بيوم إقرار هذا القانون

٧ قضايا رئيسية تكشف مواضع الخلل.. والفهلوة التشريعية

المنهج التقليدى السائد فى دراسة مشروع قانون جديد فى مجال العمل أو غيره ، أن نقرأ مواد المشروع الجديد مادة مادة ثم نقارنها بالمواد المناظرة لها فى القانون القديم . وهو منهج يتسم بالأكاديمية ويفضله رجال القانون . ولكننا نشك كثيراً فى جدواه مع جماهير العمال وعموم النقابيين.

لهذا فاننا آثرنا هنا أن ندرس مشروع قانون العمل الموحد المقترح من خلال التعرف على **موقف هذا المشروع إزاء القضايا الرئيسية التى تهم الطبقة العاملة** ، والأهمية النسبية لكل قضية فى ضوء الظروف الموضوعية وطبيعة المرحلة التاريخية والتنموية التى يصدر التشريع فى كنفها.

وقد حددنا هذه القضايا الرئيسية فى القائمة الآتية:

١- قضية التشاور والتعاون فى علاقات العمل.
٢- قضية المفاوضة الجماعية.
٣- قضية الفصل التعسفى للعمال.
٤- قضية التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل.
٥- حق الاضراب
٦- حق الغلق
٧- الأجور.

المستشار: أمين عز الدين

ولكننا - قبل تناولنا لهذه القضايا - ينبغى أن نسجل هنا **مجمل المخاوف التى انتابت الطبقة العاملة المصرية** منذ الاعلان عن إعداد هذا المشروع ، ومنذ تشكيل لجنة عليا (ثلاثية العضوية) واللجان الست(السرية تقريباً) للمعاونة فى صياغته، ومنذ أختير **الدكتور أحمد البرعى** مستشاراً للمهمة وموفداً من مكتب العمل الدولى.

وتتركز تلك المخاوف فيما يلى:

أولاً : الخوف من فرض العزلة على العمال وقياداتهم النقابية وحرمانهم من المشاركة الفعالة والتأثير الحقيقى فى صياغة مشروع القانون . ولن يخلو جيب الحكومة - وبعض الموالين لها فى الاتحادالعام للعمال ، من ملاعيب سافرة وخفية لعزل ممثلى الطبقة عن العملية.

ثانيا: الخوف من إلغاء أو إضعاف الأحكام التى تحمى العمال من **الفصل التعسفى** ومن الغلق الكلى والجزئى الذى يمارسه رجال الأعمال.

٨ حالات يجوز فيها فصل العمال بكل سهولة منها مخالفة تعليمات السلامة وإفشاء أسرار الشركة!!

ثالثا: الخوف من إطلاق يد أصحاب الأعمال ، وخاصة بعد الخصخصة فى ممارسة **التوقف الكلى والجزئى وتشريد العمال فى المنشآت المباعة،** وسلب حق العمال فى الإضراب دفاعاً عن حقوقهم وحماية لمصالحهم.

رابعا: مخاوف وشكوك حول **من له الحق فى تحديد الأجور وشروط العمل** فى ظل آليات السوق، وظهور بوادر ومؤشرات على النية المبيتة للحد من مشاركة العمال وتأثيرهم فى هذه العملية.

خامسا: الخوف من أن تتفاقم ظاهرة **المستثمر الفهلوى** رمز الانتهازية والمغامرة ، وكذا المستثمر الأجنبى الذى يتصور أن مصر ساحة ملائمة للحصول على العمالة بأدنى أجر وبشروط تقترب من السخرة وحين نشر مشروع القانون عام ١٩٩٤- ولم ينشر نص آخر له منذ ذلك الحين- لم تكن مفاجأة لنا أن نجده يؤكد مخاوفنا ، بل ويضيف مخاوف جديدة ، الأمر الذى ضاعف من شكوكنا فى نوايا حكومة **الحزب الوطنى الديمقراطى ،** ونوايا رجال الأعمال ، وبعض القيادات النقابية الذين يتسترون وراء ضجيج لاينتهى من الصحافة القومية وأجهزة الاعلام.

وضاعف من شكوكنا أيضا أن ستائر من التعتيم والتضليل ضربت على المشروع ، بحيث صعب علينا كدارسين موضوعيين ، أن نتبين إلى مدى يتوافق المشروع مع ظروف الانتقال إلى آليات السوق ، وقدرة هذا التشريع على حماية حقوق ومصالح الطبقة العاملة المصرية.

ولكن فيصل الحديث هنا هو أن نتحقق بدقة وموضوعية من موقف هذا المشروع إزاء كل قضية من القضايا السبع التى حددناها.

١ قضية التشاور والتعاون

التشاور والتعاون بين طرفى الانتاج وسيلة وأداة يتيحها تشريع العمل من أجل تبادل الرأى والخبرة بصفة دائمة ، فى كل مايواجههما من مشاكل فى علاقاتهما اليومية ، تلافيا لتراكم مصادر النزاع أو استفحالها.

وقد نمت " لجان التشاور والتعاون" ضمن هيكل العلاقات الصناعية فى مصر **منذ الثلاثينات** ، وبلغت أوجها فى إطار قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وأصبح لها بناء مزدهر قاعدته **"لجان مشتركة فى مستوى المنشآت ، وفى مستوى الصناعة».**

وامتدت لجان التشاور أفقيا ونوعيا مثل **لجان الأجور ولجان التلمذة الصناعية والتدريب المهنى ، ولجان التوظيف والتخديم.**

وتوج هذا البناء - على المستوى القومى - بالمجلس الاستشارى الأعلى للعمل.

وقد أصبح هذا الهيكل الموروث القانونى المطبق عمليا ، سمة مميزة لعلاقات العمل المصرية ومصدراً لفخر الطبقة العاملة وافتخارها ، ثم جاء اليوم الأسود عندما قرر المسئولون عن صياغة مشروع قانون العمل الموحد الجديد ، من النقابيين ورجال الأعمال والدخلاء، إلغاء هذا البناء العظيم للتشاور والتعاون بجرة قلم ودون خجل أو مواربة.

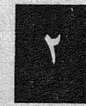
ولسنا نجد مبرراً لهذا الإلغاء ، ولاكيف إقتنع من اقترفوا هذا الجرم المشهود بأن العلاقات الصناعية فى ظل آليات السوق ليست بحاجة إلى التشاور والتعاون.

ونحن مقتنعون بأن إلغاء لجان التشاور والتعاون لم يكن نتيجة جهل الذين أعدوا المشروع ، وإنما **محاولة لتقليص التواجد العمالى فى علاقات العمل وكتم أنفاس العاملين وحرمانهم من التعبير الودى واليومى ، عن آرائهم ،** وفى نفس الوقت إطلاق يد أصحاب العمل فى شئون العمل داخل منشآتهم.

وهكذا لم يبق من هيكل لجان التشاور والتعاون إلا المجلس الاستشارى الأعلى للعمل. فقد خصص المشروع لهذا المجلس العتيد ، ورغم أهميته البالغة ، **مادة واحدة** يتيمة وعرجاء، نزلت على هذا المجلس الذى ولد عام ١٩٣٢ وعلاقات العمل المصرية الحديثة لاتزال فى المهد ، نزلت عليه تنتف ريشه وتقلم أظافره وتكتم فكره وأنفاسه.

ففى تلك المادة الوحيدة (مادة ١٤٥) حدد المشروع اختصاصات المجلس فى صيغة مغرقة فى الانشائية والعمومية المترهلة ، وفى سلسلة من" المصطلحات" الغامضة ، مثل إبداء الرأى - والأزمات الاقتصادية - وتوثيق التعاون بين أطراف الانتاج - تناسب ظروف مصر مع اتفاقيات العمل الدولية أو العكس ، وتركت المادة تحديد المعنى الحقيقى لهذه المصطلحات للاجتهاد والترجيح غير الدقيق.

وبهدم هيكل التشاور والتعاون ولجانه القاعدية أصبح المجلس الأعلى الاستشارى للعمل مثل خياله المآتة ، فارغ الرأس وفاقد الجسد.. سامحهم الله.



المفاوضية الجماعية

فى حديث له مع جريدة" الأهالى" فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٤ أكد الدكتور **أحمد البرعى ،** مستشار اللجنة العليا المكلفة باعداد مشروع القانون ، **" أن مشروع القانون كله قائم على المفاوضة الجماعية".**

ونحن من جانبنا سنأخذ د. البرعى بكلمته ، ثم ندعوه لمرافقتنا فى مسيرة نخترق فيها غابة المواد التى تضمنها المشروع (٢٧٠ مادة يضاف إليها(٧) قرارات يصدرها رئيس

الوزراء و(٣٥) يصدرها وزير القوى العاملة حتى نتحقق من مصداقيته فى هذا الشأن.

فمنذ الخطوة الأولى من مسيرتنا - وبمنطوق المادة (٣) من قانون الإصدار ، **عرفنا أن وزير القوى العاملة سيقوم باصدار قرار- يدعو فيه أصحاب الأعمال (منظماتهم) ومنظمات العمال للمفاوضة وإبرام اتفاقية جماعية على المستوى القومى ،** وأنه سيحدد الجهات التى ستتفاوض ويضع الجدول الزمنى للتفاوض ، فاذا تخلف أحد الأطراف أو كلاهما ، تولت وزارة القوى العاملة منفردة أو بالاشتراك مع الطرف الذى حضر ، إصدار وثيقة بشروط العمل وظروفه فى فرع النشاط المعنى.

وأقسم بالله أننى أصبت بالدهشة والذهول وأنا أقرأ هذه المادة الشاذة ، ثم قمت بتسجيل الملاحظات الآتية:

١- القصيدة من أولها كفر . فالمشروع يبدو مقلوباً على رأسه ، والذين صاغوا هذه المادة كانوا واقفين على رؤوسهم وأرجلهم معلقة فى الهواء. فبدلاً من أن تبدأ المفاوضات عند القاعدة وعلى مستوى المنشأة ، ثم تتوالى صاعدة إلى مستوى الصناعة أو المستوى الاقليمى فالقومى ، يصر د. البرعى وجماعته على أن البدء من فوق ومن لايعجبه ذلك فليضرب رأسه فى الحائط.

٢- **إن المشروع يرسم لوزير القوى العاملة دوراً خطيراً ويسلحه بسلطة خارقة** تمكنه - فى حالة تخلف الأطراف - من أن يفاوض نفسه ويبرم الاتفاقيات والوثائق وحده ... أى والله العظيم.

٣- حدد المشروع توقيت التنفيذ لهذه المادة الشاذة خلال(٩٠ يوماً) بعد(١٨٠) يوماً من نشر القانون . وهذا يعنى أنه لامفاوضات إلا بعد تسعة شهور من النشر.

وبعد هذا العبث التشريعى تأتى المادة (١٤٦) من المشروع لتصلح ماأفسدته المادة(٣) بالنص على أن المفاوضة الجماعية يمكن أن تجرى على مستوى المنشأة ومستوى النشاط أو الصناعة وعلى المستويين الاقليمى والقومى . ولكن المشرع هنا لم يحرر نفسه من عقدة اللجنة النقابية فى المنشآت بالمفاوضة ، وجعل وجود ممثل أو أكثر من النقابة العامة حتمياً وعلينا أن نتصور قيام موقف دب فيه الخلاف بين اللجنة النقابية والنقابة العامة.

وفى تقديرنا أن الحل الأمثل لهذه المشكلة التى خلقها المشرع أن يكون تمثيل النقابة العامة فى المفاوضة بناء على طلب اللجنة النقابية للمنشأة التى جرى فيها النزاع الأمر الذى يرمز إلى المساندة والتضامن للجنة.

ثم تأتى المادة(١٥٠) التى تحظر على صاحب العمل اتخاذ مايراه من إجراءات أو قرارات تتعلق بالموضوعات التى يجرى التفاوض بشأنها . وهذا أمر تشكر عليه الجماعة التى صاغتها. ولكننا لانكاد ننتهى من هذا الشكر حتى نتعثر فى فقرة غريبة تنسف مضمون المادة **وتسمح لصاحب العمل مايراه من إجراءات أو قرارات " إذا دعت إلى ذلك ضرورة عاجلة يقدرها هو دون تدخل من أى طرف آخر".**

ولسنا نجد وصفاً دقيقاً لهذه الفقرة إلا أنها قنبلة موقوتة سيستخدمها صاحب العمل لنسف المفاوضات.

ويختم المشروع عبثه **فيحرم اللجنة النقابية من حقها فى الرفض أو الموافقة على اتفاقية العمل التى أسفرت عنها المفاوضات.**بينما يضخم المشروع (مادة ١٥٨ ،١٥٩) دور الجهة الادارية فى رفض قيد الاتفاقيات ، الأمر الذى لايتناسب مع مبدأ الثلاثية فى المفاوضات الجماعية وفى الاتفاقيات.

٣ الفصل التعسفى

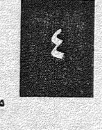
يبدو أن الذين صاغوا مشروع قانون العمل الجديد لديهم شغف شديد بالفصل والفصل التعسفى للعمال ، ويبدو أن اهتمامهم لاتمليه الرغبة فى درء عمليات الفصل غير المبرر والفصل التعسفى ، وإنما الرغبة فى خلق جو من الجهامة والتهديد المستمر بفصل العمال.

فالمادة(٦٠) الخاصة بلائحة الجزاءات التأديبية ، تدرج الفصل من الخدمة ، ضمن الجزاءات المقررة فى اللائحة . والمادة (٦٩) تورد **ثمانى حالات** تجيز فيها لصاحب العمل فصل العامل بكل يسر وسهولة ، رغم أن فيها من الحالات مالايستحق هذه العقوبة ولايبررها مثل الغياب بدون مبرر مشروع أكثر من عشرين يوماً - ومثل مخالفة تعليمات السلامة ، ومثل إفشاء أسرار الشركة!!

وإلى جانب شغف الذين صاغوا المشروع بالفصل وقطع العيش ، فانهم بدوا مصرين على تصفية كل مامن شأنه حماية العامل من الفصل التعسفى ، وخاصة اللجنة الثلاثية المشهورة التى كانت درة تشريعات العمل فى الحقبة الناصرية.

ولتغطية هذه النوايا الخبيثة خرج علينا المشروع فى المادة(٧١) بلجنة قضائية يمثل العمال فى عضويتها بنسبة واحد من خمسة ، وقراراتها بأغلبية الآراء ، علماً أن جميع الاحتمالات تشير إلى تكتل الأعضاء الأربعة (٢ من القضاء وواحد من وزارة القوى العاملة وواحد من أصحاب الأعمال) ضد العامل المتهم أو المقدم إلى مقصلة الفصل.

ويستخدم المشروع ، كما عودنا فى الكثير من مواده ، سلاح التوقيت الزمنى لمراحل الإجراءات ، حتى لتصل المدة المقترحة لبدء النظر فى قضية الفصل أمام اللجنة إلى(١٠٥) أيام أى أكثر من ثلاثة شهور من تاريخ العرض.



التوفيق و التحكم فى منازعات العمل

ارتكبت الجماعة المسئولة عن صياغة المشروع جرماً إضافيا بهدم وتدمير نظام التوفيق والتحكيم الناجح لمنازعات العمل ، ليحلوا مكانه **نظاما للوساطة** عفى عليه الزمن ، عرفته مصر طوال العصور الوسطى حتى قضى عليه **محمد على باشا** وهو يشيد مصر الحديثة.

ففى ذلك الزمان الغابر كان شيخ الحرفة أو الطائفة هو **الوسيط** الذى يتولى فض المنازعات بين الاسطوات من ناحية وبين العرفاء والصبيان من ناحية أخرى. وكانت كلمته نافذة مهما حملت من الظلم والاجحاف.

ولسنا نعرف كيف وقع مصممو مشروع قانون العمل الموحد على هذا النظام وأعادوا إليه نبض الحياة فى ظروف علاقات العمل الحديثة المغايرة تماماً لظروف العصور الوسطى.

وفى رأيى أن واضعى المشروع نقلوا نظام الوسطاء عن بعض حالات التحكيم الاختيارى فى ألمانيا وإيطاليا حيث يلجأ طرفا إلى " محكم أهلى ARBITER" من كبار

القانونيين . وليس وسيطا لأنه هو الذى يصدر قرار التسوية بلا منازع . سامحهم الله على هذا الخلط والتضليل.

ويكلف المشروع (مادة ١٧٣) ومابعدها ، وزير القوى العاملة باعداد **قائمة الوسطاء** يختارون بشروط ميسرة جداً تسمح بتسلل عناصر دخيلة إلى القائمة.

إن إسناد منازعات العمل إلى" **وسطاء**" من هذا النوع ، مهما قيل لنا عن حسن اختيارهم ، مخاطرة جسيمة حيث لاضابط على السلوك والذمم ، ولاضمان للحيدة ولارادع للانحراف والاسترزاق.

إن نظام الوسطاء" المقترح بوابة جديدة لتسلل الفساد إلى الحياة العمالية والنقابية فى مصر ولابد من رفضه وإخراجه من صياغة المشروع.

ومن ناحية أخرى ، استخدم المشروع ، وهو يرتب عمل الوسطاء ، وماعودنا عليه من إطالة زمن الإجراءات ، فالمدة المقررة لتسوية نزاع عن طريق الوسيط هى (٥٣) يوماً كحد أدنى يضاف إليه -وهذا هو الأخطر - زمن مفتوح بلا حدود ، لانعرف له خاتمة أو نهاية.

وبعد تجربة مريرة على يد " الوسطاء" ومايمكن أن يتولد على أيديهم من شرور ، يطلب المشروع من العمال المشتبكين فى النزاع ، أن ينتقلوا بهمومهم وشكاواهم إلى" هيئة التحكيم" ليقضوا أمامها (١٠٥) أيام انتظاراً لحكم ينصفهم فى مستوى حكم صادر عن محكمة الاستئناف.

إن الوصف اللائق بنظام الوساطة ونظام التحكيم هو أن الداخل مفقود والخارج مولود.

٥ حق الاضراب

الشكر كل الشكر لمن صاغوا مشروع قانون العمل الموحد . فقد اعترفوا وأقروا فى المادة(١٩٣) من المشروع بأن:" **الاضراب حق للعمال تمارسه منظماتهم النقابية للدفاع عن مصالحهم المهنية والاقتصادية والاجتماعية**".

ولكننا لانكاد ننتهى من هذا الاستهلال العظيم بحق الاضراب حتى نفاجأ بأن المشروع انطلق بعد هذه المادة بزرع الأرض الممهدة ، بالألغام ، لكى تواجه الطبقة العاملة من المعوقات والشروط **مايقضى على حق الاضراب** فى نهاية الأمر ، ومن هذه العراقيل - على سبيل المثال لا الحصر:

١- أنه على اللجنة النقابية أن تخطر صاحب العمل والجهة الإدارية المختصة ، **بعزم العمال على الإضراب قبل تاريخه بخمسة عشر يوما على الأقل** ،الأمر الذى يسلبها عنصر المفاجأة فى إدارة

مشروع القانون يمنح وزير القوى العاملة حق أن يفاوض نفسه ويبرم الاتفاقيات مع نفسه!



احمد العماوى

وزير القوى العاملة

الصراع.

٢- أنه على اللجنة النقابية أن تضمن الإخطار بالاضراب ، الأسباب الدامغة للإضراب، وهذا فى رأينا نوع من التزود والمبالغة لأن صاحب العمل والجهة الادارية غالبا ماتكون ملمة بهذه الأسباب وأكثر.

٣- أن على اللجنة النقابية أن تحصل على موافقة مجلس إدارة النقابة العامة بأغلبية ثلثى عدد أعضائه ، الأمر الذى يشكل عقبة كؤوداً إذا حدث خلاف داخل المجلس أو إذا لم تجتمع الأغلبية المطلوبة.

٤- المادة(١٩٥) تمنع الاضراب خلال مراحل الوساطة والتحكيم ، أى خلال(٥٣) يوما وساطة و(١٠٥) أيام تحكيم ، أى نحو ستة شهور فى جملتها.

٥- يمنع المشروع إعلان الإضراب طوال سريان الاتفاقية الجماعية أى خلال ثلاث سنوات فى المتوسط من تاريخ إبرام الاتفاقية.

٦- يحظر الاضراب فيما يسميه المشروع " منشآت الخدمات الحيوية للجمهور" وهى منشآت لم يعبأ المشروع بتحديدها أو تسميتها بهذه المعوقات وبأسلوب الفهلوة التشريعية سلب المشروع حق العمال فى ممارسة الإضراب.

٦ اطلاق حق الغلق

وفى مقابل ماوضعه المشروع من قيود وعقبات لعرقلة ممارسة العمال لحقهم فى الاضراب ، سمح المشروع لأصحاب الأعمال بممارسة حق الغلق دون حقوق وذلك على النحو التالى:

١- يقرر المشروع - دون شروط أو معوقات - أن الغلق إجراء جائز قانونياً يلجأ إليه صاحب العمل لضرورات اقتصادية يقدرها هو ويصوغ لها مايبررها.

٢- ماعلى صاحب العمل الذى ينوى الغلق الجزئى أو الكلى إلا أن يبلغ اللجنة الخاصة التى ستشكل بقرار من رئيس الوزراء ، ويخطر المنظمة النقابية بقرار. المسألة كلها مسألة إخطارات لهذا وذاك دون أن يعطل ذلك قرار صاحب العمل بالغلق . وكأن شعار صاحب العمل هو : إغلق ثم أخطر.

وحتى إذا كانت المادة(٢٠٢) تحظر على صاحب العمل الغلق أثناء الوساطة والتحكيم، فما عليه إلا أن يعلن إنسحابه منها فى أى مرحلة ، ليكون فى حل منها ، ويعلن الغلق الذى يريده بمنتهى الحرية.

والنتيجة النهائية هى أن حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى والرأسمالية الشرسة ، قررتا دخول ساحة المنازعات بعد أن سلبتا من العمال سلاحهم الوحيد وهو الاضراب ، بينما احتفظت لأصحاب العمل بسلاحهم الرهيب وهو الغلق وتشريد العمال

وهذا يعنى أن المعركة غير متكافئة بين طرف مدجج بالسلاح وطرف عار تماماً من كل مايمكن أن يحميه أثناء المعركة.



الفســـاد

سيدخل الحياة النقابية والعمالية

من بوابة «وسطاء» المنازعات



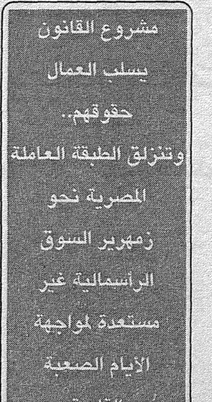
مجلس الأجور

كان المطلب الأساسى للطبقة العاملة المصرية ، ولايزال ، تشكيل **مجلس أعلى للأجور وجهاز للأسعار** يتولى المسوح الميدانية ومتابعة التغييرات فى الأجور والأسعار ودراسة نفقة المعيشة وإنجاز الإحصاءات اللازمة لتحديد الحد الأدنى للأجور ومتابعة حركة الأسعار وتقرير ملاحقتها أو ربطها مع مستويات الأجور وغير ذلك من مكونات سياسات الأجور والأسعار في البلاد.

وقد أسعدنا ونحن نستعرض مواد المشروع ، أن نجد أنه قد خصص (١٢) مادة لموضوع الأجور ، وكنا نتوقع أن يحقق ذلك جوهر المطلب العمالى . ولكننا اكتشفنا أمرين على جانب كبير من الأهمية:

١- أن المشروع اكتفى بالأحكام التقليدية المعروفة فى مجال الأجور متى تصرف وحظر التفرقة فى الأجور وأنواع الأجور وطريقة الدفع بالزمن وبالقطعة وغير ذلك من الأحكام البدائية.

٢- أن صورة " المجلس القومى للأجور" الواردة فى المادة (٣٤)_صورة هزيلة فى تشكيلها وفى اختصاصاتها حتى أصبح مجلساً مصاباً بالعقم والخواء.



الأيام السود المقبلة

إذا كان مشروع قانون العمل الموحد هو تشريع العمل الذى يواكب انتقال الطبقة العاملة المصرية إلى المجتمع الرأسمالى ، فاننا لانملك إلا أن نقول للعمال : **إن المتغطى بهذا القانون عريان** ، وأنهم لن يجدوا فيه سنداً لهم ، وهم يواجهون آليات السوق ووطأة العرض والطلب.

إن الموقف ينذر بقدوم أيام كالحة السواد فى حياة العمال وأسرهم.

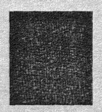
فهل ستقبل الحركة النقابية بهذا المصير الأسود أم ستتخلص من تخاذلها وتهاونها فى واجباتها.

لقد نجحت حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى فى تمرير القانون (٢٠٣) الخاص بقطاع الأعمال . وأفلت النقابيون الذين ساهموا فى إخراجه من وراء ظهر الجماهير العمالية الصابرة.

فهل ستتكرر نفس الجريمة ويصدر القانون الجديد بنفس الطريقة؟

إن الجماهير العمالية وقياداتها النقابية المخلصة مدعوة الآن إلى وقفة شجاعة فى المؤامرة الخسيسة التى تحاول تمرير مشروع قانون العمل الموحد ، وإعلان بدء الأيام السود المقبلة فى حياة الطبقة العاملة الصابرة.

والمأساة الآن أن الطبقة العاملة المصرية تنزلق نحو زمهرير السوق الرأسمالية ، وهى غير مستعدة لهذه المواجهة ، فمنظماتها النقابية ، وخاصة فى مستوى القمة عاجزة تماماً عن الدفاع الفعال عن مصالح جماهيرها وقياداتها غارقة فى المظهرية والفساد وتعيش بمعزل عن نبض جماهيرها ، اللهم باستثناء بعض المواقع الثورية هنا وهناك.



عماليات

عيد العمال.. بأية حال عدت يا عيد!

محمد جمال إمام

كنت كلما اقترب أول مايو، عيد العمال، أجد نفسى اللوامة تذكرنى ببيت المتنبى الشهير: **«عيد بأية حال عدت يا عيد.**
بما مضى أم لأمر فيك تجديد».

وفى كل مرة كنت أزجرها وأقول لها يكفى الناس ما يلاقونه من غم وهم يشاهدون الاحتفالات الرسمية بذلك العيد. ولتحدثهم بما يصرف عنهم التفكير فى ذلك. غير أن النظر فى أحوال العمال خارج بلادنا ليس فيه الكثير مما يبعث السرور إلى النفس، الا أن يكون التمنى بأن يفضى ما يحدث من اضرابات وتحركات رفض إلى بداية فعلية لمرحلة صراع جديدة بين المصالح الرأسمالية الآخذة فى التوحش وبين العمال الذين كانوا قد استكانوا طويلا للتمتع بحصتهم المحدودة من حصائل استغلال الرأسمالية للعالم الثالث.

فعملية «**العولمة**» التى تقودها **الولايات المتحدة الأمريكية** والتى لا تبغى من ورائها الا فتح كافة الحدود أمام المصالح الرأسمالية ،وفى مقدمتها بالطبع الرأسمالية الأمريكية، تمضى قدما شوطا بعد آخر . ونرجو ألا يغيب عن بالنادلالات آخر اتفاقية توصلت إليها **منظمة التجارة العالمية** الأخيرة، وهى الاتفاقية المتعلقة بفتح الحدود الوطنية أمام نشاط مختلف شركات الاتصالات الهاتفية والتى وقعت عليها حتى الآن ٢٩ دولة، هذه العملية المتصاعدة لا تعنى سوى احتدام حدة التنافس بين مختلف المصالح الرأسمالية العملاقة ، صراع ديناصورات، لا يبقى خلاله سوى الأقدر على المنافسة . **والسلاح الأساسى فى هذا التنافس هو القدرة على خفض نفقات الانتاج وتكاليفه إلى أقصى حد ممكن، والبند الأول فى هذه العملية بطبيعة الحال هو أجور العمال وامتيازاتهم الاجتماعية المختلفة التى راكموها على مدى سنوات طويلة من الكفاح الشاق.** اذ يصعب تخفيض البنود الأخرى الداخلة فى عوامل الانتاج، مثل تكاليف المواد الخام والبحث والتطوير والطاقة والدعاية وما شابه.

العمال هم «الحيطة الواطية» فى هذا الصراع ،وقد تم تقليم أظافرهم عبر سنوات طويلة من فرض القيود على نشاطهم النقابى، رغم كل الضجيج المثار حول حقوق الانسان وحرياته الأساسية ومواثيق الأمم المتحدة وعهودها ومعايير العمل الدولية التى تصدرها منظمة العمل الدولية. كل هذه المسائل تستخدم فقط كأسلحة فى الصراع ضد المصالح الاقتصادية للبلدان النامية التى تجرؤ على دخول حلبة المنافسة، أما فيما يسمى بالبلدان المتقدمة صناعيا، فها هو **تونى بلير** زعيم حزب العمال البريطانى يتعهد خلال حملته الانتخابية بأن فوز حزبه فى الانتخابات البرلمانية المقبلة لن يعنى العودة إلى أيام الاضرابات العمالية فى السبعينيات ! ولم يكتف زعيم حزب العمال الذى يشغل ممثلو الحركة النقابية خمسين فى المائة من مناصبه القيادية بذلك، بل مضى ليؤكد للرأى العام البريطانى أن حزبه **لن يلغى القوانين المقيدة لحرية حركة النقابات العمالية التى كانت قد أصدرتها مارجريت تاتشر فى الثمانينات وانما سيعمل على ادخال تعديلات عليها تجعلها من أكثر القوانين تقييدا للحريات النقابية فى أوروبا!** ولعل المرء يتساءل بعد قراءة مثل هذه

هل نشهد مرحلة جديدة من الصراع بين المصالح الرأسمالية والعمال؟

التصريحات عن المصالح التى يمثلها **تونى بلير** والأكثر احتمالا أنها ليست مصالح العمال الذين يحمل حزبه اسمهم، حتى ولو غير اسمه إلى «حزب العمال الجديد».

فمن أين يأتى التفاؤل

من أين يأتى إذن أى قدر من التفاؤل؟.

نتحدث أولا عن نذر السوء، عن الظلال السوداء، قبل عدة أسابيع كان رئيس مجلس ادارة **شركة دايو** الكورية للإلكترونيات فى باريس يحاول انقاذ صفقة شراء لشركة **طومسون للالكترونيات**، إحدى درر التاج الصناعى الفرنسى، من براثن الفشل بعد أن وقفت لها الميول العنصرية الفرنسية بالمرصاد **رافضة أن تبيع شركة قطاع عام فرنسية تقرر خصخصتها إلى شركة غير بيضاء اللون.** وعقد الرأسمالى الكورى مؤتمرا صحفيا فى باريس استعرض فيه منطلقاته الفكرية والاقتصادية، فقال ضمن ما قال: «المشكلة الرئيسية فى أوروبا، سواء فى فرنسا أو المانيا، أو فى غيرهما من البلدان، هى كيفية خلق الوظائف، انك لا تستطيع فى زماننا هذا أن تستخدم القوانين لخلق الوظائف. لذلك فان على الدولة أن تهيئ البيئة المناسبة لنشاط الأعمال، وهذا يعنى أن تستثمر فى البنية الأساسية، وتوفر الحوافز الضريبية للشركات، وتدرب العمال، وتوفر الضيافة للمدراء الأجانب. **وبدلا من ذلك فان الاشتراكيين ونقابات العمال فى أوروبا يظنون أنهم يستطيعون أن يخلقوا الوظائف بواسطة التعاقدات أو الاتفاقيات.. ليس من وظيفتى مستثمراً أن أخلق الضمان الاجتماعى،** وانما أن أخلق الوظائف وأحقق الأرباح.» ثم علق على اعتراضات الحكومة البلجيكية على قيام **شركة رينو** الفرنسية لصناعة السيارات باغلاق مصنعها فى بلجيكا بقوله: «ليست هذه بالقضية القانونية. ينبغى لهم أن يفكروا فى كيفية بيع المزيد من السيارات، ولا يمكن الابقاء على الوظائف المدعومة حكوميا من أجل توفير فرص العمل للبعض!».

ضع ذلك جنبا إلى جنب مع ما كتبه عالم الاقتصاد الأمريكى المعروف «**جيمس جالبريث**» فى صحيفة **نيويورك تايمز** الأمريكية تعليقا على قيام «**صندوق الاحتياطى الفيدرالى**» برفع سعر الفائدة المصرفية، فقال: «إن المخاطر الوحيدة التى يراها **آلان جرينسبان** (رئيس الصندوق): أولا، استمرار سوق العمل الضيق، وثانياً الارتفاع المتوقع فى أواخر العام الحالى فى الحد الادنى للأجور. ثالثا، امكانية حدوث زيادات كبيرة فى المزايا الاضافية للعمال بما قد يلقى بضغوطه التصاعدية على العوائد الشاملة.. **فجرينسبان لا يشغله التضخم بقدر ما تشغله إمكانية أن يبدأ العامل الأمريكى فى المطالبة بحصة أكبر، ولو بشكل ضئيل، من ثمار النمو الاقتصادى الذى حدث فى السنوات السبع الماضية**، حتى ولو كانت تلك الإمكانية بعيدة الاحتمال وغير مؤكدة. فكبح الأجور هو الهدف الأساسى عنده، والطريق إلى ذلك هو **ابطاء النمو الاقتصادى، ورفع معدلات البطالة**، والتأكد من أن عدم الأمان الوظيفى، الذى يعزو السيد جرينسبان الفضل له بكل صراحة فى قمع الزيادة فى الأجور، لن يتضاءل أو يختفى».

بشائر الأمل

صحيفة «**هيرالدتريبيون**» الأمريكية أشارت فى صدر تحقيق نشرته فى صفحتها الأولى فى أواخر شهر مارس الماضى إلى أن «**الاضطرابات العمالية آخذة فى الانتشار عبر أوروبا، اذ يخرج مئات الألاف من العمال إلى الشوارع متظاهرين بدافع من الخوف من فقد الوظائف وتخفيض الانفاق الحكومى، وتنامى الشعور بعدم الأمان المالى والاجتماعى**، فخلال الأسابيع القليلة الماضية فقط، قام عمال **شركة رينو** الفرنسية باضرابات فى **بلجيكا وفرنسا وأسبانيا** احتجاجا على اغلاق الشركة لمصنعين لها فى **بلجيكا وفرنسا**، وتظاهر عمال المناجم فى **ألمانيا** احتجاجا على الغاء الدعوم، وتظاهر عمال الخدمات الطبية فى **فرنسا** احتجاجا على تخفيض ميزانية القطاع، وتظاهر نحو ٣٠٠٠٠ عامل **إيطالى** مطالبين الحكومة بمزيد من الاجراءات لخلق المزيد من الوظائف وسيقوم عمال الصلب فى ألمانيا بمظاهرات احتجاجية.

والرسالة التى يريد العمال الأوروبيون أن ينقلوها إلى حكوماتهم بهذه التحركات أنهم يريدون منها أن تركز على الجانب الاجتماعى من التكامل الأوروبى بأكثر من تركيزها على جوانبه المالية، فى نفس الوقت الذى يعلنون فيه معارضتهم لمخططات الشركات الكبرى بالاستغناء عن المزيد من العمال، وتضخيم نسبة البطالة المرتفعة بالفعل فى كافة أنحاء أوروبا، سعيا وراء تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية تعينها فى معركة التنافس على الأسواق، وهذه الشركات لا تكتفى بتسريح العمال فقط، وانما تسعى جاهدة إلى نقل مصانعها إلى حيث تكون الأيدى العاملة أرخص تكلفة، فى أوروبا الشرقية وآسيا.

وفى غضون ذلك وجهت قيادة اتحاد عمال المانيا تحذيرا قويا إلى المصالح الرأسمالية، فقد أعلنت نائبة الأمين العام للاتحاد فى حديث صحفى أجرى معها أخيراً أن المرحلة المقبلة قد تشهد بداية التصادم بين الطرفين. فقالت إن اتحادها سيشن حملة احتجاجات حاشدة ضد الحكومة الألمانية إن لم تتراجع عن مخططاتها لتخفيض الانفاق الاجتماعى كجزء من سعيها لتلبية اشتراطات العملة الأوروبية الموحدة. واتهمت الزعيمة النقابية الالمانية وزير مالية بلدها بأنه يحفر قبرا لمشروع هذه العملة! وحذرت من أنه ما لم تتراجع الحكومة عن هذه المخططات فان الاضرابات المتناثرة التى شنها عمال الفحم والبناء فى الآونة الأخيرة قد تتحول إلى حملة واسعة تعم البلاد كلها. وأضافت قائلة **«أعتقد بأننا قد وصلنا إلى مفترق الطرق، واذا ما أصرت الحكومة على المضى قدما فى مخططاتها فلن نجد مناصا من أن نصعد من احتجاجنا على الصعيد الوطنى بالاشتراك مع حلفائنا، بمن فيهم الكنيسة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والأحزاب السياسية مثل**

الحزب الاشتراكى الديمقراطى وحزب الخضر» ثم قالت بأنها ترى أن مخاطر نمو الصراع فى الوقت الحالى ضخمة جدا، وأنها تخشى من احتمالات تحول الاحتجاجات إلى أعمال عنف . وذكرت بأنها تعتقد أن وزير المالية يتذرع باشتراطات العملة الأوروبية لتخفيض مزايا الرعاية الاجتماعية ، وأنه يمكن بقليل من المرونة تلبية تلك الاشتراطات بدون دفع المزيد من العمال إلى البطالة والفاقة. وانه يمكن تمويل برنامج الرعاية الاجتماعية وتأمينات البطالة عن طريق زيادة الضرائب غير المباشرة مثل ضرائب المبيعات أو فرض ضريبة جديدة على استهلاك الطاقة، وليس عن طريق خفض الانفاق الاجتماعى.

وردا على ذلك أعلن رئيس أتحاد أصحاب العمل الألمان عن تأييده لمخططات الحكومة وقال إن برامج الرعاية الاجتماعية الراهنة فى ألمانيا مفرطة السخاء، وأنها تشكل حافزا سلبيا للباحثين عن العمل!.

الأمم المتحدة تحذر من مخاطر التكيف الهيكلى!

ومما يثير الأمل أيضا، خاصة للعمال المطحونين فى البلدان النامية، أن الأصوات أخذت تتصاعد بحدة داخل جدران الأمم المتحدة محذرة من التأثير الضار لسياسات التكيف الهيكلى على تمتع شعوب البلدان النامية بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية. فمنذ عام ١٩٩١ وبعض لجان الأمم المتحدة الفرعية المعنية بقضايا حقوق الانسان تعرب عن قلقها إزاء الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلى على اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،وتحث المؤسسات المالية والدولية، وبخاصة **البنك الدولى وصندوق النقد الدولى** ، على أن تولى مزيدا من الاعتبار للآثار السلبية التى تحدثها سياساتها وبرامجها الخاصة بالتكيف الهيكلى ، وتطالب جميع الحكومات بأن تأخذ فى اعتبارها الاثار السلبية الواضحة التى قد تصيب الاسكان وظروف المعيشة نتيجة لتبنى سياسات التكيف الهيكلى التى تعتمد اعتمادا مطلقا على املاءات السوق الحرة!.

وأشار المقرر الخاص الذى عينته لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة كى يعتنى بمسالة تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إلى أن مكونات التكيف الهيكلى المعتادة هى : خفض قيمة العملة المحلية ،وخفض الانفاق الحكومى على الخدمات العامة، والغاء ضوابط الاسعار ،وفرض ضوابط على الأجور وتخفيض الضوابط المفروضة على التجارة والنقد الأجنبى، وفرض قيود على الائتمان المحلى، والحد من دور الدولة فى الاقتصاد وتوسيع قاعدة اقتصاد الصادرات ،وخفض الواردات، وخصخصة المؤسسات العامة، وأشار إلى أنه رغم التغييرات الكثيرة التى حدثت فى السنوات الأخيرة، لم يتطور «الدواء الاقتصادى» الذى يوصف للبلدان النامية ، علاوة على أن برامج التكيف الهيكلى يغلب عليها أساسا الطابع الاقتصادى لا الطابع الاجتماعى، وأن محاولة فصم «السياسات الاقتصادية» عن «السياسات الاجتماعية» تنتهى إلى غض الطرف عن الحقائق القاسية التى تعيشها معظم البلدان المدينة.

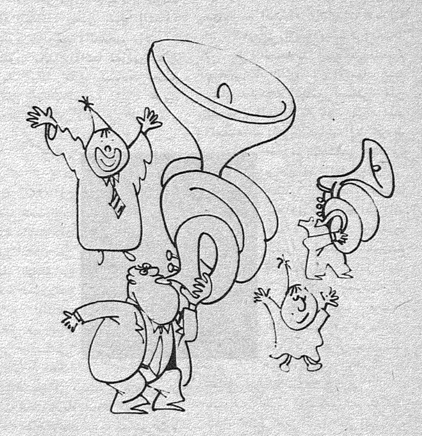
وأكد المقرر الخاص «**ان مبادرة صياغة السياسات الاقتصادية قد انتقلت من السلطة الوطنية إلى المصادر الدولية، وغالبا ما يصحب ذلك آثار سلبية على شعوب العالم النامى، فى حين أنه يكرس الهيمنة الواضحة للطبقات الاجتماعية المتوجهة بنشاطها نحو التجارة الخارجية**» . وأضاف بأن تهافت دول كثيرة بصورة غير عملية على احتضان السوق باعتباره الحل الأخير لجميع علل المجتمع، وما يقابل ذلك من اندفاع إلى الغاء التأميم وترك الاقتصاد والسياسة والأمور الاجتماعية لأهواء القطاع الخاص ، وان كان هذا موضوع الساعة ، فانه سيترك لا محالة أثرا على الاعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. **ولا يمكن تحقيق جوانب كثيرة من السياسة الاجتماعية عن طريق الاعتماد الأعمى على قوى السوق .. ان السوق الحرة لم يكن لديها فى يوم من الأيام القدرة أو القابلية على تهيئة ظروف تسمح بالوفاء والاعمال الكاملين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع المواطنين**».

سمها أشعة أمل ضئيلة فى جنح ظلام اليأس والكآبة ، أو صيحات تحذير خافتة قبل الوصول إلى حافة الهاوية السحيقة، غير أن الاحتمال الكبير أن اشتداد حدة الصراع بين الشركات الاقتصادية العملاقة والشركات عبر الوطنية(أى التى يتخطى نشاطها الحدود الوطنية دون أن تكون متعددة الجنسيات) والذى ستقع وطأته الأشد قسوة على رؤوس العمال، اليدويين منهم والذهنيين، ربما تجعل الجماهير العمالية التى تخلت منذ فترة ليست بالقصيرة عن المبادئ النضالية والوحدوية للعمل النقابى تحت إغراء الفتات السمين الذى ألقت لها به المصالح الرأسمالية وتحت ضغوط صناعة غسيل العقول المسماة بصناعة الاعلام، ربما تجعلها **تفيق وتعود فترفع أعلام النضال النقابى وتحتمى تحت لواء التنظيم النقابى ودرعه الذى لا يعرف الحدود الوطنية ولا يعترف بالتمييز بين لون بشرة العمال أو هويتهم الوطنية** . ربما يتذكر عمال القرن الواحد والعشرين أن الذى حمى مصالح العمال وآدميتهم فى أواخر القرن التاسع عشر وثلاثة أرباع القرن العشرين هو نضالية العمل النقابى، وأن الذى آزر كفاح شعوب وعمال العالم الثالث من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير كان تنظيمات نقابية عالمية وإقليمية ذات توجه تقدمى ، وأنه فى مواجهة نشاط شركات عملاقة لا يعرف شرهها وشراستها الحدود الوطنية يتعين العودة إلى تكاتف العمال ومنظماتهم النقابية عبر الحدود وبغض النظر عن مكاسب مزيفة وموقوتة على **الصعيد الوطنى على حساب مصالح عمال فى بلدان أخرى** . فكما كسب عمال أوروبا وخسر عمال العالم الثالث من جراء مراكمة الشركات الأوروبية لأرباحها على حساب شعوب البلدان الافريقية والآسيوية فى عهود سابقة. فمن الممكن الآن أن يرى عمال أوروبا الوجه الآخر للعملة الرأسمالية ، فيخسرون الجلد والسقط بينما يكسب عمال افريقيا وآسيا إلى حين. نعم ،لقد تعامى البعض عن الثور الأبيض عندما أكل، وعندما وصل الاكل إليهم بدأوا يتنادون بالتآزر، غير أن الشماتة والبحث عن المصالح الشخصية لايجب أن يعمى الجميع عن الخطر المحدق بهم أجمعين، فلن يبقى فى الغابة ثور من أى لون ، بل ولا حتى نعجة.

أو لم تكن هذه هى العبرة التى استخلصها عمال العالم من **مذبحة عمال شيكاغو** فاتخذوا من اليوم الذى وقعت فيه عيدا عالميا لهم يرمز إلى وحدة المصير والإرادة العماليين؟!.



□ المياه الراكدة فى المجتمعات الاسلامية □ المصرى شايل سيفه □ دائرة الاشتباه



المياة الراكدة فى المجتمعات الاسلامية

أعتبر نفسى من قراء كاتبنا الكبير الاستاذ **سلامة أحمد سلامة** ، وأحتفظ بتعبيراته التى تعجبنى، وأتعلم منها الكثير. وفى عملية الاتصال غير المباشر التى تحمل الرسالة المطبوعة من الكاتب إلى الجمهور دائما يتخيل القارئ كاتبه المفضل فى صورة ومكانة خاصة ويحب أن يتحاور معه. لذلك عندما قرأت ما كتبه عن **مؤتمر الجنادرية** يومى ١٧، ١٨-٣-٩٧ عدة مرات، سيطرت على تفكيرى بعض الهواجس والملاحظات ارسلتها له عبر فاكس صفحة قضايا وآراء بالأهرام، وأعرض عليكم خطوطها العريضة مستخدما نفس تعبيرات الرسالة فى النقاط الآتية:

شعراء البلاط على الانترنت !!

١- يؤكد الاستاذ سلامة على مسئولية المجتمعات الاسلامية نفسها عما يصيب صورتها من تشويه عند الغرب، وان مناقشة مثل هذا الموضوع فى بلد كالسعودية كما يقول هو نقلة موضوعية للانفتاح على العالم الخارجى وممارسة للنقد الذاتى. وهنا يمر أمامى شريط ما يحدث فى **أفغانستان والجزائر وإيران والسودان** فكل مجتمع اسلامى له نصيب من تشويه صورة الإسلام، ويختلف نصيب كل مجتمع إسلامى فى هذا التشويه وفقا لحجمه ومكانه فى العالم الاسلامى. **والسعودية** راعية المؤتمر تضم قدس أقداس المسلمين وتساهم نفسها مثل بقية المجتمعات الاسلامية فى تشويه صورة الاسلام، ولا يتسع المقام لاستعراض مظاهر هذا التشويه، ويكفى أن نذكر الجميع بنظام **الكفيل** وتداعياته، ومكانة ودور المرأة

د. أحمد محمد صالح

هناك، والتوظيف السياسى للمؤسسة الدينية ، تلك التى يصدر عنها فتاوى تكفى لتشويه صورة الاسلام لمدة الاف السنين،ويكفينا اخر **فتوى صدرت ،والتى اعتبرت المرأة العاملة زانية، تستحق رجمها لأنها خرجت من المنزل** . واذا استبعدنا شماعة المؤامرة الخارجية، فان الخلط المتعمد بين الاسلام وكل من التخلف والارهاب هو إحدى مخرجات التشويه الذى احدثته المجتمعات الاسلامية بنفسها لصورة الاسلام فى العالم. والسؤال الآن هل يستطيع المؤتمر هناك أن يناقش بصراحة نصيب كل مجتمع إسلامى فى التشويه الذى يحدثه بنفسه لصورة الاسلام فى العالم؟!.

٢- يستهجن الأستاذ سلامة من بعض الناس هنا وهناك الذين يستكثرون أن تنبت فى قلب الصحراء العربية واحة من الاهتمامات الثقافية والفكرية تجتذب كافة المثقفين. أعتقد أن سلوك هذا البعض المستكثر ظهور واحة ثقافية فى البقعة تلك من الصحراء، هو عدم مصداقية ورد فعل طبيعى ومنطقى لسلوكيات التشوية التى تمارس هناك، خاصة أن **تلك البقعة من الصحراء بعد انفجار البترول يسودها تلك السلوكيات المتعجرفة التى تنقص من ثقافة الشعوب الأخرى وتكفر طريقة حياتهم وإنسانياتهم مستغلة حاجاتهم تحت إغراءات المال وشعارات الدين.**

٣- يبين الأستاذ سلامة أن مستقبل هذه الأمة فى الثقافة والتنوير والعلم، وأن هذه المؤتمرات والندوات هى نوع من التدريب العقلى والذهنى طالما لم تنزل إلى أرض الواقع وتخرج من الغرف المغلقة التى يمارس فيها المثقفون الحرية العقلية، بدون أن يرهقوا انفسهم بالإجابة عن السؤال الأساسى كيف يمكن **تحريك المياه الراكدة فى المجتمعات العربية والاسلامية؟ وهنا اذا جاز لى الاجابة بأن تحريك المياه الراكدة يأتى قبل الثقافة والتنوير والعلم، فالتفكير والابداع والتنوير يحتاج دائما لتوفير مناخ الحرية،** وهذا معناه ببساطة مجتمع ديمقراطى واحزاب سياسية. فبداية تحريك المياه الراكدة تكون دائما فى السياسة ، ويجب أن تسعى تلك المؤتمرات والندوات- اذا كانت صادقة فعلا فى أهدافها لخدمة الأمة العربية والإسلامية- لتحفيز المثقفين على توظيف الثقافة فى الضغط المعنوى لفك قيود النشاط السياسى فى العالم العربى والإسلامى. لكن يظهر أن الحكام وغالبية المثقفين فى مجتمعاتنا لا يريدون أن يتحملوا تكلفة تحريك المياة الراكدة.

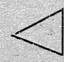
سلامة احمد سلامة

فتوى:
المرأة العاملة زانية!!

٤- يطرح الأستاذ سلامة أنه ليس شرطا أن تكون كل دعوة للحضور لمهرجان أو مؤتمر ثقافى عربى مكافأة أو تعبئة أو محاولة شراء لهذا القلم لصالح البعض، وأتفق معه فى ذلك، وفى أن السياسة بطبيعتها عمل انتهازى، يحاول أن يوظف كل شئ لصالحه، وأن سوء الظن بتلك المؤتمرات يحتمل أن يكون له ما يبرره من سوابق . ولكن السؤال الآن ما الذى تغير فى عالمنا العربى يجعلنا نستبعد ونمحو سوء الظن؟! فالحكام هم الحكام من عشرات عشرات السنوات، والعقلية هى العقلية من مئات مئات السنوات.

٥- اختلف مع الاستاذ سلامة فى قوله: إن ثورة المعلومات والاتصالات سوف تقضى على مهرجى السلطة وشعراء البلاط ونفاق المثقفين . لأن شاعر البلاط لا يهمه أن ينكشف أمره ويعرف الناس انه منافق ، بل يفتخر بينهم بأنه شاعر البلاط،**والكثير من المثقفين فى بلادنا العربية يسعون للدخول إلى بلاط الحكام نتيجة المنظومة الثقافية التى ترفع وتمجد من قيمة السلطة.** والتأثيرات الايجابية لثورة المعلومات والاتصالات ستكون واضحة تماما فى المجتمعات الصناعية المتقدمة أصحاب تلك الثورة، لأن الاستفادة منها تستلزم سلوكيات المجتمع الصناعى، **فلن تتحقق الشفافية إلا فى تلك المجتمعات التى أكملت أولا شروط المجتمع الصناعى المتقدم، ونحن ما زلنا نحبو فى حضارة الزراعة، وسوف نتعامل مع منجزات تلك الثورة حكاما ومثقفين بنفس عقلية مجتمع الزراعة**،وسوف تستغل الدولة والمثقفون ثورة المعلومات كل لصالحه، وأمامنا محطات التلفزيون الفضائية العربية التى تحاول كل دولة أن تتجمل فيها من التشوهات الواقعية أمام العالم. وهناك الاف الصفحات فى الأنترنت باسم الدول العربية والإسلامية قام باعدادها شعراء البلاط الذين اتقنوا اللغة الالكترونية الجديدة فى المدح.

وأخيرا أتمنى مثل الاستاذ سلامة أن يكون مؤتمر الجنادرية وغيره من الندوات العربية محاولة للتمسك بحرية الفكر والتعبير، ومحاولة لايجاد أرضية مشتركة بين المثقف والدولة.



●● هموم

المصرى شايل سيفه

فى زحمة اعلانات الرخاء التى يبثها الاعلام الرسمى عن مشروعات فى الشمال وفى الجنوب، ساقتنى ظروفى منذ أسابيع إلى التواجد مساءً فى حوالى الخامسة بالشوارع المحيطة بمحكمة محرم بك بالاسكندرية وأثناء محاولتى الوقوف بالسيارة بجانب الرصيف المقابل للمحكمة بسبب سوء الأحوال الجوية الممطرة والمتربة. سمعت صراخاً وأصوات نساء تولول خوفاً، وأصوات رجال تعلن صيحات الحرب، وأطفال تبكى. ويدأ الناس حولى يجرون فى كل اتجاه ،وكأننى فى حلم، أشاهد فيلم مغامرات أمريكيا، وأحاطت بالسيارة مجموعات من الشباب والرجال والنساء والأطفال ، ملامحهم وملابسهم تنطق بالفقر والبؤس والالفاظ تنفجر بالشتائم من كل نوع ، والتهديد والوعيد يسيطر على لغة التجمهر، فاحتميت بالسيارة خاصة ان زجاجها أصبح مسودا من التراب والمطر لا يظهر من داخلها.

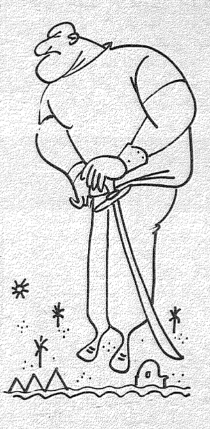
وأسقط فى يدى وانكمشت فى السيارة لأننى لمحت أن الرجال والشباب فى يدهم سيوف وأكرر سيوف بيضاء حقيقية تلمع نصالها فى الجو المترب، وتتشابك مع الصراخ والشتائم والسباب، ودعوت الله ألا يكتشفنى أحد ليس جنبا معاذ الله، ولكنه تكنيك حتى ينتهى الفيلم، وبدأت الحظ أن هناك من يجرون شاهرين السيوف فى الشوارع المحيطة وهم يخططون لهجوم خاطف. اذكركم مرة أخرى ان هذا يحدث أمام المحكمة بيت العدل والحراسة فى حالة اعجاب.

وانتظرت ان ارى المخرج **يوسف شاهين** أو ممثل معروف، واعتقدت انها **دراما تلفزيونية عن الكفار والمسلمين** طالما فيها سيوف، **أو استقبال لشيخ خليجى** جاء محرم بك يشترى أقصد يتزوج بنتاً صغيرة ويشحنها معه إلى أرض العسل واللبن، ويستقبلونه بالسيوف كنوع من الفلكلور الذى يفهمه، أو يمكن أن يكون هؤلاء شاهرى السيوف **من أفراد الحراسات الخاصة للأمراء العرب** الذين يعيشون فى القاهرة ويسكن كل واحد فى دور كامل بفندق خمس نجوم، جاءوا محرم بك بحثا عن **عادل حموده** لتأديبه لكشفه سر المرسيدس. وأصبح الجو أكثر ظلمة وزاد انكماشى ورحت فى غيبوبة من الخيالات تصور لى ان ما اشاهده هو **الرخاء المنتظر** بعد المؤتمر الاقتصادى الأخير والافتتاح الدرامى لمشروع توشكى، والزيارة الأخيرة لأمريكا، أو مناورة مشتركة مع الأمريكان، لكنهم لا يستعملون السيوف تبقى مناورة مشتركة مع دولة خليجية، أو يمكن الشعب لم يجد فائدة فهب **يحتج لدى السلطة من اعتمادها على رجال الاعمال الـ١٥ الذين يحتكرون مصر كلها الآن،** ويسعون للحصول على الجنسية الأمريكية لابنائهم خوفا من الطوفان القادم.

وشتت بى الظنون والأوهام لدرجة الاعتقاد انهم **رجال ونساء حركة الطالبان وصلت مصر لاستقبالها المفتى الجديد**،وخرجت للناس تعلن ان قانونها هو السيف، وتصورت ان هذا التجمع هو الأمن المركزى فى تسليحه الشرعى، أو احتجاج من المسئولين الفاسدين والهباشين الذين ارسلوا حراسهم من البلطجية للمظاهرة أمام المحكمة.

وزادت مخاوفى من أن تكون هذه مظاهرة من الوزراء الذين طال بهم الزمن فى الوزارة لدرجة عدم تصديقهم الخروج منها، أو يكون المجاهد الكبير **بن لادن** قرف من السودان وإيران وباكستان وقدم إلى محرم بك لادارة عمليات التأسلم منها، أو أكون فى الحرم الجامعى وهذه خناقة بين الاساتذة على مشروع شروق أو تقسيم المذكرات الجامعية.

يمكن يكونوا أعضاء مجلس الشعب يتناقشون ويتحاورون مع البدرى فرغلى فى قضايا الفساد ويجرون وراءه بالسيوف من القاهرة حتى وصلوا محرم بك مقر حزب التجمع هناك، أو



أصحاب الجامعات الخاصة يطاردون الطلبة بالسيوف لتأخرهم فى دفع المصاريف ، أو مبارزة بين اثنين فتوات على بنت الحته، التى عملت راقصة واصبحت تطل علينا يوميا من التليفزيون فى رمضان.

كان زمان الفتوة المصرى يمسك عصا غليظة رمزا للفتونة، لكن يظهر أن أداة الفتونة تغيرت وأصبحت سيفا حادا يقطع الرقاب لأنهم اكتشفوا ان العصا غير شرعية أما السيف فهو من التراث وشرعى.

وتوهمت أن ما يحدث حولى هو تصوير فيديو لاغنية شبابية من أغانى التلوث، أظهر فيها شاهرا سيفى مهرولا نحو كلينتون طالبا جنودا أمريكان فى محرم بك لأن الأمن المصرى مشغول بالحراسات الخاصة وأوهام عبادة الشيطان.

وتعبت من خيالاتى واستيقظت من هواجسى على اختفاء أصواتهم وتيقنت أنهم بعدوا عنى، فجاءت لحظة مناسبة، وخرجت من السيارة مسرعا نحو«اسرائيل» أقصد المحكمة محتميا فى حراستها، التى اكتشفت أنها تقف فاتحة فاها مندهشة لخوفى وذعرى تبتسم فى بلاهة قومية.

وسألت الناس حولى وعرفت أن هذا المشهد عادى يتكرر فى اليوم عدة مرات وأن قاع المجتمع أصبح يتفاهم بالسيوف البيضاء، وانسحبت بحذر وأنا أجر ساقى وغيرمصدق أننى فى مصر المحروسة بلد الأمن والأمان ، البلد الذى أصبح كل واحد يعمل اللى عايزه ممكن تسد شارع بحجة سرادق العزاء، ممكن تضع كشك سجاير فى بحر الطريق بحجة أنك خريج سجون، أو أحد المتوقعين أن يصابوا فى الحرب القادمة بيننا وبين اسرائيل ممكن تسير عكس الاتجاه لدواعى الأمن والسيادة، ممكن تبنى عمارة فوق عمارة وتسقطان فوق السكان لا يهم، ممكن تخطف أى انثى من الشارع فى عز النهار أو تقتحم أى منزل فى أى وقت وتغتصب فيه من تشاء من النساء. كل واحد فى مصر يمكنه أن ينشأ جامعة خاصة على مزاجه، أو محكمة خاصة كل واحد يدلع نفسه كما يقولون، المهم الاستقرار ،حتى أصبحنا فى وطن الانتماء له نوع من المخاطرة الشديدة.

وشعرت برغبة شديدة فى الصراخ والبكاء ، حاولت لم أجد صوتى، **المحبس صوتى منذ عشرين عاما فى سجن الاستقرار والارهاب وجفت دموعى تماما، مصها الارهابيون والحباكون والهباشون، وشربتها اسرائيل وأمريكا ولوثها الخليج بنفطه وأملاحه**، أصبحت لا أملك صوتا ولا حتى دموعا لكى أبكى على الوطن متى يعود الوعى والخوف على الوطن؟ متى نبكى؟!.

دائرة الاشتباه

عندما حدثت مذبحة أمام فندق أوروبا بشارع الهرم منذ عدة شهور، كتبنا أن الارهاب موجود وأسبابه أصبحت متوطنة فى الوطن، وأن المواجهة الأمنية وحدها غير كافية، طالما **الخطاب الدينى المدعم والمشجع للارهاب والفتنة مسيطرة على أجهزة الاعلام والثقافة والتعليم والدعوة** لأسباب داخلية أهمها أن الدولة تغض الطرف وتسكت عن الدعم الخارجى.

؟

ممولوا الارهاب

فى الأيام الأخيرة كرر الارهاب اعلانه بأنه ما زال موجودا فى مصر. وأن أسبابه لم تستأصل أو تعالج والهدوء النسبى المشاهد فى الفترة السابقة كان نتيجة ضربات أمنية وحصار أمنى فقط، لكن منابع وروافد ومصادر تمويل وتشجيع الارهاب، كما هى بدليل **مذبحة كنيسة أبو قرقاص** وما يحدث أخيرا فى **المنيا وأسيوط وقنا** ،وما سوف يحدث فى بقية الصعيد. ويجب أن نتفق أن تنفيذ غالبية حوادث الارهاب فى مصر تعتمد فى التمويل أو التسليح أو التدريب أو التحريض والتشجيع والايواء على دول عربية وأجنبية محيطة بمصر.

وكلما صدرت البيانات الرسمية من الدولة تصف تمويل جماعات الارهاب بأنه تمويل خارجى دون أن تحدد الجهة الممولة يزداد همى بمشاكل وطنى، ففى بداية ذروة الارهاب كانت البيانات الرسمية تتهم علنا ايران والسودان وبعد فترة انضمت اليمن إلى قائمة الاتهام ثم جاءت بعض الكتابات من هنا وهناك تتهم أمراء الخليج ودولة بدون تحديد واضح، ثم أعلنت بعض التلميحات السيادية الرسمية تطلب من أجهزة الاعلام المصرية أن تفرق بين حكومات الخليج والمنظمات الأهلية فيها، ثم وصلنا إلى الفترة الأخيرة التى تحرض فيها البيانات الرسمية على عدم تحديد دولة معينة، وأصبحت تكتفى بمصطلحات تعودنا عليها مثل قادة الارهاب فى الخارج ،ومصادر التمويل الخارجى.

لكن منذ أكثر من عام توالت علينا دلائل وشواهد كثيرة تحدد دائرة الاشتباه، منها كتاب «**عبد القادر شهب** (ممولو الارهاب) صادر عن دار الهلال ، ومنها الاعترافات العديدة التى نشرتها وسائل الاعلام المصرية لقيادات الارهاب عبر التلفزيون أو الصحافة، وآخرها ما نشر فى روزاليوسف الاسابيع الماضية حول الاعترافات الخطيرة لآخر قائد لتنظيم الجهاد **أحمد راشد.**

نلاحظ لأول وهلة فى الكتاب المذكور وفى الاعترافات السابقة، أن هناك دولاً معينة يتكرر ذكرها فى السياق سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال أشخاص أو مؤسسات أهلية ورسمية ودينية وأمنية أو أماكن ومنافذ سفر مرتبطة بتلك الدولة.

وهذه التكرارات وترتيبها مجرد مؤشرات تعكس دائرة الاشتباه ونصيب كل دولة فيها وتعكس أيضا شبكة الدول التى يتحرك خلالها الارهابيون فى الخارج ، ويتلقون منها الدعم والتمويل المالى المباشر أو غير المباشر مثل التدريب والاعداد والايواء والحماية والتشجيع. وأيضا بعض تلك الدول تمثل محطات تجميع وتجنيد، والبعض منها يقدم التمويل المعنوى مثل المساعدة فى طبع مطبوعات جماعات الارهاب، ومدهم بشرائط الكاسيت والكتب ذات الطبعات الأنيقة والأفكار المريضة، والفتاوى الدينية الجاهزة لتبرير وتشجيع الارهاب.

رسالة حيفا

نظير مجلى

كنا ، نحن العرب ، نحسد إسرائيل على سماتها الديمقراطية، لكننا وجدنا نتنياهو يحسدنا على«اللاديمقراطية» وينافسنا فى الدوس على سيادة القانون.

*** عملية السلام قد تكون أكثر المتضررين من نتائج التحقيق فى فضيحة «بيبى -جيت» . إذ أن نتنياهو ،حتى لو أراد إنجاح العملية ، وهذا مشكوك فيه، فانه أصبح الآن مرتبطا أكثر بحلفائه فى اليمين ،المعنيين بتفجير المسيرة.**

نتنياهو نجا ..

لكنه أدخل اسرائيل كلها إلى قفص الاتهام

فضيحة المستشار القضائى لحكومة نتنياهو، لم تنته بقرار النيابة إغلاق الملف ضده وضد وزير القضاء، ولم تنته باعتذاره، الذى لا يكتفى به أحد ولن تنتهى عند وعده بأنه سيصحح الاخطا ، والذى لا أحد يصدقه فيه . ولن تختتم بمحاكمة زعيم حركة اليهود الشرقيين ،«**شاس**»، «**آريه درعى** ، الذى يعتبر واحدا من الشركاء فى الجريمة ، لكنه وجد نفسه الضحية الوحيدة بينهم، وحتى الجانب السياسى فى الموضوع ، والمعركة التى تخوضها المعارضة الاسرائيلية اليوم ضد حكومة نتنياهو، هو ليس الجانب الأساسى. فهنالك قضية أخرى ذات اهمية بالغة بالمقاييس الإسرائيلية ، هى القضية الاخلاقية -الحضارية : فهل تكون هذه فعلا دولة ديمقراطية، السيادة فيها للقانون ، أم تنضم إلى دول العالم الثالث المحيطة بها والبعيدة عنها، التى يداس فيها القانون وتبدو فيها الديمقراطية طابة مصنوعة من الخرق.

ففى إسرائيل ما زالت هناك أسس ديمقراطية خصوصا بالنسبة لسكانها اليهود. وهناك فصل حقيقى بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، طالما ان الامر يتعلق بالسكان اليهود. ونحن العرب ، الذين نعيش داخل إسرائيل بشكل خاص، عندما نرى ونسمع ما يجرى في عالمنا العربى من كبت للحريات الديمقراطية ودوس على سيادة القانون وحكم الفرد ومخابراته. كنا نحسد إسرائيل على ما تنعم به فى هذه المجالات . فالحكومات الاسرائيلية تعاملت معنا غالبية الوقت وكأنها ذات نظام من أنظمة العالم الثالث لكننا لم نحرم تماما من الفسحة الديمقراطية.**والكبت والقمع الذى عشناه فى إسرائيل ، أيام الحكم العسكرى وبعده، كان أهم من ظلم ذوى القربى** . وأنها لحقيقة تاريخية أن حكومة «**رابين - بيرس**» الأخيرة (٩٤ -١٩٩٦) ، زادت من رقعة الديمقراطية للمواطنين العرب فى إسرائيل(عرب ٤٨) ، أكثر من أى وقت مضى . لكنها لم توصلها إلى درجة المواطن اليهودى.

ولاحظنا ، أن نتنياهو ، من أول غزواته عندما فاز بالحكم خرج بتصريح استفزازى للعالم العربى اذ أعلن فى الولايات المتحدة ان إسرائيل هى الدولة الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط وأن الدول العربية المحيطة بها لا تعرف الديمقراطية.

فى حينه نحن أيضا غضبنا، ليس فقط من الاستفزاز بل من الحقيقة التى استند إليها . لكن ، يتضح اليوم انه لم يكن يسخر من عالمنا العربى، الذى هو جزء من العالم الثالث المنكوب باللاديمقراطية. بل ان نتنياهو كان يحسدنا على هذه اللاديمقراطية. والدليل انه يمارسها اليوم.

قصة الفضيحة

قصة الفضيحة باختصار ان نتنياهو وقع فى مصيدة ضغط أخرى . فهو مضغوط على طول. لا يسير إلا بالضغط.

هذه المرة جاءه الضغط-حسب الشهبات-من«اريه درعى»، ودرعى هذا يعتبر القائد السياسى والتنظيمى الأول لحركة «**شاس**» لليهود الشرقيين المتدينين. فى قيادته لهذا الحزب نجح فى مضاعفة قوته مرتين، ليصبح الحزب الثالث -من حيث الكبر(١٠ نواب فى الكنيست) بعد العمل (٣٤ نائبا) والليكود (٣٢ نائبا) ، اعتماده الأساسى فى دعايته وعمله على رفض العنصرية الممارسة فى اسرائيل ضد اليهود الشرقيين. يستعملها بشكل مبالغ فيه، لدرجة جعلت بعض المراقبين يقولون: «لم يعد من مصلحته ان تزول هذه العنصرية فهى رصيده الوحيد. ومن دونها لا وجود لحزبه».

وقد تورط درعى خلال حياته



المدعية العامة فى اسرائيل قبيل القاء بيانها فى المؤتمر الصحفى المشترك مع روبنشتاين وأعلنا فيه عدم توجيه أى اتهام لرئيس الوزراء نتنياهو

السياسية فى عدة فضائح مالية واخلاقية. واشيع عنه انه قتل حماته فى سبيل ورثه دسمة .وهو **يحاكم منذ سبع سنوات فى المحكمة المركزية فى القدس بتهمة اختلاس بضعة ملايين من الدولارات من خزينة الدولة، عندما كان وزيراً للداخلية وقبلها عندما كان مديرا عاما للوزارة** . بسبب هذه المحاكمة اضطر إلى الاستقالة من حكومة رابين سنة ١٩٩٢ وانسحب من الائتلاف الحكومى ، لانه يعتقد أن الحكومة لم تسانده فى موقفه أمام الشرطة. ولم يستطع درعى تولى منصب فى وزارة نتنياهو لنفس السبب، واضطر إلى ارسال بعض تلاميذه (**ايلى سويسا وايلى يشاى**) ليصبحا وزيرين فوقه. لكنه احتفظ بنفوذه كزعيم لحركة«**شاس**» وظل يأمل أن يعود إلى الحكومة بعد انتهاء محاكمته.

بيد أن المحكمة تطول وتتشعب . ومن يوم إلى يوم يظهر أن الحكم فيها سيكون السجن الفعلى والغرامة المالية ولذلك، كان لابد من عمل شئ كبير ينقذه.

وهكذا، جاء دعم «شاس» لانتخاب نتنياهو (كان هذا الدعم حاسماً للمعركة) . وجاءت المطالبة بقبض الثمن. فقد عمل درعى على تعيين المحامى «**رونى بار-أون**» مستشارا قضائيا للحكومة. وهذه هى أعلى وظيفة فى النيابة العامة(أعلى من وظيفة المدعى الاشتراكى)صاحبها يستطيع تقديم أو عدم تقديم لائحة اتهام. ويستطيع تخفيف بنود الاتهام. ونجحت مهمة درعى. وقررت حكومة نتنياهو تعيين بار- اون فى حينه.

الا أن التعيين لم يمر بهدوء، وثارت ضجة كبرى فى البلاد . واضطر بار-اون إلى الاستقالة بعد ٦٠ ساعة من تعيينه.

لكن القضية لم تهدأ . فقد بث التلفزيون الاسرائيلى (القناة الرسمية الأولى) تقريرا للصحفية **أيلا حسون كشفت فيه أن تعيين** بار- أون- تم بموجب صفقة. فقد تعهد له درعى أن يسعى لتعيينه مقابل تعهد «**بار-اون**»بتخفيف الحكم عليه بحيث لا يصل إلى السجن ولا يسجل فى ملفه علامة شائنة. ويتمكن بذلك من العودة إلى الحكومة. لكن **نتنياهو** لم يتحمس كثيرا لهذا التعيين .فقد نصحه الكثير من المقربين منه بأن لا يقدم على ذلك ، فالرجل غير مناسب لهذه المسئولية الكبرى وهناك من حذره بوضوح: درعى يريد هذا التعيين من أجل لفلفة الدعوى القضائية ضده.

لكن نتنياهو لم يكترث للتحذيرات. وحسب التقرير التلفزيونى، فان درعى هدد بالتصويت ضد اتفاقية الخليل وبالتالى هدد باسقاط الحكومة ، اذا لم يعين بار-أون فرضخ للتهديد.

التحدى الديمقراطى

التلفزيون الاسرائيلى عرف خطورة الاتهامات التى خرج بها. لكنه ضمن وجود معلومات ووثائق تسند روايته. وقبل على نفسه التحدى الديمقراطى للحكومة.

لكن نتنياهو ظهر فى أول امتحان ديمقراطى داخلى لحكومته، ضعيفا . صدره يضيق بالديمقراطية . فراح يهاجم التلفزيون الاسرائيلى(القناة الأولى) . بل وفى البداية حاول مقاطعته. وهذه سابقة فى تاريخ الحياة السياسية فى إسرائيل.

وفى القضية الجوهرية ، الفضيحة ، أعلن نتنياهو :«**هذا كله هبل فى هبل. قصة تافهة لا أساس لها**».

لكن الضغط زاد عليه. وبدأت وسائل الاعلام الاسرائيلية والمعارضة القوية تطالبان باقامة لجنة تحقيق رسمية. فسارع نتنياهو إلى دعوة الشرطة للقيام بالتحقيق. وقد كان **تهربه من «لجنة تحقيق رسمية»ذكيا ، اذ ان هذه اللجنة تملك صلاحيات لاقالة وزير او حتى رئيس الوزراء بينما الشرطة تستطيع فى أقصى الحالات التوصية بتقديم لوائح اتهام**.

بالطبع ، لم يتوقع **نتنياهو** أن ينتهى تحقيق الشرطة إلى توصية كهذه، ولكنه يعرف ان هذه اهون من قرار لجنة تحقيق. والليكود كان قد دفع ثمنا باهظا من لجنة التحقيق فى مجزرة **صبرا وشاتيلا** سنة ١٩٨٢ ، التى تسببت فى اقالة وزير الأمن، **ارئيل شارون** فى حينه وانتقدت الحكومة كلها ورئيسها مناحم بيجن ورئيس أركان الجيش رفائيل ايتان. وهناك من يؤكد انه لولا لجنة التحقيق المذكورة وتوصياتها، لكان **شارون** الوريث الشرعى لمناحم بيغن.

طاقم التحقيق فى الشرطة ، الذى يضم مجموعة من كبار رجال القانون، أوصى بالفعل بتقديم **بنيامين نتنياهو**إلى المحاكمة لأنه رضخ للابتزاز من درعى وبذلك خان الأمانة الملقاة على عاتقه .كما أوصى بمحاكمة وزير القضاء ، **تسامى هنغبى** لانه خدع الحكومة . وبمحاكمة **اريه درعى** بتهمة التهديد والابتزاز. ومدير عام مكتب

قصة الفضيحة التى وصفها نتنياهو بأنها قصة تافهة

رئيس الحكومة ،ايفيت ليبرمان ، بوصفه القناة التى جرى من خلالها تمرير الابتزاز.

لكن النيابة لم تقبل هذه التوصيات ،مع أنها مقتنعة جدا بها. **وقررت اغلاق ملف نتنياهو ووزيره هنغبى ، ليس لانهما بريئان ، بل لان الادلة ضدهما لا تكفى لأن تنتهى المحاكمة بنجاح.** المدعية العامة،عدنة أربيل ،والمستشار القضائى،**اليكيم رونشتاين** كلمات قاسية عن نتنياهو . شككا فى صدقه وأشارا إلى تجاوزاته للقانون وإلى كونه رئيس حكومة من دون تجربة الخ..

والأهم من هذا ، ان تقرير **النيابة والمستشار أكد جوهر القضية** . أكد أن هناك فضيحة .وهناك أساس متين لوجود صفقة. وهناك تهديد وابتزاز من طرف درعى ولرضوخ من طرف الحكومة.

ما بين نتنياهو ورابين

نتنياهو لم ير حاجة لقراءة تقرير النيابة والمستشار واكتفى بقراءة السطر الأخير فيه :«**اغلاق الملف**».. الكلمة الوحيدة التى قالها وتدل على بعض الفهم لضرورات الديمقراطية هى :«**اعتذر**» وقال «**اخطأنا لكننا لم نذنب**» . وتجاهل كل ما جاء فى التقرير من ادانة له واشادة بالتلفزيون ومراسلته وبقية وسائل الاعلام على اثارة الموضوع ومتابعته. وراح **يهاجم «بعض قوى اليسار المسيطرة على التلفزيون ،والتى لا تريد ان تقتنع بنتائج الانتخابات الأخيرة. وتخطط للاطاحة بى وبحكومتى»**.

وحاول نتنياهو، مثل زعماء العالم الثالث تماما، تحويل قضية الفساد المتورط بها على المكشوف إلى قضية سياسية، فقال: هذه الحرب موجهة ضدى شخصيا وليس فقط لانهم لا يحبوننى، بل **لانهم لا يريدون سياستى، ولا يريدوننى أن ابنى فى هار حوما (جبل أبو غنيم فى القدس الشرقية) لا يريدوننى أن أقف بهذا الصمود فى وجه محاولات اقامة دولة فلسطينية . لا يريدوننى أن أصمد فى الجولان. لا يريدوننى أن أمنع تقسيم القدس».** ووعد بالطبع أن يواصل وقفته «الصامدة» تلك. وادار ظهره للفضيحة قائلا: لقد اصبحت من ورائنا ».

هو يعرف بالطبع أن القضية ليست من ورائه . لكن تصرفه هذا يدل على التطور بل التدهور الجديد الحاصل فى إسرائيل على المستوى الحضارى والاخلاقى.

والشعب فى إسرائيل يقارن بين **نتنياهو** اليوم وبين رئيس الحكومة الاسبق،**اسحق رابين** ، الذى تورط مع القانون فى سنة ١٩٧٢ من دون علمه. فكيف تعرف!.

فى حينه كان محظورا على المواطن الاسرائيلى أن يفتح حسابا فى بنك أجنبى .وقد كشف صحفى إسرائيلى أن زوجة رابين احتفظت بحساب فى بنك فى واشنطن ،عندما خدم زوجها سفيرا لإسرائيل فى واشنطن. كان الرصيد فى ذلك الحساب ٧٠٠ دولار، وصاحبة الحساب هى زوجة رابين. وقد كشف الموضوع بعد ثلاث سنوات (١٩٧٧)، عندما أصبح رابين رئيسا للحكومة. وعلى الرغم من ذلك ،قرر رابين الاستقالة.

وبدلا من مقالات الهجوم عليه أصبح الصحفيون يتحدثون عن مبالغته فى الاستقامة. فهو ليس صاحب المسئولية الأولى عن هذه المخالفة. وبامكانه التهرب من المسئولية حسب القانون.ورفض رابين يومها كل الاقتراحات المتفذلكة، وخرج إلى مبنى التلفزيون وأعلن أنه **طالما يجرى الحديث عن زوجته وشريكة حياته فانه يقاسمها المسئولية. ولذلك يستقيل من منصبه فى رئاسة الحكومة.**

وتبين آنذاك ان القانون يمنعه من الاستقالة ولكنه لم يفصح. واعلن ان نائبه **(شمعون بيريز، آنذاك)** سيتولى المنصب. ورفض حتى ان يدخل مكتبه ، الا بعد الانتخابات، حين قام بتسليم مكتبه إلى زعيم الليكود المنتخب **مناحم بيجن**.

مثل هذا التصرف الحضارى الأخلاقى عند **رابين** ، لم نجده عند **نتنياهو** . بل بالعكس . فهو يتمسك بكرسى الحكم بشكل غير طبيعى. ومن الملاحظ أن **نتنياهو** لا يتخذ موقفه هذا من فراغ. فحسب استطلاعات الرأى التى اجريت بعد صدور تقرير النيابة بدا ان الشعب معه.

فى حينه ، عندما استقال **رابين** ،توقع ان يحترمه الشعب . ويؤيد حزبه على هذه الاستقامة. لكن الشعب أسقطه. واقتنع بتحريض الليكود عليه، الذى أسمى تصرف زوجة رابين «فسادا كبيرا». وبالمناسبة، عندما وصل الليكود إلى الحكم،**كان أول عمل قام به هو تعديل القانون بخصوص الحسابات البنكية فى الخارج . وأصبحت قانونية.**

وهنا أيضا **دلت الاستطلاعات على أن ٥٨٪ من الجمهور الاسرائيلى لا يريد ان يستقيل نتنياهو من منصبه فى رئاسة الحكومة و٥٧٪ من الجمهور لا يريد انتخابات جديدة**.وفى اليوم الذى صدر فيه التقرير، كان المواطنون الاسرائيليون يسافرون بشكل جماعى إلى الخارج لقضاء عطلة عيد الفصح (عشية هذا العيد غادر البلاد ٣٥٠ ألف مواطن، أى ٦٫٥٪ من السكان).

فالجمهور الاسرائيلى لا يبدو مباليا لمسألة الديمقراطية وسيادة القانون- ويبدو متفهما ومتسامحا مع نتنياهو . وهذا الواقع يثير حفيظة انصار حقوق الانسان والمواطن وأنصار الديمقراطية وأنصار سيادة القانون فى اسرائيل ،وهم كثيرون. وقد انخرطوا فى المعركة الجماهيرية الواسعة ضد حكومة نتنياهو ،جنبا إلى جنب مع قوى المعارضة.

المعروف ان المعركة ستدار حاليا على عدة مستويات:**القضائى**،حيث طرحت وتطرح العديد من الدعاوى أمام المحكمة العليا لتلزم النيابة بتقديم نتنياهو إلى المحاكمة. والمستوى **الادارى** بشن حملة لاجبار نتنياهو على تشكيل لجنة تحقيق رسمية، والمستوى **الشعبى** ، بواسطة المظاهرات الجماهيرية وغيرها . لكن نتيجة هذه النشاطات غير مضمونة لأى اتجاه كان ،وتظل القضية الأساسية قضية مدى تمكن إسرائيل شعبا ودولة، من تحمل التعايش مع هذا الدوس على سيادة القانون والعدالة. فرئيس حكومتها انسان ساهم فى مؤامرة للسيطرة على نيابة الدولة. وهذه تهمة خطيرة . التعامل معها يقرر مدى التقدم أو التراجع فى هذه المسألة الحضارية الاخلاقية.



رسالة القدس

انقاذ العملية التفاوضية بين خيار تغيير السياسات أو تغيير القيادات

حنا عميرة


وزراء خارجية فرنسا واسرائيل وهولندا مع عرفات فى فاليتا

يتفق معظم المتتبعين لمسار العملية التفاوضية منذ مدريد وحتى الان، ان أهم ما يميز الازمة الراهنة ، التى تشهدها العملية التفاوضية ، هو أنها كشفت لأول مرة ، وبوضوح بالغ **التعارض الكبير بين الحل الأمنى الذى تحاول فرضه إسرائيل ، وبين الحل السياسى القائم على تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.**

لذلك يصر نتنياهو على اعتماد مدخل **«مقاومة الارهاب وأعمال العنف»**، ومطالبته السلطة الوطنية الفلسطينية باثبات حسن سلوكها الأمنى، وانصياعها لسياسة الأمر الواقع ، قبل فتح أى مفاوضات معها! ولذلك أيضا تصر السلطة الفلسطينية بالمقابل، على مطلبها بوقف جميع النشاطات الاستيطانية التوسعية كخطوة أولى تمهد لنزع فتيل الازمة.

وهذا الفارق الكبير فى الموقفين، له ابعاده ودلالاته وتأثيراته على مسار التسوية الحالية وأهدافها، وعلى طبيعة ودور السلطة الفلسطينية فى المستقبل، وهل ستكون مجرد «مقاول أمنى» كما يريد نتنياهو ، أم أنها ستبقى مدافعا عن مصالح شعبها وتطلعاته الوطنية.

لقد أصبح واضحا أن ما يسمى بأمن إسرائيل، والأمن الشخصى للاسرائيليين ، هو مجموعة من الاشتراطات والاملاءات ، التى تتعدى الحدود ، وقد تمتد من المحيط إلى الخليج، وهى تعنى في التطبيق نسف جميع المقومات والأسس التى تمكن الشعب الفلسطينى ،من تحقيق أهدافه فى التحرر والاستقلال.

وعلى سبيل المثال فان **وقف اجراءات تهويد القدس يتعارض مع أمن إسرائيل، ووقف البناء فى جبل أبو غنيم يتعارض مع أمن اسرائيل ،وعودة اللاجئين والنازحين تتعارض مع أمن اسرائيل، والتواصل بين الضفة والقطاع يتعارض مع أمن اسرائيل، والانسحاب من الأراضى المحتلة يتعارض مع أمن اسرائيل، والسيادة الفلسطينية على الأرض تتعارض مع أمن اسرائيل**،وكل شئ يمكن أن يؤدى إلى دولة فلسطينية ذات سيادة يتعارض مع أمن اسرائيل، والقائمة

طويلة.. وجميع هذه المتعارضات كما هو واضح، تشكل العناصر والمقومات الرئيسية للاستقلال الفلسطيني ،وهذا ما لا تريده اسرائيل باسم الأمن ومقاومة الارهاب.

لقد كشف منهج حكومة نتنياهو وتنصلها من تنفيذ الاتفاقات المعقودة عن عمق الازمة الراهنة ،والتى ربما تكون أعمق أزمة تشهدها العملية التفاوضية ، الأمر الذى وضع مسار أوسلو أمام طريق مسدود ، والمنطقة بجعلها أمام خيارات خطيرة وصعبة.

مفاوضات الحل الدائم

طرح **بنيامين نتنياهو** أمام القيادة الفلسطينية ودول العالم الأخرى، خيار بدء مفاوضات مكثفة حول الحل الدائم، فى محاولة لتنفيس الضغوط المتصاعدة ضده، وبهدف **تحرير نفسه من تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية، ولا سيما إعادة الانتشار الاضافى فى الضفة ، أو تأجيله إلى أجل غير مسمى** ، بعد اخذ موافقة الجانب الفلسطينى على ذلك.

ويعتقد رئيس الوزراء الاسرائيلى وتحالف اليمين المتطرف الحاكم ، بأن تنفيذ الاتفاقية المرحلية المعقودة، يتجاوز الهدف الذى يسعى اليه، باقامة مجرد حكم ذاتى محدود على السكان فى جزء محدود من الضفة والقطاع ، ذلك ان تنفيذ اعادة الانتشار الثانى والثالث، يعنى الجلاء عن مساحة كبيرة من الضفة ، هذا بالاضافة إلى ما يعنيه تنفيذ الالتزامات الاخرى مثل حل الادارة المدنية وانسحاب الحكم العسكرى وحل قضية النازحين وتعزيز العلاقة بين الضفة وغزة والسماح بحرية تنقل البضائع والمواطنين وغيرها. أى **ان جزءاً هاما وأساسيا من اتفاق أوسلو الثانى لم يطبق بعد، وخاصة تلك الاجزاء ذات الفائدة للجانب الفلسطينى**، والتى من شأنها أن تعزز مكانة ونفوذ السلطة الفلسطينية فى مفاوضات الحل النهائى.

وبالتالى فان ما يريده نتنياهو هو البدء بمفاوضات الحل النهائى فورا، وقبل تمكين السلطة الفلسطينية من الامساك بأية أوراق اضافية تقوى من مركزها التفاوضى، وعلى أمل أن تؤدى هذه الطريقة ، إلى الغاء اتفاقيات التسوية المرحلية بالتدريج ومع مرور الوقت، مع الزام الطرف الفلسطينى بتنفيذ جوانبها الأمنية باسم مقاومة الارهاب وأعمال العنف!

خطة الادارة الامريكية

وبالرغم من تحفظ الادارة الامريكية على خطة نتنياهو المذكورة ، إلا أنها أبدت تجاوبا مع شرطه الاساسى على السلطة الفلسطينية بمقاومة الارهاب وإلا. وتقضى هذه الخطة وفق ما نشرته وسائل الاعلام ، **بتشكيل هيئة أمنية اسرائيلية- فلسطينية بمشاركة أمريكية ، لتعميق التعاون الأمنى بين الطرفين** .كما أن مهام هذه الهيئة لن تكون مرتبطة بالعملية التفاوضية ولن تتأثر بصعود وتيرة المفاوضات أو تراجعها!.

وهذا هو نفس المدخل الاسرائيلى أو نسخة مطورة عنه، وتكمن خطورة هذه الخطة فى أنها تجعل من **«التعاون الأمنى» موضوعا مستقلا ،وحجر الزاوية للتسوية اللاحقة** ، بكل ما يعنيه ذلك من ربط السلطة الفلسطينية بعجلة الأمن الاسرائيلى، وبمعزل عن التسوية السياسية التى قد تأتى أو لا تأتى..!! فكل شئ يجب أن يعتمد على حسن النوايا الاسرائيلية.

ويبدو أن هذا الموقف غير المتوازن للوسيط الأمريكى، كان السبب فى فشل الاجتماع الذى عقده الوفد الفلسطينى برئاسة **ابو مازن** مع وزيرة الخارجية الأمريكية **مادلين أولبرايت** فى واشنطن .وهذا ما يحتم اعادة النظر بجدوى استمرار المفاوضات وفق مسارها السابق، أى مفاوضات ثنائية مع وساطة أمريكية فقط، بمعزل عن أى اطار دولى أو عن مرجعيتها ممثلة بقرارات الشرعية الدولية.

سيناريوهات أخرى

وإزاء مثل هذا الوضع كان من الطبيعى

مبادئ المبادرة الأمريكية

استعرضت صحيفة «**معاريف**» الاسرائيلية ما وصفته بـ «مبادئ المشروع الأمريكي» لانقاذ عملية السلام كما عرضه الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** على **بنيامين نتنياهو** رئيس الحكومة الاسرائيلية خلال زيارة الأخير لواشنطن.

* التزام فلسطيني رسمي بمكافحة الارهاب وتشكيل جهاز اسرائيلي- فلسطيني تحت رقابة أمريكية للتعاون بين أذرع الأمن الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية ولن تكون مهام هذا الجهاز مرتبطة بالمسيرة السلمية ولن تتأثر بصعود وتيرة المفاوضات أو تراجعها.
* بدء مفاوضات سريعة حول التسوية الدائمة- بنفس مضمون الفكرة التي عرضها رئيس الحكومة الاسرائيلية -مع تحديد اطار زمني يتراوح بين ٦-٩ أشهر.
* لا يقوم الطرفان خلال فترة المفاوضات بخطوات من طرف واحد، ويتعلق هذا خصوصا باسرائيل التي يجب أن تتعهد بعدم اقامة مستوطنات جديدة، ومصادرة أراض أو المبادرة لمشاريع كبيرة مثل جبل أبو غنيم.
* تنفذ اسرائيل خلال الفترة الوسيطة هذه بنود اتفاق أوسلو بخصوص مطار غزة وميناء غزة والممر الآمن.
* تنفذ اسرائيل مرحلة اعادة الانتشار الثانية في موعدها، وليس من جانب واحد بل من خلال مشاورات مسبقة مع الفلسطينيين.
* يعقد الأطراف قبيل انتهاء المفاوضات قمة سريعة مثل قمة **كامب ديفيد**، تحت اشراف الولايات المتحدة، بهدف التوصل لتسوية دائمة متفق عليها.



نتنياهو يرحب بدنيس روس

أن تمتلئ وسائل الإعلام ، بالحديث عن البدائل والخيارات للخروج من المأزق الراهن. ومما لفت الانتباه اقوال المسئول الأمريكى السابق،**وليم كونت** فى مقابلة مع صحيفة **جيروزاليم بوست** الاسرائيلية ، والتى جاء فى نهايتها **بأن الخروج من الازمة يكون أما بتغيير جذرى فى السياسات أو تغيير القيادات!!** ويبدو ان هذا الكلام موجه للشعب الفلسطينى ،وخاصة بعد التهديدات الاسرائيلية الأخيرة بطرد الرئيس عرفات ، أو باعادة احتلال المدن الفلسطينية فى الضفة أو فى عزل القيادة الفلسطينية داخل غزة.

وهنا يجب الانتباه والحذر من المحاولات الاسرائيلية- الأمريكية لعزل السلطة الوطنية الفلسطينية عن جماهيرها ، عن طريق استخدام المدخل ، الأمنى لاثارة فتنة داخلية ، وتقديم مغريات وعروض شكلية لخدمة نفس الهدف، أو العمل من جانب حكومة الليكود ، على خلق حالة من الفوضى ، تتحول إلى حجة أو غطاء لعدم التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، بدعوى انهم لا يزالون غير مؤهلين لذلك، أو العودة إلى الشعار القديم، بخلق قيادة بديلة أو قيادات مشتتة على استعداد للتوقيع على ما يريده نتنياهو، وفى هذا المجال فان مواصلة إسرائيل لسياسة الحصار العسكرى والاقتصادي والمالى تمهد الظروف لشئ من هذا القبيل مع مرور الوقت!.

تحديد هدف المفاوضات

إن الرد على هذه المخططات والسيناريوهات ، يتطلب من الجانب الفلسطينى صياغة خطة متكاملة ، تبدأ بأخذ **إقرار من حكومة نتنياهو، بأن هدف المفاوضات هو تطبيق القرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨** ،وهذا ما يجب أن تنصب عليه فى الوقت الحالى جهود الوساطات المبذولة أمريكية أو أوروبية أو غيرها. إن أخذ اقرار من حكومة نتنياهو، حول مضمون المفاوضات وهدفها من شأنه أن يضعها فى إطارها الدولى الملائم وليس العكس .كما من شأن ذلك أن يقصر الفترة المحددة لمفاوضات الحل الدائم، ويحول دون فرض وقائع استيطانية على الأرض، ويجعل من مسألة تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية مسألة سهلة لأن الهدف أصبح واضحا.

وفى حالة رفض حكومة الليكود تقديم مثل هذا الاقرار، وهذا ما هو متوقع، فان السلطة الفلسطينية تستطيع بهذه الحالة، أن تعود إلى جماهيرها وان تجندها وراء هذه الخطة، كما أنها تستطيع من خلالها أيضا استعادة الأسس المشتركة للتضامن العربى، ورفع مستوى التأييد الدولى ، خاصة وان بوادر مشجعة قد ظهرت مؤخرا فى **صدور أكثر من ٧ قرارات دولية وعربية جميعها تؤيد الموقف الفلسطينى** . إن التقدم بخطة سياسية فلسطينية، مدعومة شعبيا ومنسقة عربيا وتحظى على تأييد دولى، من شأنه أن يعزز مكانة السلطة الفلسطينية، وأن يكبح مخططات الحصار والعزل التى تحاول إسرائيل تمريرها باسم الأمن ومقاومة الارهاب.

ولابد من التأكيد أيضا، أن تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية، من شأنه أن يسد جميع المنافذ وأن يعطى السلطة مقومات القوة فى المواجهة مع إسرائيل لفترة غير محدودة، ويجعلها تتحصن بالشعب فى خوضها لهذه المواجهة،**ان اعتماد المنهج الديمقراطى وتمتين الوحدة الداخلية، أصبح يشكل خط الدفاع الأول فى النضال من أجل استكمال مهمة التحرر الوطنى ،والسير بخطى ثابتة نحو هدف الاستقلال**،وهذا سيجعل من معادلة تغيير السياسات أو القيادات، سيفا مسلطا على الطرف الآخر، وعلى سياسة التوسع والاستيطان وأرض اسرائيل الكبرى ،وعلى القيادة الاسرائيلية المتمسكة بهذه السياسة ويفوت الفرصة على جميع الذين يراهنون على عكس ذلك.

بيان المكتب السياسى لحزب الشعب الفلسطينى

نزع فتيل الأزمة لن يكون عن طريق كامب كلينتون.. أو كامب نتنياهو

استعرض المكتب السياسى لحزب الشعب الفلسطينى فى اجتماعه الأخير آخر التطورات السياسية، والحصار الاسرائيلى المفروض على المناطق المحتلة، وما آلت إليه العملية التفاوضية من جمود بسبب منهج وسياسة الحكومة الاسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو التى تتحمل المسئولية كاملة عن الازمة الراهنة.

وأكد المكتب السياسى ، أن هبة الجماهير الفلسطينية ، وسقوط المزيد من الشهداء، والجرحى فى ساحة المواجهة والنضال ضد الاحتلال، تعبر مجددا عن الاستعداد العميق والجاهزية للدفاع عن الأرض ، أرض الوطن والدولة الفلسطينية العتيدة ، **وان لا سلام مع الاستيطان والتوسع والعدوان، ولا مجال للتراجع أمام الهجوم الاستيطانى فى جبل أبو غنيم أو فى أى مكان من المناطق الفلسطينية المحتلة** ، وأن الحصار الذى تفرضه قوات الجيش الاسرائيلى على مناطقنا وقرانا ومخيماتنا وحملات الاعتقال لن تنجح فى إخماد جذوة نضالنا الوطنى من أجل الحرية والاستقلال.

وعلى هذا الأساس فان التحرك السياسى الفلسطينى للخروج من الأزمة الراهنة، يستدعى أن يقوم على خطة سياسية متكاملة تنبثق عنها خطة تفاوضية، تعالج العوامل والأسباب التى أدت إلى تفاقم الوضع، وبالاساس استمرار سياسة التوسع والاستيطان، وفرض التهويد والمصادرات وسياسة الأمر الواقع فى القدس وسائر المناطق الفلسطينية. وهذا لن يكون من خلال ما يسمى بالمبادرة الأمريكية- الاسرائيلية لتشكيل جهاز أمنى مشترك لمقاومة الارهاب،وتكريس مرجعية أمنية إسرائيلية للمفاوضات ، بدل مرجعية الشرعية الدولية المتفق عليها.كما أنه لن يكون من خلال ادخال تعديل مظهرى على أسلوب التفاوض ومكانه، فيما بات يسمى **بكامب كلينتون أو كامب نتنياهو** ،وإتاحة المجال أمام الحكومة الاسرائيلية لتنفيس الضغوط المتصاعدة عليها، والافلات من تنفيذ استحقاقات الاتفاقات المرحلية ، باسم المفاوضات السريعة والمكثفة،وفق اقتراح نتنياهو.

إن الرد على هذه التحركات،وعلى تجميد الحكومة الاسرائيلية للمفاوضات واستبدالها بأوامر واملاءات أمنية واستيطانية ، يتطلب استمرار تمسكنا بمطلبنا المشروع والعادل بوقف كافة النشاطات الاستيطانية العدوانية فى جبل أبو غنيم وباقى المناطق المحتلة،بعيدا عن أى اشتراطات أمنية، وتمسكنا وإصرارنا أيضا على مطالبة الجانب الإسرائيلى والضغط عليه من أجل تنفيذ كافة الالتزامات المترتبة على الاتفاقات المعقودة،وخاصة إعادة الانتشار من معظم الأراضى الفلسطينية المحتلة وحل الادارة المدنية ،وانسحاب الحكم العسكرى ،وعدم الاكتفاء ببعض الخطوات الشكلية المعروضة مثل المطار والميناء.

ومن أجل توفير عوامل النجاح ، لهذا التحرك السياسى، فان ذلك يتطلب **العودة بالمفاوضات إلى إطارها الدولى والدعوة إلى انعقاد مؤتمر مدريد مجددا، وإعادة ارتباطها بهدفها الأساسى ،المتمثل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ،وليس الارتهان لمرجعية نتنياهو الأمنية واملاءاته.**

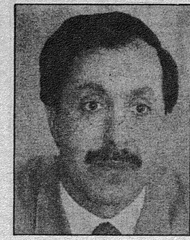
هذه هى الصيغة ، التى من شأنها أن تستقطب أكبر دعم جماهيرى، وان تطور وتائر الهبة والمساندة الشعبية ،وان تحافظ على وحدة الجبهة الداخلية ،وتحبط محاولات «إثارة الفتنة» باسم «الأمن» وتجسد آمال وطموحات جماهيرنا وتضحياتها وتعمق الثقة بنهج قيادتها. كما أنها تشكل منطلقا لمفاوضات ترفع وتائر التضامن العربى وتعزز الدعم الدولى وتجند المزيد من الضغط على الحكومة الاسرائيلية ،وتزيد من عزلة موقف الادارة الأمريكية المنحاز والذى لا يتوافق مع دور الوسيط العادل والنزيه الذى تدعى القيام به.

ويؤكد المكتب السياسى إن هذا هو الاساس لمفاوضات تؤدى إلى إنهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال الكامل وتحول دون تكريس الأمر الواقع الاستيطانى والعسكرى الصهيونى على الأرض الفلسطينية. إن صمود السلطة الوطنية الفلسطينية وتصديها المثابر والدؤوب ، لسياسة الاملاء والابتزاز والضغط، من شأنه أن يصعد النضال الشعبى من أجل الاستقلال، كما أن اعتماد السلطة الوطنية على دعم جماهيرها ، وتأييد أصدقائها فى العالم، وتضامن الرأى العام الاسرائيلى، وقواه وأحزابه المؤيدة للسلام ،والتى يمكن أن تلعب دورا هاما وملموسا لصالح النضال الفلسطينى ، من شأنها جميعا أن تجبر حكومة نتنياهو على التراجع.

المكتب السياسى
لحزب الشعب الفلسطينى

يبدو أن الرصاصات التى أطلقها الجندى الأردنى **أحمد الدقامسة** على حافلة التلميذات الإسرائيليات فى منطقة الباقورة الأردنية يوم ١٣ مارس الماضى لم تصب التلميذات فحسب بل إنها أصابت أهدافاً أخرى عديدة ، لكن **الهدف الأكبر الذى أصابته رصاصات الدقامسة . كان عبد الكريم الكباريتى ، رئيس الوزراء الأردنى السابق** الذى رأى نفسه بعد حادث الباقورة بأيام مدفوعاً نحو تقديم استقالته رغم أنه كان مرشحاً لإجراء تعديل وزارى على حكومته الراحلة والاستمرار فى رئاسة الحكومة حتى تجرى الانتخابات فى شهر نوفمبر ١٩٩٧ .


عبد السلام المجالى


الكباريتى

حكومة المجالى القديمة الجديدة..
الانجــــاز الاقتصـــــادى
والاشــــراف علــى الانتخابـات

لم يتردد الكباريتى فى تقديم استقالته عبر رسالة درامية مثيرة لم يشهد الأردن مثيلاً لها فى تاريخه فرد عليها العاهل الأردنى برسالة لاتقل إثارة ، فتحولت الرسالتان اللتان بثهما راديو وتليفزيون الأردن إلى حديث المواطنين الأردنيين جميعاً والذين تعودوا على متابعة رسائل الاستقالة والتكليف المثقلة بكلمات المجاملة والانشاء.

وبهذا الدوى الدرامى انتهت حياة وزارة الكباريتى ، وخلال ساعات من استقالة هذه الوزارة كان الدكتور **عبد السلام المجالى** يشكل وزارة جديدة خلفاً لوزارة الكباريتى وبدأ فصل لم يكن مكتوباً من فصول السياسة الأردنية ، بل كان مشاراً إليه بالخطوط العريضة.

وأبرز هذه الخطوط تلك التى كانت تشير إلى **زيارة الملك حسين لواشنطن** ، والأخرى التى كانت **تشير إلى الانتخابات المقبلة** ، حيث أن من بين أهم مهام الحكومة الجديدة الاشراف على الانتخابات التى ستجرى فى مطلع شهر نوفمبر المقبل.

زيارة واشنطن

تعود أهمية زيارة **الملك حسين** إلى واشنطن إلى الأغراض المتعددة التى هدفت الزيارة إلى تحقيقها . فهناك الناحية الصحية للملك الذى يجرى كل عام فحصاً دورياً لخلايا سرطانية كانت اكتشفت فى الجهاز البولى للملك فى صيف العام ١٩٩٢ . وعلى هذا الصعيد تكللت تلك الفحوص بعملية لاستئصال جزء من البروستاتا للعاهل الأردنى.

وهناك الناحية السياسية ، حيث التقى الملك حسين بكل من الرئيس لأمريكى **بيل كلينتون** ، ورئيس الوزراء الإسرائيلى **بنيامين نتنياهو** الذى بادر إلى زيارة الملك لدى وصوله إلى الولايات المتحدة ، حيث كان العاهل الأردنى لايزال يرقد فى مستشفى مايو كلينيك بعد إجرائه العملية المذكورة

ولم يزد الانجاز فى الجانب السياسى على

رسالة عمان : صلاح يوسف



تأكيد سياسة الأردن الثابتة من عملية السلام ومن تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، وخلق نموذج إيجابى لعلاقات سلام بين الأردن وإسرائيل.

وفى هذا الإطار جاء الشجب الأردنى الرسمى لحادث الباقورة ، وخاصة ماجاء على لسان العاهل الأردنى لبشكل أساس الموقف الأردنى من حادث الباقورة ، وبالتالى من العلاقات الأردنية الإسرائيلية التى لم يسجل عليها أى مظاهر للبرود أو الفتور باستثناء حالتين .كانت الأولى منهما حين عمدت حكومة حزب الليكود فى شهر سبتمبر من العام الماضى إلى فتح نفق تحت المسجد الأقصى دون أن تبلغ الأردن بذلك ، رغم أن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية تنص على حق الأردن فى الولاية الدينية على الأماكن المقدسة فى مدينة القدس.

أما الثانية فكانت قبيل حادث الباقورة بأيام حين بدأت الجرافات الإسرائيلية عملها فى جبل أبو غنيم لإقامة مستوطنة يهودية فى المنطقة المذكورة . وفى الحالتين لم يزد رد الفعل الأردنى الغاضب على توجيه نقد على هذه الدرجة أو تلك من القسوة لكنه لم يتعد ذلك إلى اتخاذ أى موقف عملى من إسرائيل.

أما الجانب الأهم بالنسبة لزيارة الملك حسين لواشنطن فهو الاقتصادى حيث كان **الأردن يطمح فى الحصول على وضع تفضيلى بالنسبة للاستثمارات الأمريكية فى المنطقة ،** وهو ماتم جزئيا حين وقعت الدكتورة **ريما خلف** ، وزيرة التخطيط الأردنية و**أرلين بارسيفسكى** المفوضة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية تتمتع بموجبها الأردن بوضع الدولة الأكثر رعاية ، وفى المقابل يحصل المستثمرون الأمريكيون على **ضمانات بعدم وجود قيود على الاستثمارات الأمريكية فى الأردن** ، بالاضافة إلى تسهيل حركة رؤوس الأموال بين البلدين ، أمريكا والأردن ، وكذلك السماح بتنقل رؤوس الأموال بين البلدين كعامل محفز للاستثمار.

وبموجب هذه الاتفاقية توضع قيود على مصادرة استثمارات رجال الأعمال فى البلدين ويشترط تأمين تعويض مناسب وعادل للمستثمرين فى حال حدوث ذلك . ويحق للمستثمر فى أى من البلدين أن يختار موظفيه بغض النظر عن جنسياتهم كما يحق لكل من الدولتين اللجوء إلى التحكيم الدولى لفض النزاعات التى قد تنشأ عند القيام بالاستثمار فى أى من الدولتين.

وإن كان الكسب الأردنى فى هذه الاتفاقية جاء من خلال الوعد الأمريكى بالاستثمار فى الأردن المتعطش للمستثمرين الأجانب ، فان كسبا آخر لايقل أهمية تحقق فى صورة غير مباشرة ، حيث أن **الولايات المتحدة لم تربط توقيعها على هذه الاتفاقية بتوقيع الأردن اتفاقية الملكية الفكرية ، والتى تلح الولايات المتحدة** منذ زمن بعيد على الأردن لتوقيعها.

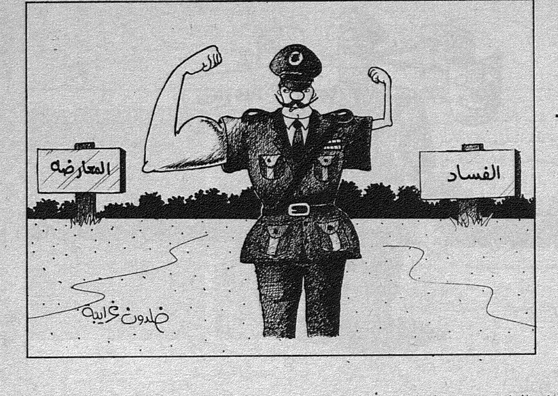
قانون الانتخابات

غير أن المهمة الرئيسية التى جاءت الحكومة الجديدة لإنجازها هى الانتخابات النيابية التى تأكد أن موعدها سيكون فى **نوفمبر** المقبل ، وذلك بعد تكهنات راجت بأنها ستجرى مبكرة فى صيف هذا العام.

والانتخابات هنا لاتعنى العملية الإنتخابية فقط بل تعنى أيضا **قانون الانتخابات الجديد** الذى سيتم بموجبه توزيع الدوائر وتحديد سن الناخب . وأهم من هذا كله تحديد طريقة التصويت ، أى تحديد عدد المرشحين الذين يمكن للناخب الواحد فى دائرة واحدة التصويت لهم.

وتنتظر المعارضة صدور القانون الجديد للانتخابات والذى أعلنت الحكومة أنها تعمل على بلورته ووضعه فى صيغته النهائية خلال الفترة التى تفصل حل البرلمان ، بعد إكمال دورته الأخيرة فى مارس الماضى ، وبين

رسالة
عمان



إجراء الانتخابات فى شهر نوفمبر المقبل.

وإن كانت المعارضة تقوم بواجبها فى طرح التصورات وتقديم الاقتراحات لإخراج قانون انتخابات " عصرى" من نوع اقتراح تقسيم الدوائر مجدداً وعلى أساس الكثافة السكانية ، وخفض سن الناخب وغير ذلك من اقتراحات ، إلا أن عين المعارضة «مشدودة » إلى عدد المرشحين الذين يمكن للناخب الواحد التصويت لهم ، وهل فى إمكانه التصويت لكل المرشحين فى دائرته أم لمرشح واحد ووحيد من بين المرشحين كما هو الأمر الآن.

فمن المعروف أن الحكومة قامت فى العام ١٩٩٣ وقبل أن تجرى الانتخابات فى نوفمبر من ذلك العام بتعديل قانون الانتخابات الحالى ، والذى يعود تاريخ صدوره إلى العام ١٩٧٣ ، بحيث يكون لكل ناخب الحق فى اختيار مرشح واحد فقط من بين جميع المرشحين فى دائرة معينة ، وهو ماعرف بقانون الصوت الواحد ، والذى تتحفظ عليه معظم قوى وأحزاب المعارضة ، لأسباب تمتد من دور هذا القانون فى إذكاء النزعة القبلية والعشائرية ، والتى سيكون على كل منها تقديم مرشح واحد تجمع عليه القبيلة أو العشيرة ، وحتى دوره فى تهميش الأحزاب والعمل الحزبى.

ويعود تحفظ القوى المعارضة على حكومة المجالى الجديدة إلى أن **قانون " الصوت الواحد"** قد مرر فى عهدها ، وذلك حين كان المجالى رئيساً للوزراء فى العام ١٩٩٣

فعلى الرغم من أن رئيس الوزراء السابق **عبد الكريم الكباريتى** أكد للنواب فى جلسات سابقة ، نوقش خلالها قانون الانتخاب الجديد ، أن بند قانون الصوت الواحد سيبقى منصوصاً عليه فى القانون الجديد ، إلا أن فكرة الصوت الواحد التى جرت على أساسها الانتخابات النيابية فى نوفمبر من العام ١٩٩٣ ، والتى أتت بالبرلمان الأخير بقى مرتبطاً بحكومة عبد السلام المجالى السابقة ، وباسمه شخصياً.

وهناك أمر آخر يقلق أحزاب المعارضة ، ويتعلق بالحكومة الجديدة ، وهو أن وزير الداخلية فى هذه الحكومة هو **السيد نذير رشيد** . والمعروف **بعقليته العرفية"** وهو الوصف الذى يطلق على صقور مرحلة الأحكام العرفية التى انتهت فى العام ١٩٩١ فى صورة رسمية.

والسيد رشيد ، الذى ستشرف وزارته على الانتخابات هو إلى جانب كونه عضواً سابقاً فى مجلس الأعيان **فقد كان فى واحدة من أحلك فترات الحكم العرفى رئيساً لدائرة المخابرات العامة** . وهو جاء إلى هذا المنصب فى الستينات بعد أن قطع علاقته بحزب البعث الذى كان ينتمى إليه فى الخمسينات ، وبعد انتهاء مرحلة لجوء سياسى فى دمشق والقاهرة فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، حيث كان ضمن حركة الضباط الأحرار الأردنية فى الخمسينات.

وقد عبر أكثر من حزب وتنظيم من أحزاب المعارضة وتنظيماتها عن **تخوفه من عدم نزاهة الانتخابات فى ظل وزارة داخلية يرأسها مدير سابق للمخابرات،** كما عبر عن ذلك أيضاً عدد من الكتاب والمحللين السياسيين ، وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى التيار اليسارى ، وهو ماجعل وزير الداخلية يعلن أكثر من مرة من خلال الصحف ووسائل الإعلام بأن هذه الانتخابات سوف تتميز بالنزاهة.

ومضى بعض هؤلاء من أقسام المعارضة إلى أبعد من ذلك حين أعادوا إلى الأذهان ماتردد حول الانتخابات السابقة من تشكيك فى نزاهتها.

الجميع هنا ينظرون إلى حكومة الدكتور **عبد السلام المجالى** بوصفها حكومة مرحلية تنتهى مهمتها بانتهاء الانتخابات ، حيث ستضطر بعد ذلك إلى تقديم استقالتها ، وبعدها إما يعاد تشكيل وزارة برئاسة المجالى ، وهو ماﻻدليل عليه حتى الآن ، وإما يشكل رئيس وزراء آخر حكومة جديدة سيكون عليها التعامل مع البرلمان الذى لايعرف أحد الكثير عن تركيبته فى ظل قانون الصوت الواحد ، وكذلك فى ظل معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وماحدث خلال الفترة التى أعقبت توقيعها فى أكتوبر ١٩٩٤ ، حيث كان حادث إطلاق النار الذى قام به أحمد الدقامسة هو الأخطر فى هذا المجال وذلك بدليل التغيرات التى شهدها الأردن بعد إطلاق رصاصاته.

العرب

حزب البعث
خمسون عاماً على تأسيسه

رسالة دمشق من حسين العودات

احتفل حزب البعث العربى الاشتراكى بالذكرى الخمسين لتأسيسه (نيسان / ابريل ١٩٤٧) ، فأقيمت احتفالات فى مختلف المحافظات والمدن ، وكرست الصحافة ووسائل الإعلام معظم صفحاتها وبرامجها طوال أسبوع كامل لهذه الذكرى ، ونشرت تحقيقات وأجريت مقابلات مع بعثيين وأعضاء أحزاب أخرى ، وبذلت جهود كبيرة لإعطاء الاحتفالات مضمونا شعبياً وجماهيرياً ، والتعويض عن الحال الصعب الذى تعيشه السياسة العربية فى هذه الأوقات.

مرت مسيرة حزب البعث خلال الخمسين عاماً الماضية بعدة منعطفات تاريخية هامة ، أسهمت جميعها فى تشكيل تاريخه وبلورة مبادئه وإعطائه الملامح التى هو عليها الآن.

كانت بدايات حزب البعث على شكل أفكار سياسية وثقافية تدور فى أذهان مؤسسيه الأوائل فى مطلع الأربعينات ، خاصة وأن هؤلاء المؤسسين تأثروا بالثقافة الأوربية والتيارات السياسية الأوربية ، سواء بسبب دراستهم فى أوروبا أم لاحتكاكهم بالاستعمار الفرنسى وثقافته ، ونجد فى خطابهم فى ذلك الوقت بذور الفكر القومى الأوروبى ، والفكر الليبرالى ومبادئ الاشتراكية الديمقراطية وشيئا من الماركسية ،واستطاعوا نشر مبادئهم فى ثانويات دمشق التى كانوا أساتذة فيها ، وفى الجامعة السورية الناشئة ، وشكلوا تياراً ثقافياً هاماً ، يعتمد أساساً على المدرسين والموظفين والطلاب ، أسهمت الشروط الموضوعية التى كانت قائمة آنذاك بتسارع انتشار هذا التيار ، وساعد فى ذلك : التكوين القومى والاجتماعى للشعب السورى ، ونمو فئات جديدة فى أحشائه ، وتبلور بدايات بورجوازية وطنية صناعية ، وبدء تداعى السيطرة الإقطاعية فى الأرياف ، والصدمة التى بدأ يحدثها **الصراع العربى الصهيونى فى فلسطين وبوادر الكارثة** ، وتجذر الفكر القومى الوحدوى فى سوريا الذى كان يشكل تياراً كبيراً خلال أيام الاستعمار الفرنسى . وأدى ذلك كله إلى عقد المؤتمر التأسيسى لحزب البعث **فى ٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ باسم حزب البعث العربى** وبدأ الحزب منذ ذلك الوقت لعب دور هام فى الحياة السياسية السورية.

التحول النوعى الأول الذى واجهه حزب البعث العربى كان خلال مقاومته **للدكتاتوريات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩ -١٩٥٤**وخاصة **دكتاتورية أديب الشيشكلى** ، حيث أدت المواجهة إلى أمرين: الأول تصلب عود الحزب ، وزيادة خبرة مناضليه ، وتماسك تنظيمه ، وتنبهه


الرئيس حافظ الأسد


ميشيل عفلق

لأهمية الجيش فى حياة البلاد ، وأهمية التحالف مع الأحزاب الأخرى (الليبرالية والبورجوازية واليسارية) فى مواجهة الدكتاتورية العسكرية . والأمر الثانى وحدته **مع الحزب العربى الاشتراكى ،** الذى كان **يقوده أكرم الحورانى ،** ويتركز وجوده أساسا بين فلاحى محافظة حماة ، ونتيجة التوحيد صار اسم الحزب حزب البعث العربى الاشتراكى ، وصار هدف الاشتراكية لايقل أهمية لدى الحزب عن الهدف القومى ، وحدث تحول نوعى فى مبادئ الحزب ، ودمج النضال القومى بالنضال الاجتماعى (حسب تعابير الحزب وأدبياته) ، وصارت أهدافه متبلورة أكثر ، ودخلت جماهير الفلاحين والبورجوازية الصغيرة فى صفوف الحزب ، ثم اتسع الباب لدخول العمال فيما بعد . وبذلك استطاع حزب البعث الحصول على **(١٦) مقعداً نيابياً** فى انتخابات **١٩٥٤ من أصل (١٤٢) مقعداً** هى مجموع مقاعد المجلس النيابى ، وفى الوقت نفسه ركز على تطوع مناضليه فى صفوف الجيش ، وبعد أن انتصرت حركة التحرر الوطنى المصرية **عام ١٩٥٦** ونمت حركة التحرر العربية استطاع حزب البعث أن يشكل جبهة قومية تضم أكثرية فى المجلس النيابى ، وتشكل حكومة وتهيمن على الدولة ، مدعومة من الجيش ، ويبقى الأمر كذلك حتى قيام الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨.

حل حزب البعث نفسه فى سوريا أيام الوحدة ، واستأنف نشاطه بعد الانفصال ، ثم كان التحول النوعى الآخر عام **١٩٦٣ ، حيث تولى السلطة فى ذلك العام فى العراق (شباط - فبراير) وفى سوريا (آذار - مارس) ،** وبدأت مرحلة جديدة فى تاريخه تأثرت بالصراعات الداخلية (بين ماسمى يمين ويسار) ، وبطريقة إدارة الدولة ، والمضمون الاجتماعى لمبادئ الحزب ، والموقف من الديمقراطية والوحدة العربية ومن الأحزاب الأخرى ، وقد عبرت هذه الخلافات عن نفسها بانشقاقات وصراعات كانت دموية أحيانا ، سواء بالعراق أم فى سورية ، فسقط حكمه فى العراق ، **وتولى (اليسار) السلطة فى سوريا عام ١٩٦٦** ،وتبنى سياسة أكثر راديكالية عبرت عن نفسها بسلسلة من التأميمات وتعميق تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ، وإحلال المنظمات الشعبية المهنية محل مؤسسات المجتمع المدنى ، وحزب البعث محل الأحزاب الأخرى ، وتمتين التحالفات مع حركات التحرر ومع البلدان الاشتراكية.

الانعطاف الهام الأخير ، كان عام ١٩٧٠ بعد قيام الحركة التصحيحية داخل حزب البعث **بقيادة الرئيس الأسد ،** والتى أدت إلى نمط من الاستقرار فى منطلقات الحزب وسياساته على الصيغة التى نراها الآن.

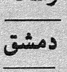
لعل حزب البعث العربى الاشتراكى ، وهو من أقدم الأحزاب العقائدية العربية ، هو أيضا أكثرها تأثيراً فى الحياة السياسية العربية خلال النصف الثانى من هذا القرن ، ومازال للحزب تنظيمات فى معظم الأقطار العربية رغم الانشقاقات والخلافات العقائدية والسياسية ، ورغم تعقيدات الحياة السياسية العربية ، والتغيرات الحاسمة التى جرت فى العالم.

نشاط يحرك

الحياة الثقافية

إن فقر الحياة الثقافية السورية ، وعزوف المثقفين وغير المثقفين عن متابعة المحاضرات والندوات التى تعقد عادة فى المراكز الثقافية خلال العام (وماأكثرها) وذلك لشكهم بجدية معظمها ومصداقيته ، وعدم وجود مجلات ثقافية (عامة أو متخصصة) باستثناء **(مجلة المعرفة الشهرية التى تصدرها وزارة الثقافة ،** وبعض المجلات التى تصدر عن اتحاد الكتاب والتى لايقرأها أحد)، وضيق هامش الحريات تجاه الرأى الآخر فى هذه المحاضرات ، وندرة المنابر التى تستوعب الأراء جميعها ، وشعور الناس بالحاجة الماسة لمناقشة قضاياهم بأكثر مما تتداوله الصحف ووسائل الإعلام (**وجميعها رسمية)** . إن هذا كله جعل الأسبوع الثقافى الذى يقيمه **قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بجامعة دمشق فى نيسان (أبريل)** من كل عام تظاهرة ثقافية هامة ، ومدار نشاط وحوار وحراك ثقافى بسبب أهمية المحاور المطروحة للحوار خلال الأسبوع وتنوعها ، واتساع هامش الحريات فى التعبير والنقاش خلال المحاضرات والندوات ، وبسبب دعوة مفكرين ومثقفين عرباً من البلدان العربية ومن الجامعات الأوروبية والأمريكية ، وجعل الدعوة لحضور المحاضرات والندوات عامة ، ولذلك يحضر مشاركون ومستمعون من مختلف التيارات الثقافية والسياسية والاجتماعية ومن مختلف الأحزاب والأجيال ، حتى ليكاد الحاضرون يمثلون الشعب السورى بكل فئاته وطبقاته وتنوعاته الثقافية والاجتماعية ، فترى بين الحاضرين أعضاء مكاتب سياسية للأحزاب السورية إلى جانب المثقفين وأساتذة الجامعات وطلابها ، وموظفين ورجال دين وعمال وغير ذلك وهذا مايجعل الحوار يمتد ساعات أحياناً بعد انتهاء المحاضرة بين الحضور والمحاضر ، حواراً حياً وديمقراطياً يغرى الجميع بمتابعته وبالحضور المبكر فى اليوم الثانى لحجز مقعد قبل امتلاء القاعة على كبرها ، وهى مدرج من أكبر مدرجات كلية الاداب، ويزيد الأمر حيوية أن الدعوة عامة كما أشرت.

أسبوع هذا العام هو **الأسبوع الرابع ،** عقد فى الفترة **بين (٥ -١٤ نيسان / أبريل)** ، ودعى إليه محاضرون من مصر (**المستشار محمد سعيد العشماوى ،** وكان دعى **الدكتور رفعت السعيد فى العام الماضى)** و من لبنان والأردن



رسالة دمشق



محمد سعيد العشماوى



د. رفعت السعيد

وفلسطين ، ومفكرون ومثقفون عرب أساتذة بالجامعات الفرنسية وجامعات الولايات المتحدة ، فضلاً عن المحاضرين السوريين من داخل الجامعة ومن خارجها ، ومن أهم المواضيع التى تم تناولها: الهاجس الأساسى فى الفكر العربى، الديمقراطية والشورى ، مسائل التراث ، أزمة الثقافة العربية ، جدلية التقدم والتخلف ، تجديد الفكر الإسلامى ، التيارات الأيديولوجية العربية ، الدولة والمجتمع المدنى ، العولمة ، الفئات الهامشية فى المجتمع العربى وغيرها من المواضيع .

ومن المحاضرين **محمد سعيد العشماوى ، حليم بركات ، جورج طرابيشى ، فيصل دراج ، صادق جلال العظم ، حامد خليل ، أحمد برقاوى ، خضر زكريا ، موسى وهبه ، عادل العوا ، عبد الله حنا ، عبد الرحمن منيف ، أحمد ماضى ، سمير حسن ، طيب تيزينى ، صالح شقير وغيرهم.**

ألقى الدكتور أحمد ماضى الأستاذ فى الجامعة الأردنية ورئيس الجمعية الفلسطينية العربية ، محاضرة حول(الشورى والديمقراطية فى الفكر العربى الحديث) ناقش فيها مواقف الجماعات الاسلامية من الديمقراطية ، خاصة أنهم ينطلقون من أن السيادة للشرع وليس للشعب ، وقال إن الشورى وردت فى القرآن مرتين فقط ، وهى تعنى المشورة وليس السلطة ، وأشار إلى أن محاولات بعض الإسلاميين المزاوجة والمقاربة بين الشورى والديمقراطية هى محاولات خادعة ، لأنهم يرون فى الأساس أن الديمقراطية نظام سنه الإنسان بوحى من عقله الناقص ، وأن فصل الدين عن الحياة ، يعنى إقامة النظام السياسى على غير الشرع وبالتالى فان هذا يؤدى إلى خضوع المسلمين لنفوذ الكفر وتطبيق أحكام الكفر عليهم وجعل دارهم دار كفر وبنظرهم فان الدولة الإسلامية ، لاتسمح بتبنى مفهوم الديمقراطية ، لأنه غير منبثق عن العقيدة الإسلامية ، وأن السيادة يجب أن تكون للشرع فقط ، قبل الناس بذلك أم لا ، وأن أى تكتل على أساس قومى هو حرام وعلى الدولة محاربته ، وأورد أمثلة على لسان قادة الحركات الإسلامية تؤكد هذا المعنى بدرجات متفاوتة وأشار فى هذا المجال ، إلى **تشدد عز الدين النبهانى** واعتدال **اسحاق الفرحان (الأردن) وإلى تأكيد (على بالحاج) الجزائر.** كفره بالدكتاتورية والديمقراطية لأنها عقائد من الغرب وإلى ليبرالية **راشد الغنوشى** ورأى أن الجماعات الإسلامية تنظر إلى الديمقراطية كشرك بالله وترفضها ، وهى بذلك تعمل لإعادة إنتاج حكم السلاطين .

من المحاضرات ، تلك التى **ألقاها الباحث جورج طرابيشى ، حول الفلسفة وجدلية التقدم والتخلف ،** والتى أشار فيها خاصة إلى أن اشتغال العقل فى الإسلام الأول أدى إلى عظمة الإسلام الأول ، ولكن انعكست الاتجاهات فيما بعد ، فطرد العالم الإسلامى العقل وبدأ يدخل فى ظلام القرون الوسطى ، بينما أعاد العالم المسيحى اكتشاف دور العقل بفضل العقل الإسلامى الأول عن طريق الاتصال بالحضارة العربية الإسلامية ، وأدخل علم الفلسفة إلى حقل علم التفكير فبدأ يتقدم ، وهكذا حدث التفاوت فبدأ الغرب متأخرا وانتهى متقدما ، وبدأنا متقدمين وانتهينا متأخرين ، وإذا أردنا التقدم لابد أن نعيد للعقل اشتغاله وتحريره من ضغط النصوص المتراكمة ، وتحرير النص من النصوص الآسرة له .

حاضر الدكتور **طيب تيزينى** حول أزمة الثقافة العربية فرأى أن ماأصبحت عليه الأزمة الثقافية العربية يكمن فى الحامل الاجتماعى لهذه الثقافة ، وهذا الحامل تمثل خصوصاً فى الفئات الوسطى منذ بداية القرن العشرين وحتى بداية السبعينات (عصر النفط) حيث كانت هذه الفئات قوة هائلة ، إلا أنها بدأت تتصدع وأصيبت بنكسة هائلة لم تسمح لها بعد ذلك أن تمارس دورها كحامل اجتماعى للثقافة العربية ، وأن هذه الفئات الوسطى التى اتسمت باليسر الاقتصادى والاستنارة العقلية ، تجد نفسها الآن مرغمة على الهبوط باتجاه الأدنى ، ودعا إلى ثقافة عربية جديدة فى موقع عملية البناء الجديدة ينجزها العقلانيون المستنيرون الذين يلحون على التنوير والعلمانية والديمقراطية وعلى قيمها الإيجابية.

استقبل **المستشار محمد سعيد العشماوى استقبالا** حاراً ، واضطر منظمو الأسبوع إلى نقل مكان المحاضرة إلى أكبر مدرجات الجامعة لتستوعب الحضور ، ورغم ذلك لم يتسع المدرج وكان الحضور متنوعا ومتلهفاً ، ورحب الدكتور صادق جلال العظم رئيس قسم الدراسات الفلسفية الاجتماعية بالمستشار العشماوى فدعاه (قاضى القضاء والمجتهد القانونى الكبير وصاحب المؤلفات المشهورة فى قضايا الفكر العربى الاسلامى المعاصر وشئونه وشجونه ، وهو ليس مستشاراً ومجتهداً قانونيا كبيراً وشهيرا فحسب بل هو أيضا علم من أعلام الفكر العربى - الإسلامى المعاصر الذى بهرتنى عقلانيته الصارمة ، ووضوحه الصارخ وجرأته التجديدية الصريحة وأسلوبه المباشر ، الذى لايلف ولايدور حول أى من موضوعاته بالاضافة إلى أطروحاته التقدمية والمتقدمة على كل ماعداها فى الساحة وتنويريته التى لالبس فى استيعابها الكامل لظروف العصر وشروط الاستمرار فيه على مشارف القرن الجديد . لذا لاغرابة فى أن تكون أعماله ودراساته ومؤلفاته قد أثارت ماأثارت من سجالات وردود ودفاعات وتعقيبات كاسرة بذلك الجليد ، حاقنة موضوعاتها بأنواع من الحيوية والنشاط والتجدد والحركية لم تشهدها تلك الموضوعات منذ وقت طويل).

ولم يخيب المستشار العشماوى آمال الحاضرين ، فاستفاض بطرح قضية الاجتهاد وفهم النص ، ومعنى الحاكمية ، والشورى والجبرية ، وقضايا خلق القرآن والفكر المعتزلى ، والردود عليه ، وقضايا الفلسفة الإسلامية والاجتهادات المتنوعة ، والمذاهب وغيرها ، وشهدت محاضرته أسئلة وحوارات ساخنة وحياة وحيوية استثنائية ، طاولت مدتها ثلاث ساعات .

يرى المثقفون السوريون أن هذا الأسبوع الثقافى السنوى من أهم النشاطات الثقافية فى سوريا طوال العام ، ولذلك ينتظره الجميع.

العرب

**

كانت الجرافات الاسرائيلية قد بدأت العمل فى «**جبل أبو غنيم**» جنوب شرقى القدس لبناء مستوطنة جديدة هناك حين افتتح **المؤتمر القومى العربى** أعمال دورته السابعة فى الدار البيضاء على شاطئ الأطلسى، بحضور مائة وستة وعشرين مشاركا من الساسة والنقابيين والمثقفين جاءوا من كل أرجاء الوطن العربى، ليناقشوا «حال الأمة» فى لحظة حالكة من تاريخها الحديث، ويصدروا بعد مناقشات حامية دارت ليومين كاملين بيانا إلى الأمة يحمل البصمات الطيبة لنفر من المخلصين للمشروع القومى الحضارى .كان بعضهم قد تولى مواقع رفيعة فى السلطة فى بلاده، وأطل الآن على المشهد العربى من خارجه.

المؤتمر القومى العربى:

دعوة للمصالحة مع الأنظمة الحاكمة

وتأجيل قضية حرية الفكر والاعتقاد وقضايا المرأة

رسالة الدار البيضاء

فريدة النقاش

وكأن المؤتمر القومى العربى على موعد مع القدر كما يقولون ، فقد تزامن اختتام المؤتمر السادس فى بيروت عام ١٩٩٦ مع بدء عملية **عناقيد الغضب** العدوانية الصهيونية على لبنان شعبا ومقاومة ودولة وبنى اقتصادية، ويبلغ ذروة ارهابه **بمذبحة قانا** ،ليجد نفسه أمام ذروة جديدة فى ١٩٩٧ ، **وهو العام الذى تحتفل فيه الحركة الصهيونية باكتمال قرن على مولدها وتحقق مشروعها على حساب الشعب الفلسطينى والأمة العربية كلها** ،وبات ممنوعا على العرب أن يتوحدوا كما قال الرئيس الجزائرى السابق **أحمد بن بللا** في جلسة الافتتاح ،والذى خالف التيار السائد حين قال: «أنا لست مع النظرة التشاؤمية لما يجرى فى الجزائر مؤكدا أن هناك أياد فرنسية تلعب حتى لا تقف الجزائر على قدميها..».

وقد أجمع المتحدثون فى جلسة الافتتاح على أن عملية التسوية الراهنة قد فشلت، وعلى حد تعبير البيان الختامى فانها على أى حال «**لن توقف حركة الصراع المصيرى بين الأمة وأعدائها ، ولن تكون فى ظل موازين القوى الراهنة أكثر من محاولة جديدة من محاولات الافتئات على حقوق الأمة الثابتة ،والسعى للاستفراد بأقطارها وتفتيت مجتمعاتها، ومصادرة دورها التاريخى وتشويه رسالتها الانسانية**».

وكان المؤتمر قد انقسم إلى أربع لجان «الأمن القومى العربى- العلاقات العربية ، التنمية العربية، المجتمع والدولة».وفى هذه اللجنة الأخيرة دارت مناقشات واسعة كشفت عن عمق الهوة بين الرؤى المتباينة حول الدولة التى يحلم القوميون التقدميون ببنائها، وإن اتفق الجميع على الديمقراطية كمحور رئيسى مع دعوة للقبول بالعالمية كمرجعية فى ميدان حقوق الانسان حتى ينهض المجتمع،**فليست هناك مجتمعات عربية حرة** كما قال المناضل التونسى«**أحمد بن صالح**» ،وعلينا أن نكافح من أجل قيام هذه المجتمعات ولا فائدة من أن نتهم الاستعمار.

بينما أكد البيان الختامى فى تشخيصه لعوائق الانتقال إلى الديمقراطية على مجموعة من العناصر أهمها .. «تأسيس النخب العربية الحاكمة لشرعيتها على غير أساس من الرضا الشعبى، وتسلط السلطة المركزية على مؤسسات المجتمع المدنى وافتقاد هذه المؤسسات ذاتها لآليات الممارسة الديمقراطية وتآكل الطبقة الوسطى بصفة عامة **واستغلال الخصوصية فى تبرير انتهاك حقوق الانسان** والتماهى بين مفاهيم الدولة والسلطة والفرد على نحو حال دون تطور الدولة الوطنية العصرية ، وأدى إلى احلال البيروقراطية محل الارادة السياسية للدولة **وارهاب المثقفين واغرائهم بالعمل كأبواق للسلطة..**»

بينما استبعد التغيير كآلية انتقال أكد المؤتمر على أهمية عدد من الآليات الأخرى لتأمين عملية الانتقال إلى الديمقراطية فى البلدان العربية «**من أهمها آلية الوفاق والحوار الوطنى بين السلطة والمعارضة** ولا سيما فى الساحات التى تشهد مواجهات حادة بين الطرفين مع وجوب مأسسة هذا الحوار والاسترشاد بالخبرات الايجابية..».

وكان المؤتمر يسترشد فى صياغته لهذا المطلب باجواء الوفاق الوطنى فى المغرب ، الذى يستعد لانتخابات عامة سوف تنعكس عليها روح المصالحة العامة بين الملك وأحزاب المعارضة والتى تعرض واحد منها-**هو منظمة العمل الديمقراطى الشعبى**- لانقسام كبير تأسس على الموقف من هذه المصالحة.

وكانت هذه القضية موضوعا للجدل بسبب ما **تنطوى عليه الدعوة من تناقضات**، خاصة وأنها قد أنطلقت بعد أن شهدت بعض الساحات العربية عمليات تزوير فاضحة للانتخابات استهدفت تقزيم أى معارضة والزامها حالة الدفاع عن النفس والحيلولة بينها وبين الوصول إلى الشعب.

ولكن طبيعة تكوين المؤتمر وميله العام لمصالحة المتناقضات جعلته عاجزا عن التوغل فى عمق القضية المطروحة، ومناقضة نفسه وبيانه العام حول عدم شرعية النخب الحاكمة، ثم اغفال الفساد المعمم والمنظم فى الوطن العربى وحتى فى السلطة الفلسطينية الوليدة.

ولعله كان من الأجدى أن «تصارح» حول امكانيات مثل هذه المصالحة الطوباوية. إذ تبدأ المصالحة الداخلية العربية بالمكاشفة أولا والتى تفضح الفساد، الذى أصبح أحد الأدوات الثابتة فى الوطن العربى لاعادة تقسيم الثروة لصالح كبار الأغنياء، وتأييد السلطة التابعة بهذه الدرجة أو تلك للمعسكر الامبريالى واغلاق الباب أمام التداول ، وفتح السبل أمام الانفجارات الشعبية العنيفة التى سدت أمامها سبل التطور الديمقراطى وعنوانه التداول.

كذلك القوانين المقيدة للحريات والممارسات القمعية التى تزداد شراسة فى الوطن العربى بالاضافة للفقر والأمية أدت إلى اتساع قاعدة المهمشين ليصبحوا بالملايين. والمهمشون لا يشاركون فى الحياة السياسية التى اقتصرت على نخبة ضيقة مما أدى إلى ركود الحياة السياسية فى غالبية البلدان.

المصالحة الأولية التى لابد أنها من وجهة نظرى سوف تستثنى السلطات المعدومة الشرعية والفاسدة والتى لابد أن يكون تغييرها هدفا للنضال الديمقراطى، هذه المصالحة الأولية هى بين الشعب من جهة والمؤسسات السياسية الشعبية -بين قوسين- لأنها ترفع شعارات وتعجز غالبا عن الوصول للشعب.

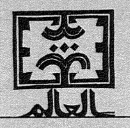
إن مجمل السياسات القائمة هى التى أدت بنا إلى الوضع الفاجع والتابع الذى نعيشه، ولا يستقيم اذن أن ندرج السلطات القائمة فى مشروع للمصالحة ، إذ لا أرضية واقعية لمثل هذا المشروع ولا منطق صحيح. إن الطريق الآخر طويل وملئ بالعقبات والتصحيحات ولكنه ليس أطول من ذلك الذى قطعناه فى ظل السلطات القائمة لنصل إلى ما نحن فيه.

وفى سياق هذه الدعوة للمصالحة الشاملة تجاهل المؤتمر فى بيانه الختامى المطالب المتواضعة لعدد محدود جدا من النساء شاركن فى أعماله، واختزل مجموعة من التوصيات حول وضع المرأة ومكانتها التى تتردى فى الوطن العربى إلى الدعوة «لازالة كافة العقبات التى تحول دون ممارسة المرأة لحقوقها السياسية..».

وكأن ما تنادى به الحركة النسوية الديمقراطية هو مجرد حقوق سياسية تنص عليها فعلا غالبية الدساتير.

ومن الواضح أن المؤتمر كان يغازل فى هذا الصدد الحركات الاسلامية التى يعد العدة لعقد مؤتمره الثانى معها فى ديسمبر القادم،دون أن يكون هناك اتفاق حول مفاهيم أساسية من ضمنها وربما على رأسها الموقف من المرأة ، والموقف من حرية الفكر والاعتقاد، وهما الموضوعان الشائكان فى فكر غالبية الجماعات الاسلامية التى يتحالف معها المؤتمر القومى العربى، الذى يرفع شعارات **العقلانية والعصرية والاصالة والتجديد والديمقراطية والعدالة الاجتماعية**، ويلتقط الاسلاميون مفهوم الأصالة ليحولوه غالبا إلى امرأة لابد من مراقبتها وانتقاص حقوقها باسم هذه الأصالة، بينما يصادرون حريات المفكرين المجتهدين حتى من داخل الفكر الاسلامى نفسه.

وتقبل بعض القوى القومية والتقدمية بهذه الوضعية على أساس مغلوط وهو أن ترتيب الأولويات فى قضية تحرير الأرض وصد الهجمة الصهيونية الأمبريالية يقتضى تأجيل قضية المرأة وحرية الفكر معا!!.



بعد ٦ أعوام من انتصارها النهائى

الرأسمالية الأمريكية تحاول

إنقاذ نفسها.. من نفسها!!

خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع بين شهرى مارس وأبريل الماضيين بدت أسواق الأوراق المالية (البورصات) فى الولايات المتحدة فى حالة كان أدق وصف لها أشبه ما تكون بلعبة «**الرولر كوستر**» فى مدينة ملاهى.. وهى تلك العربات الصغيرة التى تندفع على قضبان لارتفاع كبير ثم بعد أن تصل إلى منطقة الذروة تهبط باندفاع أشد ومثير للفزع إلى النقطة الدنيا.. ولا تلبث أن ترتفع لتهبط بالطريقة نفسها وسط صراخ يختلط فيه الخوف بالبهجة(..).

فى الحالتين هناك نشاط محموم يتمثل فى اقبال على الشراء برفع أسعار الأسهم والسندات والأوراق المالية يعقبه اندفاع إلى البيع يهبط بهذه الأسعار وبالتالى بالقيمة المالية لهذه الأسهم والأوراق . وبطبيعة الحال فان الشراء المحموم هو أيضا بيع محموم. فهما وجهان لعملة واحدة داخل السوق.

لكن المثير للدهشة حقا أن هذا التذبذب الحطى خلال هذه الفترة القصيرة حدث- ولا يزال من المتوقع أن يحدث -بينما كل التأكيدات من الحكومة ورجال المال والخبراء الاقتصاديين تشير إلى أن الاقتصاد الأمريكى فى أحسن أحواله. وأن ما يحدث ليس سوى حساسية «السوق» ازاء قوة الاقتصاد وما قد تجلبه من «تضخم» .. والتضخم يعنى رفع أسعار الفائدة فى البنوك .. ورفع أسعار الفائدة فى البنوك يعنى**ترك الاستثمار فى الأسهم والسندات (بما تنطوى عليه من مخاطرة) إلى الاستثمار فى البنوك وهو أكثر ثباتا.**

رسالة واشنطون

سمير كرم

لكن جنبا إلى جنب مع هذه التأكيدات عن قوة الاقتصاد الأمريكى وأدائه الممتاز هناك مخاوف لدى بعض الخبراء من احتمال حدوث كارثة اقتصادية .. فلا يعود الأمر مجرد «**رولركوستر**» يعلو ويهبط إنما يتحول إلى سقوط مدو، أى إلى ركود اقتصادى وخسائر بالمليارات وإفلاسات بلا حصر.. على غرار ما حدث فى أكتوبر عام **١٩٨٧** ، وربما -وهذا أخطر كثيرا -على غرار ما حدث فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الحالى. وقتها وقعت واحدة من أسوأ كوارث «الانهيار» الاقتصادى فى تاريخ النظام الرأسمالى الحديث . وقتها كان المخرج الوحيد الذى وجده الرئيس الأمريكى وأفلت آنذاك من قبضة تلك الأزمة التى جعلت الدولار يفقد قيمته إلى حد أن كميات منه كانت توزن فى الميزان بدلا من اضاعة الوقت فى عدها- **هو كبح جماح القطاع الخاص وتوسيع سلطة ونشاط الحكومة والقطاع العام وتوفير أول نظام للتضامن الاجتماعى (التأمينات الاجتماعية) للطبقة العاملة الأمريكية.** وهو شئ لم يغفره لروزفلت حتى الآن غلاة أنصار السوق والاقتصاد الحر، ولا يزالون يتحدثون عنه فى عداد الاشتراكيين وحتى فى عداد الخونة.

ولا يمكن فصل الأوضاع الاقتصادية الراهنة بأى حال عن حالة« **غطرسة النصر**» التى استبدت بالنظام الأمريكى ، ليس فقط كنظام سياسى أو استراتيجى ، بل

النظام الرأسمالي في أمريكا
في مواقع الهجوم
خارجيا..
وداخليا
في موقع الدفاع حتى أمام ممثليه

كنظام اقتصادى واجتماعى منذ انهيار الدولة السوفياتية ومؤسساتها وتوابعها. فقد خرجت مئات الكتب والاف التقارير وعشرات الالاف من المقالات والتحليلات خلال السنوات منذ بداية التسعينات تعتبر أن **نهاية الدولة السوفياتية هي انتصار نهائي للرأسمالية وتأكيد بأنها النظام الواحد الذي يصلح للتنمية والتقدم فلا بديل عنها.** والنظام الآخر خسر المعركة إلى الأبد. وفي ظل هذا الجو المحموم كتب الدبلوماسي الأمريكي كتابه الشهير «نهاية التاريخ»، **فالتاريخ انتهى لأن الصراع التاريخي والطبقي انتهى لصالح الرأسمالية.**

وفي ظل هذا الجو المنتشى بالنصر خرجت الولايات المتحدة تعلن أنها ليست فقط الدولة الأعظم الوحيدة ، بل إنها القوة الاقتصادية الوحيدة القادرة على قيادة العالم، أي فرض مصالحها عليه.. فرض مصالح الشركات الأمريكية على طول الخط في وجه أي مقاومة أو منافسة. وبدأت لتأكيد ذلك تصدر تشريعات وقوانين لم يعرف لها نظير في زمن وجود «القوتين الأعظم» كان أشدها اثارة للخلافات وتهديدا بتحول هذا الخلافات إلى صراعات القانون الذي أصدره الكونغرس الأمريكي في أواخر العام الماضي والمعروف الآن باسم **«قانون هيلمز -بيرتون»** ،وهما عضوان في مجلس الشيوخ صاغاه وتبنياه حتى أقر في الكونغرس .والقصد من هذا القانون **الزام الدول الأجنبية -بما فيها حلفاء أمريكا في أوروبا وكندا واليابان -بعدم الاستثمار في بلاد محددة تريدها أمريكا أن تستثمر فيها لذرائع مختلفة : كوبا وايران وليبيا.** ولضمان انصياع الحلفاء لهذا القانون فانه نص على مقاطعة ومعاقبة الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها- منتهكة القوانين الأمريكية -في أي من هذه البلدان الثلاث .

تجاوزات النظام منذ الانهيار السوفيتي خلقت أوضاعا تنذر بالخطر اقتصاديا واجتماعيا

وكمثال آخر خرجت الولايات المتحدة تملي شروطها التجارية على منافسيها بصورة لم يسبق لها مثيل وتمارس في ذلك **ضغوطا بعد استخدامها مخالفا لحرية التجارة، بل مناقضا لنظام الاقتصاد الحر** . فعلت ذلك مع اليابان **ومع الصين** ومع البلدان الآسيوية ذات التجربة الاقتصادية الخاصة التي يطلق عليها وصف **«النمور الآسيوية»** إشارة إلى منافستها الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية للولايات المتحدة.

وهكذا بدا أن الرأسمالية الأمريكية بالتحديد هي المنتصر الأكبر والنهائي .. وأن على كل الأنظمة الأخرى أن ترضخ لهذه الحقيقة .. بما في ذلك النظم الرأسمالية الأخرى في أوروبا وكندا واليابان حيث نظام السوق مطعم بأفكار اشتراكية -اجتماعية بدرجة أو بأخرى . وحيث القطاع العام لا يزال يؤدي دورا. وهو عكس التيار الذي يسود الآن في الولايات المتحدة ، خاصة منذ سيطرة اليمين الجمهوري-ممثل مصالح قطاع الأعمال الكبرى والمؤسسات العملاقة- على مجلس الكونغرس.

وهنا تظهر المفارقة الخطيرة التي يعد تذبذب أوضاع الأسواق المالية مجرد جانب واحد من جوانبها.

إن الرأسمالية الأمريكية التي تواجه العالم الآن- وقد أصبح عالما كله **حلفاء وأصدقاء وتابعين** عدا استثناءات قليلة ربما تنحصر في الدول المدرجة على قائمة الارهاب (**ايران -سوريا -ليبيا- كوبا- كوريا الشمالية -العراق**) في محاولة لفرض هيمنتها وقواعدها عالميا ،تجد نفسها أكثر من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أمام تحديات داخلية لا يمكن تجاهلها ولا يمكن اخفاؤها عن العالم الخارجي.

ذلك أننا إذا تركنا جانبا دلالات عدم الاستقرار في الاسواق المالية الأمريكية نجد شواهد عديدة على ما هو أبعد كثيرا من مجرد عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية -وبالتالي الاجتماعية للشعب الأمريكي ، باستثناء **الفئة الأكثر ثراء التي تتمثل في نسبة لا تتجاوز خمسة بالمئة من الأمريكيين.**

ولنتأمل قليلا في الأرقام التالية(وهي تستند جميعا إلى الاحصاءات الرسمية):

* بين ١٣٧ مليونا يمثلون القوى العاملة -الأمريكية.(أي الذين لا يدخلون في احصاءات البطالة) هناك **٣٨ مليون أمريكي يعملون بعض الوقت** ، أي أنهم لا يشغلون وظائف ثابتة ولا يحصلون على دخل كامل.

* هناك **أيضا ٣٥ مليون أمريكي ضمن القوى العاملة يعملون وقتا كاملا ، ولكنهم يحصلون على أجور تكفي لاعاشة أسرهم** .من هنا ظاهرة وجود أمريكيين مشردين بلا مأوى ومعهم زوجاتهم وأطفالهم ، وان كانوا يعملون في وظائف ثابتة ، فان أجورهم لا تسمح لهم بدفع ايجارات لمسكن يؤويهم وأفراد أسرهم(..).

***هناك على الأقل ٤٣ مليون أمريكي -بعضهم يعمل وقتا كاملا**

٧٨ مليون مواطن أمريكى بين البطالة والبطالة المقنعة والتشرد والسجون

وبعضهم بعض الوقت- لايملكون أى تأمين صحى لهم أو حتى لأطفالهم- . وذلك ناتج أيضا من أن أجورهم لا تتحمل دفع أقساط التأمين الصحى التى ترتفع سنويا بمعدل يفوق ثلاثة أمثال معدل التضخم.

* **ثم هناك العاطلون -باعتراف الاحصاءات الرسمية -ونسبتهم إلى القوى العاملة حتى الآن ٥ر٧ بالمئة، أى أن عددهم ٧ر٤ مليون نسمة.** ولأن الحكومة الأمريكية تعتبر أن هؤلاء، فقط هم العاطلون فانها سعيدة بتأكيد حقيقة أن نسبة البطالة فى أدنى مستوى لها منذ أوائل الثمانينات . مفضلة أن تعطى ظهرها للأرقام المذكورة فى الفقرات السابقة،مع أنها أرقامها الرسمية(..).

* هناك بالاضافة إلى هؤلاء **٧ ملايين أمريكى آخرين اجبروا على قبول التقاعد المبكر** (حيث تنخفض دخولهم إلى ما دون ربع ما كانت عليه عندما كانوا فى وظائفهم).

* **هناك داخل السجون الأمريكية أكثر من خمسة ملايين أمريكى،** بين محكوم عليهم وآخرين قيد المحاكمة أو رهن التحقيق. وهذه أعلى نسبة للسجناء إلى تعداد السكان فى العالم. وقد تجاوزت فى السنوات منذ ١٩٩٠ النسبة التى كانت سائدة فى جنوب افريقيا قبل سقوط حكم العنصريين البيض.(ونود التأكيد هنا أن الحديث هو عن نسبة السجناء إلى تعداد السكان وليس على عددهم).

ويبلغ معدل الزيادة فى ،السجون فى أمريكا الآن حدا يفوق كل بلدان العالم فقد زادوا بنسبة ٤٠ بالمئة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٦.

ونتيجة لهذا فان إجمالى النفقات الحكومية فى مجال الجريمة والمجالات المتعلقة بها(القضاء- السجون- أجهزة التحقيق- الشرطة .. الخ) تمثل نسبة ٧ بالمئة من حجم الاقتصاد الأمريكى،وهى نسبة تزيد قليلا عن الانفاق على التعليم.

ونتيجة لهذا فان ظاهرة «**خصخصة السجون**» بدأت تأخذ طريقها إلى كثير من الولايات وبموافقة الحكومة الاتحادية الأمريكية . ونتيجة للخصخصة فان السجون بدأت تتحول إلى مشروعات للاستثمار الخاص، وبتعبير آخر فان **السجناء أصبحوا يسخرون فى العمل لصالح شركات القطاع الخاص التى تتولى بدلا من الحكومة عبء حراستهم وضمان الأمن فى تلك السجون ، وإبعاد المجرمين عن المجتمع(..).**

ولا تعدو هذه الأرقام والنسب أن تكون أمثلة عامة لتجنب التفصيلات الكثيرة التى لا يتسع لها المجال.. لكنها هذه الأمثلة- كافية بحد ذاتها للتساؤل.

من المسئول عن وصول الأوضاع فى المجتمع الأمريكى، رغم الثراء، والقوة والفوز المظفر على «النظام الآخر»؟ أليس هو النظام الرأسمالى بالتحديد ؟ أليس هناك خطأ كبير وجسيم .. على الأقل «فى التطبيق».

والأرقام السابقة لا تحكى عن الوجه الاجتماعى الكثير، ليس فيها شئ عن الشروط القاسية التى أصبحت تفرض على العاملين من جانب الشركات ، بما فيها **الحد من زيادة أجورهم ، بما فيها ارغامهم بوسائل بالغة القسوة على العمل أكثر بأجور أقل**(وهو ما ردده كثيرا الرئيس كلينتون فى خطبه الانتخابية .. ثم نسيها مرتين: مرة بعد فوزه الأول عام ١٩٩٢ ومرة ثانية بعد فوزه فى عام ١٩٩٦).

وبما فيها سياسة «التحجيم» التى تتلخص **فى زيادة الأرباح عن طريق خفض العاملين** باعتبار أن الأجور هى البند الذى يبتلع الكثير من إيرادات الشركات بل الأحرى لأن الأجور هى البند الذى يسهل على أصحاب الشركات الاجتزاز منه.

لهذا فان العامين الأخيرين شهدا صعودا كبيرا فى حالات لجوء العاملين- سواء كانوا من الطبقة العاملة الصناعية أو من المهنيين والفنيين-إلى أسلوب الاضراب . مع أن التجربة التاريخية للحركة العمالية الأمريكية- تبرهن على أن اللجوء للاضرابات لم يكن ابدا وسيلة عملية تحقق نتائج للعاملين فى مواجهة قوانين ومؤسسات تكتل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات مع الشركات ضد العاملين على طول الخط وفى أقسى الظروف.

ولعل وجود **اتحاد عام للعمال الأمريكيين** جديد فى قياداته وتوجهاته إلى حد جعله هدفا لهجوم كل قطاعات الرأسمالية وممثليها وكتابها يشكل عامل تشجيع للنقابات على اللجوء لأسلوب الاضراب .. ولكن من المؤكد أن اللجوء لهذا الاسلوب هو فى الاساس انعكاس لعمق مشاعر الظلم لدى العاملين وأحيانا انعدام الحيلة فى مواجهة أساليب الشركات.

والتطور الجدير بالتسجيل عند رصد التحدى الذى تواجهه الرأسمالية الأمريكية

ملياردير أمريكي يقول: غياب الكوابح عن الرأسمالية الأمريكية خلق حالة من عدم الاتزان

في الداخل ، بينما هي تستعرض عضلاتها مدعومة بالحكومة الأمريكية في الخارج- هو تصاعد الانتقادات ضد الرأسمالية والرأسماليين مباشرة داخل أمريكا.

ولست أعني تصاعد هذه الانتقادات من جانب اليسار الأمريكي ، فهذه ظاهرة مستمرة ، لم تنقطع في أي وقت منذ منتصف القرن الماضي ، لم تنقطع حتى حينما كانت أسلحة «المكارثية» مصوبة إلي صدور اليساريين وحتى الليبراليين في أوائل الخمسينيات ، كما لم تنقطع بعد أن أعلنت الرأسمالية الأمريكية انتصارها النهائي بسقوط دولة السوفيات، وحتى عندما قال بعض أنصارها أن وجود أحزاب شيوعية ويسارية لم يعد له مبرر أو أنه أصبح أضحوكة.

انما أعني تصاعد الانتقادات ضد «ممارسات» و«تجاوزات» الرأسمالية الأمريكية من جانب من هم بحكم انتماءاتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية من المدافعين عن النظام الرأسمالي. أعني -اذن- **تصاعد الانتقادات من جانب الذين يريدون انقاذ الرأسمالية من نفسها**بعد كل ما ارتكبته وترتكبه في المجتمع الأمريكي من «أخطاء» أو «جرائم» لا يمكن السكوت عليها لأنها «ليست من فلسفة الرأسمالية أو من قيمها في شئ».

على سبيل المثال أيضا .. ولا أملك إلا أن أضرب أمثلة: الملياردير الأمريكي (الشهير جدا في **أمريكا وأوروبا وآسيا**) **جورج سوروس** -والذي وصفته صحيفة «**نيويورك تايمز** مؤخرا (١٠ أبريل ٩٧) بأنه الرجل الذي حطم الجنيه الاسترليني وجمع ثروة تقدر بما لا يقل عن ٢,٥ مليار دولار-كتب مقالا وضعته مجلة «**أتلانتيك**» الشهرية الأمريكية (ليبرالية وغير يسارية بأي معنى) على غلافها .كان المقال بعنوان «**الخطر الرأسمالي**».

ماذا يقول الرأسمالي الكبير ضد الرأسمالية؟.

«ان السعي الذي لا تكبحه أية كوابح في طريق ايديولوجية دعه يعمل دعه يمر (شعار الرأسمالية الأول والأكثر رواجا) يؤدي إلى فقدان التوازن . فالتعليم وسمات المجتمع المتحضر الأخرى التي لا تعد بربح سريع من الاستثمار لا تلقى آذانا صاغية(من قساوسة الكنيسة الرأسمالية) والأمم تصبح مشغولة تماما بالمنافسة فيما بينها ولا تعود مستعدة لبذل أية تضحيات من أجل الصالح العام».

بل ينتهي سوروس إلى أنه أصبح: **«يتعين على الحكومات أن تستعيد سلطتها من الأسواق».**

مثال آخر: **كلايد بريستوتيز**» مدير «معهد الاستراتيجيات الاقتصادية» في واشنطن يقول: إن هناك **رد فعل عكسيا ضد الاسلوب الأمريكي للرأسمالية، أسلوب تحجيم القوى العاملة باعتباره أفضل السبل إلى زيادة الأرباح ،باعتبار زيارة الأرباح الوسيلة الأفضل إلى منافسة العالم الخارجي ، خاصة اليابان. لقد انعدم وجود من يدافع في أمريكا اليوم عن هدف تحقيق العمالة الكاملة. بل أصبح هناك من يقول بكل جرأة أن العمالة الكاملة تضر بالاقتصاد الأمريكي».**

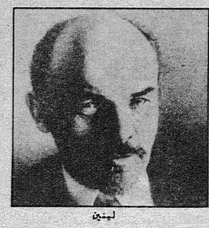
مثال ثالث: **بول كروغمان** أستاذ للاقتصاد في «معهد ماساتشوزيتس للتكنولوجيا) (وهذا المعهد بدوره قلعة من القلاع الفكرية للنظام الرأسمالي الأمريكي) يقول «إن ثمة مبالغة في أهمية السوق العالمية لمجرد أن الحديث عن عالمية الاقتصاد (أو العولمة Globalizationهي أسهل الطرق إلى لفت الأنظار في المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر دافوس (سويسرا) ولأن **من السهل أن يغسل السياسيون أيديهم عن المسئولية بالقول بأن هناك قوى عالمية غامضة مسئولة عن المحن الاقتصادية في بلادهم»**. وعندما ضرب مثلا على ذلك ذكر أن **لورا تايسون** كبيرة مستشاري الرئيس **كلينتون** للشئون الاقتصادية قالت منذ شهور قليلة إن السوق العالمية مسئولة عن نسبة ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة من الزيادة في تفاوت الأجور في الولايات المتحدة(..).

باختصار هناك عملية «إعادة نظر» إلى الرأسمالية الأمريكية -من داخل صفوفها ما يدل على حدته شعور متصاعد بالخطر عليها. ويعضهم يعتبر هذا من نوع «الخلاف بين المنتصرين» . وبعضهم يعتبر انه انعكاس «ديناميكية النظام الرأسمالي» وقدرته على تجديد نفسه.. وأيا كان التفسير **فلا يمكن انكار وجود أزمة . ولا يمكن إنكار أن النقد الذاتي لا يكفي لتجاوزها.**



رسالة موسكو

ألحت الحكومة الروسية مؤخرا على ضرورة دفن «**فلاديمير ايليتش لينين**» زعيم ثورة أكتوبر، أى نقل جثمانه من المتحف الشهير فى الساحة الحمراء إلى مقبرة فى **بطرسبورج** حيث دفنت والدته . ولا تستطيع الحكومة أن تقول -صراحة - أنها تريد أن توارى التراب رمز ثورة ، فما زالت طوابير البشر تصطف عنده وتنحنى تاركة له باقات من الزهور الندية. لهذا تبرر القرار الذى تزمع اتخاذه بأن لينين ترك وصية لدفنه مع والدته، وأن دفنه- من الناحية الانسانية أفضل بكثير من تركه فى المتحف . لكن آخر من تبقى من أقارب لينين ينفى وجود وصية كتلك ،كما أن الحكومة لا تستطيع إبرازها.


لينين

الصراع على لينين.. وعودة الاتحاد السوفيتى

وردا على مساعى الحكومة لاستصدار قرار بالدفن قامت مجموعة مجهولة بنسف نصب ضخم للقيصر **نيقولاى الثانى**- آخر سلالة عائلة رومانوف -معلنة أنها ستقوم بعمليات مماثلة اذا تجرأ أحد على لمس جثمان الزعيم الراحل.

ولعل لينين لم يكن ليتخيل على امتداد عمره كله أن جثمانه سيكون ذات يوم موضوعا لصراع مسلح بين أنصار تحنيطه وأنصار دفنه، ولعل السؤال الأول الذى كان سيطرحه لينين فى تلك الحالة هو : ما الذى تبقى من أفكارى؟ وما الذى ما زال صالحا منها لعصركم هذا؟ وما الذى تبقى من التجربة التى أنهارت من عناصر صالحة لخدمة المستقبل ؟ وأين كانت أخطاؤنا ؟.

وبينما تريد القيادة الروسية دفن الرمز الأكبر للثورة ، فان البعض يريدون -ليس مراجعتها للانطلاق منها إلى الأمام -ولكنهم يريدون تحنيطها أى عودة نفس الاتحاد السوفيتى السابق . وقد عرف التاريخ دائما- مع انهيار أى تجربة عظيمة فى مساره- **جماعات لا تفارق حطام أسوار الماضى** . وما زالت إلى الآن فرق من المسلمين تذكر زفرة العربى الأخير وهو يغادر **غرناطة** عاصمة الأندلس. البعض يشم فى كل تحرك روسى سياسى عطر الوردة التى ذبلت ، فيجهد نفسه فى البحث بلا طائل عن الزمن الضائع .

وقد جاشت النفوس بالماضى عندما وقع الرئيسان الروسى والبيلاروسى فى ٣ أبريل ٩٧ معاهدة فى موسكو لتحويل «الرابطة الثنائية» التى تربط البلدين إلى «اتحاد» واعتبرها **جينادى سيلزنيف** رئيس الدوما المنتمى للجناح الشيوعى «**خطوة نحو الاتحاد السوفيتى**» ،ورحب بها **جينادى زوجانوف** زعيم الحزب، واحتشد النواب فى البرلمان يطالبون- ما دام الاتحاد السوفيتى على وشك العودة- **بالعودة إلى المطرقة والمنجل رمزا لعلم روسيا واعتبار نشيد الدولة السوفيتية السابق نشيدا وطنيا لروسيا!**. واذا كانت قيادة التحولات الرأسمالية الروسية تريد دفن الاتحاد السوفيتى نهائيا ، فان الشيوعيين الذين لا يغادرون قاعة البرلمان يتمسكون بتحنيطه أى استعادة شكله الخارجى فحسب والحفاظ على ذلك الشكل بغض النظر حتى عن مضمون الاتحاد اذا كان مقدرا له أن يظهر أصلا أو يتطور لاتحاد سوفيتى سابق! . ومع أن ثمة قانونا أبديا معروفا بشأن حركة الزمن فى اتجاه واحد فقط

أحمد الخميسى



الاف العمال الروس احتشدوا فى الساحة الحمراء مطالبين برفع اجورهم وفى الاطار احد المتظاهرين الشيوعيين رافعا العلم الأحمر

«للأمام» وقانونا آخر بأن الانسان لا يسبح فى نفس النهر مرتين إلا أن الحنين لانبعاث الدولة- وليس الثورة- متمكن من النفوس.

ويتجاهل من يجمعون الأخبار المتفرقة من هنا وهناك حقائق كثيرة منها ظروف التجربة الأولى الدولية والتاريخية والظرف الذاتى الذى توفرت فيه قيادة ثورية عبقرية للأزمة فى روسيا فى أوائل القرن خاصة بعد الحرب العالمية الأولى التى أنهكت النظام القيصرى وأججت الغضب ضده فى الداخل . لقد اختلفت كل تلك الظروف، وبعبارة أخرى لم يعد لها وجود ، كما تبدلت الأطراف المسيطرة عالميا وطرق الصراع على مناطق النفوذ وأطراف الصراع ووسائله.

من ناحية أخرى فان الجوانب السلبية فى التجربة السوفيتية قد راكمت عكس ما كان عام ١٩١٧ -مشاعر عدائية قومية وفكرية تجاه التجربة نفسها ومن باب أولى استعادتها، وهو اعتبار لم يكن قائما عند نشوء الاتحاد السوفيتى. **فى الثورة اندفعت الملايين من كل الجمهوريات وراء روسيا تنشد حرية العقيدة والوطن التى وعد بها لينين واعتصرتها قبضة ستالين الفولازية فلم تستبق منها شيئا.** الآن يصعب أن تجد اندفاعا كهذا مرة أخرى . ولكى تجده عليك أن تراجع التجربة بكل جوانبها معلنا فيها رأيا صريحا -فى سبيل تجديدها- وهو ما لا يفعله ولا يستطيع القيام به الشيوعيون الروس الحكوميون.

أيضا فان تشابه الأعراض لدى مريضين لا يعنى أنهما مصابان بنفس الداء، والتشابه الشكلى بين الاتحاد السوفيتى ومساعى روسيا لاقامة اتحاد مع بيلاروسيا لا يعنى «عودة الاتحاد السوفيتى» .فالاتحاد التاريخى الذى قام عام ١٩٢٢ تم فى سياق ثورى- وكان أداة لمقاطعة العالم القديم الرأسمالى، **أما مشروعات الوحدة التى يطرحها يلتسين فانها تتم فى سياق آخر** ،لقد عرف دستور الاتحاد السوفيتى المجتمع حينذاك بانه : «مجتمع العلاقات الاشتراكية» ويشير إلى أن هدفه الأسمى هو « بناء الشيوعية»، بينما يشير الدستور الروسى الحالى إلى :«**حماية الملكية الخاصة**» وإلى أن روسيا دولة قانون اتحادية ديمقراطية ، أما المادة الثانية من معاهدة الوحدة مع بيلاروسيا فتنص على «**استخدام آليات السوق فى النشاط الاقتصادى**» . **أيضا تشير المادة الخامسة إلى أن المعاهدة بين البلدين** لا تمس «حقوق وواجبات البلدين ازاء المعاهدات الدولية الأخرى التى التزم بها الطرفان ». **علما بأن روسيا ملتزمة بما وقعته مع حلف الناتو من وثائق شراكة عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥** ،كما أنها ستوقع قريبا فى باريس وثيقة ثالثة. وشتان ما بين الاتحاد السوفيتى الذى كانت مواجهة الامبريالية جزءا من مهامه وبين اتحاد البلدين الذى سينخرط فى الناتو!

ولو كانت القيادة الروسية الحالية- المكبلة **بمائة وثلاثين مليار دولار ديونا للغرب**- تريد أو تسعى لانشاء منظمة اقليمية ذات شأن تملأ بها الفراغ السوفيتى لكانت حولت رابطة الدول المستقلة التى أنشئت فى ٨ ديسمبر ١٩٩١ إلى منظمة حية ذات كفاءة سياسية واقتصادية . ولو كان حلم انشاء كيان سياسى قادر على مواجهة الغرب من أحلام تلك القيادة لما قبلت عن طيب خاطر بالمناورات التى ستجريها أوكرانيا -تفاحة وخبز الاتحاد السابق- فى أغسطس هذا العام مع الناتو فى مياه أوديسا تحت اسم «**سيبريز-٩٧**» بل إن اعتراضا شفهيا على تلك المناورات لم يصدر عن مسئول روسى، وكانت الخارجية الجهة الوحيدة التى أعلنت ذلك شأن داخلى من شئون أوكرانيا لا علاقة لنا به» ! وأخيرا فان دولة تعتزم اعلان اتحاد ذى شأن لابد أولا أن تبدى جدية فى إطعام مواطنيها ودفع رواتبهم ومعاشاتهم بدلا من الانصات لنصائح **كاميدسيو** مدير صندوق النقد الدولى الذى أبلغها أن عليها- لحل أزمة المعاشات-أن توقف صرفها للذين- مع بلوغهم سن المعاش- يعملون لزيادة دخولهم فى جهة أو أخرى! . وبينما تفكر القيادة فى قرار كهذا

فان المعلومات تتسرب عن أن **ثروة رئيس الوزراء تشيرنوميردين بلغت خمسة مليارات دولارا** . هل يمكن لقيادة كتلك أن تعيد «الاتحاد السوفيتي» اذا كان يمكن أصلا للماضى أن يتكرر؟.

أما الإلحاح الروسى على فكرة الاتحاد مع بيلاروسيا فان له أسبابا أخرى لا علاقة لها بعودة الاتحاد السوفيتى فقد شغلت بيلاروسيا بالذات موقعا خاصا فى السياسة الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور رابطة الدول المستقلة ثم تبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين فى ٢٥ يونيه ١٩٩٢ . فقد أعقب ذلك فى ٦ يناير ١٩٩٥ توقيع اتفاقية اتحاد جمركى بين البلدين، وفى ٢١ فبراير من نفس العام معاهدة للصداقة والتعاون لمدة عشر سنوات، وفى ٢٥ مايو ٩٥صدر مرسوم من يلتسين بازالة الحواجز الجمركية ،وفى ٣٠ مارس ١٩٩٦ وقعا اتفاقية تكامل بينهما وبمشاركة كازاخستان وقرغيزيا،وفى ٣ أبريل ٩٦ اتفاقية تقام بموجبها «رابطة ثنائية» ،وفى ١٣ يناير هذا العام بادر يلتسين مقترحا اجراء استفتاء شعبى عام بشأن الوحدة الاندماجية .وأخيرا أبرم الجانبان فى ٢ أبريل هذه السنة المعاهدة التى استثارت فكرة الاتحاد القديم. والواضح **معانصياع روسيا لشروط حلف الناتو أن ثمة اتفاقا بين واشنطون وموسكو بأن تبقى بيلاروسيا منطقة نفوذ روسية.**

إن الشكوك فى وجود اتفاق من هذا النوع تظهر عندما يسترجع المراقب الموقف الأمريكى المتعنت-دون أسباب ظاهرة- من بيلاروسيا ومنحها أقل قدر من المساعدات بينما تعد أوكرانيا مثلا ثالث دولة فى العالم تتلقى مساعدات أمريكية بعد إسرائيل ومصر. وقد حرصت واشنطون منذ البداية

فى الثورة .. اندفعت الملايين من كل الجمهوريات وراء روسيا تنشد حرية العقيدة والوطن.. الآن يصعب أن تجد اندفاعا كهذا مرة أخرى ما لم تراجع التجربة بكل جوانبها معلنا فيها رأيا صريحا في سبيل تجديدها وهو ما لا يفعله الشيوعيون الروس الحكوميون

وعلى طول الخط على انتهاج سياسة متشددة من بيلاروسيا تمثلت فى وقف المساعدات لها تقريبا خلافا لدول الرابطة الأخرى. من ناحية أخرى يصعب القول أن الأمريكيين عاجزون عن احتواء القيادة فى بيلاروسيا . أما بالنسبة لروسيا التى تقول بتطويق الناتو لها عبر أوكرانيا والبحر الأسود وجمهوريات ما وراء القوقاز الثلاث فان **بيلاروسيا بالنسبة لها تظل منفذا يكاد يكون وحيدا على أوروبا-عبر بولندا وألمانيا- لصادرات الغازالروسى** التى تشكل نصف الصادرات الروسية **،كما أنها تظل تمثل لروسيا عمقا دفاعيا عند أسوار بريست** .ولهذا كله كان رد فعل البيت الأبيض الأمريكى على المعاهدة أنها «شكل للتعاون الأوثق بين البلدين» دون أن تراود البيت الأبيض أوهام عودة الاتحاد السوفيتى . والمعاهدة -المتضاربة البنود والمواد- والتى تم تعديلها فى عشرات الصياغات تعبر عن اضطراب روسيا فى بحثها عن صياغة للعلاقة تناسب بالضبط مقاس مصالحها فى بيلاروسيا .

من ناحية أخرى ينظر البعض إلى مشروع اتحاد البلدين فى إطار ما يسمى بحركة روسيا نحو الشرق كرد على حلف الناتو بتوثيق علاقاتها بالصين والهند وايران والعراق. ولكن الحديث حتى عن محور من هذا النوع هو أيضا حديث للاستهلاك المحلى تملأ به القيادة الروسية الجو فحسب. بينما لا تتجاوز الآمال الروسية فى ذلك الاتجاه أكثر من توسيع المجال للعلاقات الاقتصادية فقط. **أما القرار السياسى فمتروك لواشنطون** .ولهذا فان تلمس «الاتحاد السوفيتى السابق» فى خطوة التقارب مع بيلاروسيا أمر مستحيل.

لكن ذلك لا يعنى أن المستقبل مسدود أمام الاشتراكية ، فأبوابه مفتوحة لها وربما لها وحدها رغم كل الصعاب الدولية وأزمة الفكر الاشتراكى، ولكننا نتحدث عن الاشتراكية وليس عن استعادة تجربة محددة وشكل دولة محدد. وسوف تستعيد الاشتراكية قوى لا تريد أن تحنط شكل التجربة ولا تريد دفنها، قوى تستطيع أن تتعرف فى التجربة السابقة على عناصرها الكفء، لخدمة المستقبل. هذا إن كنا نتحدث عن أفكار لينين التى أرقته وليس عن جثمانه.





■ د. رفعت السعيد ■

محمد عراقى

الشيخ محمد عراقى

طالب من منازلهم .. مدرس من منازلهم فلاح من منازلهم

الاسم: محمد محمد عراقي.

تاريخ الميلاد: ٥ أغسطس ١٩٢٢

محل الميلاد: ميت القرشي. ميت غمر. دقهلية.

المهنة: ازهري . فلاح. مدرس خصوصي. محترف ثوري.

الاسم الحركي: خليل.

.. **وميت القرشى** قرية شهيرة فى تاريخ النضال المصرى، ففى **ثورة ١٩١٩** خرج الأهالى ليقطعوا شريط السكة الحديد. واصطدموا بقوات الاحتلال.. والحصيلة مائة شهيد، البلد لم تزل تعيش زهو المعركة . الآباء يحكون للأبناء قصة اليوم المهيب. والجميع يعيدون تكرار قصة «**الست صديقه**» ، خرجت لتقاتل وهى عروس ،حاربت فى شجاعة أصيبت اصابة سببت لها عاهة فى ساقها. النساء لازلن يقسمن بمقام «الست صديقه».

الأب من ميت القرشى. أما الأم فهى من «هرية رزنة» قرية أحمد عرابى. عندما عاد الزعيم من منفاه جلست معه عدة مرات واستمعت فى رهبة إلى صوته المهيب وهو يحكى ذكريات الثورة والمنفى.

وهكذا نشأ الطفل ليسمع من الاب قصص معركة البلدة مع الانجليز، ومن الأم قصة عرابى، وحواراتها معه عندما عاد من المنفى.

الاب فلاح فقير . لكنه حسن الخط، وكان يحفظ «**سورة الفدان**»وهو تعبير ريفى عن طريقة معقدة لحساب قياسات الأراضى حسابا دقيقا وبسرعة مذهلة. وكان قبانيا وكاتباً لتجار القطن وكاتباً للعقود واوراق شرك المواشى. وهكذا أصبح شخصية مرموقة فى القرية. وكان **وفدياً متعصبا** . ولأن العمده كان ضد الوفد. فقد دفع الاب ثمن وفديته بأن يعمل فى حراسة الجسور وصيانتها أياما مضاعفة، لكنه كان راضيا بوفديته، وبما يدفعه من ثمن فى سبيلها.

واحترفت الأم حياكة جلاليب نساء القرية.. وهكذا وبصعوبة بالغة.. سارت سفينة الأسرة.

البداية كانت على يدى أبيه أجلسه ليعلمه، ثم إلى الكتاب . والولد «**محمد**» شاطر وسريع الحفظ. حفظ القرآن ونال مكافأة خمسة جنيهات وهو مبلغ ضخم بمعايير ذلك الزمان (كان اردب القمح بسبعين قرشا) .. وظل الولد يدرس ويساعد أباه فى الحقل. ثم التحق بالمعهد الدينى فى الزقازيق . فكيف يعيش؟ ١٨ قرشاً بدل الجراية فى المعهد الابتدائى، بالاضافة إلى بعض طعام يصله من البلد، وبها يعيش أو بالدقة يدير حاله طوال الشهر. وكان يتعين عليه التفوق وبترتيب متقدم حتى يضمن مكانا فى السكن الداخلى للمعهد. **نجح الشيخ محمد** . تفوق . دخل المعهد الثانوى. تفوق . واقترب حلم الاسرة من أن يتحقق.

جوز فراخ .. يغير المستقبل

.. دجاج الأم أصيب بمرض واضطرت أن تذبحه . شعرت الأم بحنين للابن المحروم . فأخذت معها «جوز فراخ» وحلة أرز وسافرت إلى الزقازيق بأمل أن تأخذ **الشيخ محمد** بعيدا عن الاعين تجلس معه فى الحديقة.. يأكل أمامها الأرز والفراخ ويهدأ قلب الأم. فجأة انفجرت امامهم مظاهرة تهتف ضد الانجليز . توافدت فى ذاكرة الولد كل حكايات أبيه وأمه ضد الانجليز.. **ثورة ١٩ ، وثورة عرابى**، انفلت من يد أمه ، ووجد نفسه محمولا على الاكتاف يهتف بسقوط الانجليز.. وقبض عليه .(كان ذلك فى مارس ١٩٣٦ .وفى مارس الماضى احتفل بمرور ستين عاما على أول حبسه) .

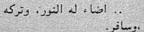
.. أيام الحجز القليلة غيرت نظرته للحياة . وغيرت مستقبله. لقد سجن مع زعماء المعهد. وأصبح زعيما طلابيا . اهتم بالسياسة . قرأ الجرائد . شارك فى المظاهرات التى تكاثرت بين الازهريين فى هذه الأيام بايعاز من**الشيخ المراغى** الذى كان معاديا للوفد.**انضم للاخوان**. إلبسوه لبس الجوالة. وأعطوه طبلة ليطوف فى الشوارع يوقظ الناس لصلاة الفجر . كان يريد أن يعمل شيئا ضد الانجليز. إلح على الاخوان ،ولما يئس تركهم . ومضى فى رحلة البحث.

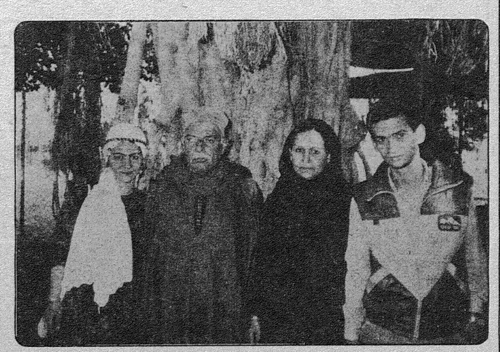
لكنه فى هذه الأيام تباعد عن فصول الدراسة مهتما بالمظاهرات أو بالتحضير لها.. وان كان يذاكر دروسه مساءً وينجح فى نهاية العام.. انه طالب من منازلهم.

.. ويبقى رغم ذلك **باحثا عن طريق لمحاربة الانجليز/** . ذات يوم وعلى مقهى البوسفور(مقهى زعماء الطلبة فى الزقازيق) التقى بضابط انجليزى من قوات الانجليز، تفاهما عن طريق مجند بولندى يعرف القليل من العربية.

الانجليزى كان **شيوعيا**. فتح أمامه آفاق فهم رحب للمجتمع والحياة والحرب والاستعمار.. والسلام والاستغلال والنازية..قبس من ضوء مبهر حمل **الشيخ محمد** إلى سماء جديدة تماما من المعرفة. استقر الوجدان المتوتر.. فقد وجد الطريق. لكن الضابط ينقل إلى شمال أفريقيا. جلسا معاً فى جلسة وداع لقنه آخر طقوس المعرفة «لقد وضعتك على أول الطريق. أكمله أنت مع رفاقك المصريين ..**تذكر دائما وحدة الشعوب ضد الحرب ،ووحدة العمال ضد الاستغلال**».

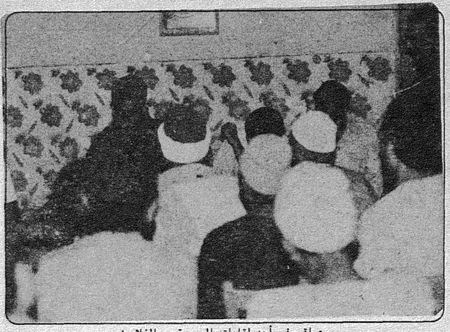
.. اضاء له النور، وتركه ،وسافر.





الشيخ عراقى وولده سيد وزوجته عليه وابنته سوسن

أرشيف اليسار



عراقى فى أحد لقاءاته اليومية مع الفلاحين

وظل الفتى يبحث عن خطوته التالية.

أنهى دراسته الثانوية والتحق بكلية أصول الدين.. بدل الجراية أصبح ٧٨ قرشا، لكنه الآن فى القاهرة والمبلغ لا يكفى. تعرف فى رواق الشراقوه على طلبة مكفوفين وذاكر لهم مقابل أجر ليكفل لنفسه حياة جافة . لكنها حياة على أية حال. ظلت كلمات «الانجليزى» تلاحقه. كان يجلس مع زملائه الازهريين على قهوة فى شبرا.. خاض معهم نقاشات مستعصية وصعبة ردد فيها كل ما وعته الذاكرة من كلمات الشيوعى الانجليزى. يبدو ان صوته ارتفع ، فجذب عامل نسيج كان قريبا من مجلسهم. تعرف به . ناقشه . كان العامل شيوعيا وضمه إلى تنظيم **م. ش. م** واستغرقه العمل الشيوعى تماما.. وأصبح -مرة أخرى- طالبا من منازلهم. عقد صفقة مع الموظف الذى كان يصرف له مقابل الجراية . يتنازل له عن المبلغ نظير أن يسجله حاضراً. لكن سمعته كشيوعى سبقته إلى الاساتذة ،والطلاب ،والجميع.

وفى نهاية العام وقف فى امتحان الشفوى أمام **د. محمد البهى**. قال له الدكتور. أنت لم تحضر لى ولا محاضرة واحدة. وأنت شيوعى. ولهذا لن تنجح ولن أسألك . وطالما أنا فى الكلية،وحتى تعلن أنك تركت الشيوعية ، فلن تنجح.

الفتى لم يتردد طويلا.. ان يترك الكلية ،أو يترك الشيوعية . ان يترك حلم أمه وأبيه فى أن يتخرج عالماً وشيخاً محترما ذا مرتب كبير ومستقبل محترم.. أو أن يترك حلم الوطن والشعب والعقيدة . لم يتردد **ترك الكلية . وأصبح محترفا ثوريا** .. لكنه اعتمد على نفسه فى توفير لقمة الخبز. من المبيت فى رواق الشراقوه ، إلى المبيت فى الجامع. واستمر فى القراءة للمكفوفين .. فكان يذاكر العلوم الازهرية ويتواصل معها. ثم عمل مدرسا للمبعوثين الافارقة فى الازهر ليعلمهم العربية مقابل خمسين قرشا للطالب. **ودرس لهم العربية .. وكذلك الماركسية** . فطرده المسئولون . ثم عمل مدرسا فى مدرسة خاصة بالسيدة زينب ، ثم انضم إلى حدتو **(الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى)** وفيها انفجر نشاطه عارما مع تفجر نشاطها منذ ١٩٥٠ .. وساهم بحماس فى أنشطتها الجماهيرية فى حركة السلام واللجان الوطنية. واسهم فى المظاهرات الصاخبة وفى توزيع المنشورات .. واشتهر كشيوعى مشاغب ،وأصبح ضيفا متكرراً أمام النيابة وفى أقسام البوليس.

.. ثم قبض عليه فى ١٦ يناير ١٩٥٣ عقب صدور قرار حل الاحزاب. وتنقل عبر عدة مراحل حتى استقر فى معتقل الطور.. هناك استغرق فى مهمة رائعة.. تعليم الرفاق العمال القراءة والكتابة .. وفجأة أخلى الطور ليوزع المعتقلون على مختلف السجون. وبدأ رحلة غريبة . يقذفون به من سجن إلى سجن.

على المشنقه..

وفى سجن **قنا** أراد المأمور أن يخيفهم .. أو أن يختبر صلابتهم ، فاخذهم ليشاهدوا، غرفة المشنقة. وبدلا من الخوف اخذوا يقفزون على أعمدة المشنقة ،ولعبوا عليها لعبة المتوازين . وادرك المأمور طبيعة الزبائن الجدد. ونقلوهم إلى سجن آخر، وثالث .حتى كان الاستعداد لتأميم القنال فى يوليو ١٩٥٦ ، فافرج عنهم قبلها بأسابيع . سافر إلى **ميت القرشى** ليزور أهله، لكن العدوان فاجأ الجميع . ترك الأهل، وأرسله الحزب إلى **معسكر الحلمية · (أبو حماد شرقية)** .. قائد المعسكر الصاغ **صلاح زعزوع** جمع الشيوعيين فى معكسره وطلب منهم تجنيد متطوعين ووضع تحت تصرفهم سيارات نقل.. وعدد من البنادق الحقيقية.وفى ليلة واحدة عاد ومعه أكثر من مائة متطوع.. **ميت القرشى** تستعيد أمجادها القديمة. والابناء يريدون هم أيضا محاربة الانجليز. وبدأ التدريب. تدربوا بأسرع ما يمكن، كانوا يذوبون شوقا لمواجهة المحتل . لكن قادة المعسكر ليست لديهم تعليمات. وبين حماس الفلاحين الملتهب، وتشكك الضباط فى هذا الحماس ، وتشككهم فى



سيد و سوسن أثناء اعتقال والدهما فى طرة بعد ٨ يناير

هؤلاء الشيوعيين المشتعلين بالعداء للاستعمار والحب للوطن.. وتصادم الحماس مع الشكوك .وحاصرتهم قوات مسلحة ذات ليلة . نزعت سلاحهم وسرح الجميع.

.. عاد من جديد للنضال فى شوارع المدينة . ألهبها بحماسه ،والتهب بحماسها.. حتى كانت الليلة الشهيرة أول يناير ١٩٥٩ . وأعتقل مع مئات من رفاقه .وكان قد تزوج قبل عدة أسابيع فقط.

.. من سجن القلعة إلى الوادى الجديد..

زمن طويل يمضى. لكنه لا ينسى يوم زيارة النازى **اسماعيل همت** .. أمرهم بأن يخلعوا ثيابهم ووقف كعادته يستمتع برجولتهم العارية، أفلتت منه ضحكة . اتهمه **همت** باهانة المجلس العسكرى . وأمر بجلده. وقع المحظور .كان مستعدا لأى شئ إلا الجلد. خفير من بلدتهم سرقت جاموسة من دركه فجلدوه سبع جلدات ومات. تذكر موت الخفير وهم يربطوه على العروسة. التهب الألم. سأل نفسه هل يصرخ أم لا؟ وجاءت الاجابة عبث. دهش **همت** من رجولة الرجل..وصاح فى الشاويش عدّ. بما يعنى أن كل ما فات غير محسوب.. جلدوه من جديد. بعدها وجد نفسه حيا ولم يمت. فازداد شوقا للشغب.

وتمضى سنوات الاعتقال الخمس. **وخلالها تعلم الانجليزية . وأصبح الشيخ قادراً على أن يرطن بالانجليزية وبعضا من الفرنسية** .وعاد إلى القرية.

وبعد فترة صدر قرار حل الحزب.

فجأة وجد نفسه وحيدا. والحلم الذى ترك أحلامه الشخصية من أجله يتلاشى . فماذا يفعل؟. عاد فلاحاً. أبوه ترك له بضعة أشبار من الأرض زرعها. لكن حاصلها لا يكفيه هو وزوجته التى انتظرته فى صبر صبور خمس سنوات كاملة. واشتغل مدرسا. عربى وانجليزى وحساب.. ثم تعلم سريعا الجبر والهندسة وحساب المثلثات. أتقنها وتدرب عليها مع عدد من المدرسين. ثم أصبح مدرس القرية الخصوصى لكل العلوم. وكان مدرساً فقيرا لفقراء.. ينال قدر ما يحتاج دون ارهاق لاحد.. والحصة ثمنها للفقراء، أقل كثيرا من ثمنها للاغنياء.. وأصبح الشيخ عراقى مدرساً لكل تلاميذ القرية.

ومن جديد..

وتكون انتفاضة الخبز ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ . ويعتقل مرة أخرى . الآن هناك زوجة وهناك **سيد وسوسن** ،كان القلق يفتك به. من أين سيجدون القوت. خرج بعد عدة أشهر ليجد الاسرة فى بحبوحة من العيش. الخير وفير ومع زوجته مال مدخر **حكت له كيف احتضنتها القرية فقراؤها ومساتيرها .كل دفع ما يستطيع** . البعض كان يخاف من أعين المخبرين التى تلاحق البيت رغم غياب صاحبه ، فيأتى فجرا ويضع جنيها على عتبة الباب ويمضى ، والبعض يرسل لهم ما يستطيع عن طريق الاقارب، وباختصار ردت القرية له الجميل مضاعفا.. وحمت أسرته من الحاجة. مدرسو المدرسة أعطوا سيد ابنه دروسا مجانية. وعندما أجرى عملية الزائدة الدودوية كفلت له القرية كل مصاريف العلاج.

وباختصار طوقته القرية بجميل لا ينسى.

ويعتقل مرة أخرى عام ١٩٧٩ ثم مرة أخيرة عام ١٩٨١ . وهكذا أتم دورته سجينا عبر كل **عصور مصر.. من الملك فاروق حتى حسنى مبارك مروراً بعبد الناصر والسادات** . واتم دورته فى كل سجون مصر.

* فلاح إلى الأبد

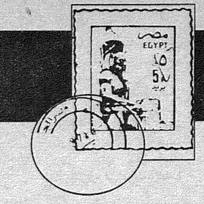
وفى صفوف حزب التجمع انغمس فى العمل الفلاحى. وأسهم فى تأسيس اتحاد الفلاحين.. وانتخب امينا للفلاحين.

.. ولم يزل وهو فى الخامسة والسبعين، يعطى عطاء شاب موفور الحماس.. متوقد الاندفاع لم تزل تلك الشحنة الثورية التى لقنها له ضابط شيوعى انجليزى بكلمات عربية متعثرة . لم تزل تلهب خياله ولم تزل حكايات أمه عن حوارها مع **عرابى** ،وقصص ابيه عن معركة **ميت القرشى** .. لم يزل هذا كله يعطيه طاقة التواصل. جميل فلاحى ميت القرشى الذى يطوق عنقه .. لم يزل دينا يستحق الوفاء.

وثمة دين لا يؤدى لأحد بعينه، وانما يؤدى للمجموع.. للوطن والشعب والعقيدة.

تحرير:
أمينة النقاش

يمين × شمال



رسائل إلى أحمد يوسف

فى العدد الماضى ، نشر رئيس التحرير نص الرسالة التى تلقاها من الناقد السينمائى " أحمد يوسف" يعلن فيها اعتذاره عن مواصلة كتابة مقاله الشهرى لمجلة اليسار الذى يعد أحد أبرز المواد الثابتة التى تنفرد بها اليسار وتمنحها التميز . وبرر أحمد يوسف اعتذاره بقوله:

"إن الإحساس المرير يتزايد لدى بأننى لم أترك ولو خطا واحداً فى مجال النقد السينمائى فى مصر ، لذلك يتوجب على الانسحاب ، لكى أترك المجال لمن هم أكثر قدرة منى على الاقناع والتأثير"

وفيما يلى نص عدد من الرسائل التى تلقتها اليسار ، يعلن فيها كتابها رأيهم فيما يطرحه أحمد يوسف

استمر ولاتتوقف

قرأت افتتاحية اليسار عدد أبريل ١٩٩٧ وتألمت جداً لشعور أحمد يوسف أنه(لم يترك ولو خطاً واحداً فى مجال النقد السينمائى فى مصر) ، وأنه يشعر بـ " اكتئاب عميق".

من الممكن طبعاً لأى ناقد أو كاتب أو أى إنسان أن يتوقف فجأة عن ممارسة عمله ويسأل ماجدوى . مافعله وماقيمة مافعلته . ومجرد التوقف وطرح هذا السؤال على الذات يعنى وضع الإجابة مسبقاً : لاشئ . ولكن الإنسان لايستطيع أن يدرك قيمة عمله ، وهذه مهمة الآخرين (فى هذه الحالة القراء) ، وماعليه إلا أن يواصل العمل.

أدرك تماماً إن سبب شعور أحمد يوسف بأنه لم " يترك" خطاً فى النقد السينمائى : أنه يكتب فى مجلة محدودة الانتشار ، ولكن كيف لايدرك ناقد اليسار قيمة ماينشر فى الأهرام وأخبار اليوم ومايتخيل أنها صحف منتشرة . وكيف ينسى أن أرسين لوبين يوزع أضعاف طه حسين . ثم لماذا يتحدث عن ماتركه ومالم يتركه وهو ربما لم يصل إلى الخمسين من عمره.

هذا الحديث عن" الترك" ماجعلنى أشعر أنه يعانى من الاكتئاب فعلاً ، وأتمنى أن يكون استخدام هذه الكلمة فى رسالته نوع من التعبير الأدبى ، وليس وصفاً لمرض ، ومادفعنى إلى كتابة هذه الرسالة إليه لتنشر على صفحات اليسار وأقول بحكم خبرتى فى مجال النقد السينمائى وممارستى للنقد السينمائى أكثر من ثلاثين عاماً أن كل من يعرف ألف باء النقد لابد أن يعتبر أحمد يوسف من كبار نقاد السينما فى مصر ، بل فى اللغة العربية.

وماأقترحه أن ينشر كتاب" الأهالى" الشهرى فى أقرب عدد مقالات أحمد يوسف فى اليسار عن الأفلام المصرية (القسم الأول عن الأفلام التمثيلية والقسم الثانى عن الأفلام التسجيلية) مع مقدمة لأحد كبار الباحثين والنقاد فى الأداب والفنون وليس بالضرورة فى السينما مثل سيد البحراوى أو صلاح قنصوه أو ابراهيم فتحى ، ولعل هذا الكتاب يساهم فى خروج صاحبه من هذه الحالة . وفى جميع الأحوال أطالب أحمد يوسف بأن يستمر فى الكتابة ولايتوقف.

سمير فريد

أديب النقد السينمائى

أحمد يوسف : ناقد سينمائى لاينشر فى مجلة الاذاعة والتليفزيون ، ولامجلة نورا ، ولامجلة المصور ، ولايشارك فى تحرير الصفحة الفنية فى جريدة الأخبار ، ولاالأهرام ولا الجمهورية ولا المساء ولامزازيك.

أحمد يوسف

يشارك فى تحرير مجلة اليسار ومجلة أدب ونقد، ولايحاور الفنانات ولا الفنانين ولايتهم أحداً ولايقذف أحداً ، ولاينشر مواده بمجلة الهلال.

أحمد يوسف

يستطيع أن يقدم بصدق وبراءة السياسة الخفية لاستراتيجية صناعة السينما فى مصر والعالم. يستطيع أن يربط بين الأدب والسينما بعمق ، ويرفض اللعب بمشاعرنا نحن أبناء الوطن ، ولايسقط صريعاً تحت زعامة عادل إمام.

أحمد يوسف

أديب النقد السينمائى.

محمد عامر
قصاص وروائى

العميق والجميل

أكتب إليكم لأهنئكم على الدور الوطنى الهام والعظيم الذى تقوم به " اليسار" تلك المجلة التى أعتز بها وبكتابها جميعا" وأنتهز الفرصة لأبدى إعجابى الصادق بمقالات الأستاذ أحمد يوسف العميقة الجميلة التى يحتاج إليها الناس لكى يميزوا الغث من السمين فى السينما المصرية ، سعياً نحو سينما حقيقية محترمة تناقش قضايا الوطن وتصنع مستقبله..

د.علاء الأسوانى

ننتظرك لنفرح

عزيزى أحمد يوسف:

لست وحدك فى الإحباط والشعور بعدم الجدوى من الكتابة ، فلا تظن نفسك مميزا عنا أو ممتازاً ، فكلنا ذلك الرجل ، لأن التردى الذى وصل إليه المجتمع كله قد عصف بكل جميل.

لكننى ، فقط ، أريد أن أنقل إليك عقيدة أعتقدها داخلى ، وأستعين بها كلما وقعت فى قاع الإحباط الذى تعانى منه أنت الأن ، وكثيراً ماأعانتنى هذه العقيدة على الخروج سالماً من وهدة اليأس.

تنطلق هذه العقيدة من الإيمان بأن الكاتب يكتب لغرضين اثنين ، متجادلين متشابكين :

الأول هو **إنقاذ المجتمع** ، والثانى **هو إنقاذ النفس أو الذات.** فاذا حدث فى بعض

الفترات أن تتقهقر الهدف الأول، أو ضعف ،بقى لنا الهدف الثانى: إنقاذ الذات . ولاريب أنه الهدف الذى لايخيب.

فعد للكتابة ياصديقى . اكتب لكى تمتعنا، نحن قراءك ومحبيك ورفاقك ، لأنك كاتب محترم وجاد. وأظن أن إمتاعنا وإفادتنا نحن الأصدقاء والزملاء - ونحن غير قليلين - هدف كبير لايمكن أن تتأخر عنه.

واكتب ياصديقى من أجل الأجيال القادمة والأيام القادمة. ولعلك هنا تذكر قول بريخت عن ضرورة الكتابة حتى لا تقول الأجيال القادمة : لقد كان السابقون شاهدين على الخراب ولم يصرخوا بكلمة.

وهذا هدف كبير آخر:

أن نكتب من أجل تبييض وجوهنا أمام مساءلة المستقبل بأجياله الطالعة.

واكتب ياصديقى ، من أجل انقاذ الذات ، ذاتك (إذا أفلت منك إنقاذ المجتمع ، مؤقتاً) حتى تظل متسقة عالية ، وحتى تصونها من الانكسار أو النكوص أو الجنون!

وإذا أنقذت كل كتابة شخصا واحداً ، هو صاحبها ، وحده ، فكفى بها من هدف اجتماعى عظيم ، لأن معنى ذلك ببساطة أن الكتابة العربية تنقذ حوالى ٥٠ ألف شخص ، هم عدد الكتاب أنفسهم وذلك دور اجتماعى - فى حده الأدنى -لا مزيد عليه ، ولو مرحلياً ، حتى تمر الأيام السوداء، ويعود الانسجام ثانيةً بين هدف إنقاذ المجتمع وهدف إنقاذ الذات.

اكتب ياأحمد العربى الجميل كتابتك الجميلة : من أجل متعتنا وتثقيفنا، ومن أجل أطفالنا(وخاصة مشاهدى السينما منهم) الذين سوف يسألوننا : « أين كانت "لا" حينما قلتم" نعم"؟» ومن أجل ذاتك : ذاتك الغنية التى يجب أن ترضيها وتحميها ، والتى هى- فى النهاية - قيمة اجتماعية عظمى .

تنتظر قلمك ، لنفرح .

حلمى سالم

أحمد يوسف / المشروع النهضوى للحركة السينمائية

على صفحات مجلة" **اليسار**" عرفته ، ودأبت على اقتناء كل عدد من أعداد المجلة كان قد صدر من قبل ، وعلى متابعتها بشكل شهرى منتظم ، لأقرأ فيها ذلك المقال النقدى السينمائى الذى يكتبه الأستاذ **أحمد يوسف** فى الجزء الأخير من المجلة ، ولاأقول زوراً إن قلت إننى بعد هذا المقال لاأقرأ شيئاً كاملاً ، بل أكتفى بقراءة عناوين الموضوعات من باب العلم بالشئ.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تتزامن مقالاته فى « اليسار» ومالها من خصوصية منهجية ورؤية موضوعية فى تناول العمل السينمائى مع أزمة السينما الحالية ، التى أصبحت فى الأعوام الثلاث الأخيرة مشكلة حقيقية وأزمة واقعية تبحث عن حل ،

إن هذه الأزمة / النقمة تحولت لتصبح (نعمة) للأعمال الدرامية التى ينتجها قطاع الانتاج وصوت القاهرة ، اللذان استقطبا كل صناع السينما المصرية من كتاب ومخرجين وممثلين لتغدو الأعمال الدرامية التلفزيونية والسهرات التلفزيونية هى الأكثر حضوراً ، والأكثر قبولاً عند القطاع الأعظم من المجتمع ، وذلك عائد إلى مجانية المشاهدة ونجومية الممثلين وكأن ذلك هو البديل الناجح لغياب السينما.

هذا فضلاً عن وجود أفلام المليون متفرج للبطل / الزعيم أو البطلة الزعيمة التى " تحقق الربح العابر للمنتج" فى الوقت الذى تهدر فيه القيمة الفنية للعمل السينمائى ، وعندها تتحول السينما من كونها " منتج ثقافى " تتجمع فيه عوامل متعددة من عالم الثقافة وسياقها الاجتماعى إلى إعتبارها " منتج اقتصادى" يجلب المال الوفير للمنتج الدخيل على صناعة السينما.

وفى عدد مجلة" اليسار" رقم(٨٦) وفى افتتاحية رئيس التحرير " لليسار در" فوجئت بتلك الرسالة التى بعث بها الناقد / **أحمد يوسف** لرئيس التحرير يعتذر فيها عن عدم مواصلة الكتابة فى المجلة لاحساسه المرير بأنه كان يتوهم وجوده ، وأنه يطلب إجازة قصيرة لمروره فى مرحلة اكتئاب عميق.

عندها طوفت فى ذاكرتى متذكراً مجمل ماقرأته من المقال / الدراسة التى تنشرها « اليسار» لأدرك للوهلة الأولى أن اكتئابه العميق هو اكتئاب ناتج عن إدراكه ومعرفته لعمق الأزمة التى تمر بها السينما المصرية وماآلت إليه فى الوقت الراهن ، وذلك على الرغم من توفر مشروع مكتمل القسمات للنهوض بحركة السينما وأزمة السينما ومستقبل السينما ، ولم يكن من قبيل المصادفة أن يأتى آخر مقال له فى « اليسار» تحت عنوان « **الفلسفة الغائبة فى أزمة السينما المصرية ، لماذا؟ ولمن؟ .. وكيف نصنع الأفلام؟ »** ، فأزمة السينما - كما يرى - ليست أزمة رؤوس الأموال ، وإنما هى أزمة فلسفة بالمعنى الأشمل للكلمة: فلسفة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وبالتالى فيجب أن تتحول صناعة السينما إلى « مؤسسة راسخة».

وفى سبيل تحقيق ذلك دأب فى كل مقال يكتبه فى تقريب صورة هذا المشروع النهضوى لحركة السينما فى مصر ، فصناعة السينما تقوم على حلقات ثلاث:

١- استوديوهات للانتاج
٢- تأسيس شركات للتوزيع
٣- إقامة آلاف دور العرض.

فى هذة النقاط الثلاث الواضحة حدد أحمد يوسف مشروعه النهضوى ، معلنا أن أزمة السينما فى حقيقتها هى: أزمة انتاج - أزمة توزيع - أزمة دور عرض ، وكان يرى أن « البداية هى التشجيع الايجابى على إقامة الآلاف من دور العرض الصغيرة والمتوسطة الحال فى كل أنحاء مصر ، ولعل تشريعاً يقضى بتخفيض أو إلغاء الرسوم الباهظة عن كاهل أصحاب الأرض الفضاء فى حالة استغلالها لبناء دور عرض سينمائية سوف يؤدى إلى نتيجة إيجابية ».

فمن واقع قراءتى لمعظم مقالات الأستاذ **أحمد يوسف** السينمائية النقدية أرى أن فى مجملها ثمة مشروع يتستر وراء التحليل الفنى والجمالى للعمل السينمائى ، والقراءة الفاحصة المتأنية ، يمكن أن تلتقط خيوط هذا المشروع وتحاول أن تنسج منه نسيجاً يخرج صناعة السينما من أزمتها ، كما أنها تضع الحلول بشكل واضح وجلى لمن يريد أن يساهم فى تجاوز الأزمة.

هذا فضلاً عن أن مقالاته النقدية السينمائية هى **مقالات تشريحية لبنية المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وقراءة سوسيولوجية للبنية التحتية والبنية الفوقية لشرح وتفسير العلاقة القائمة فى هذه البنية بين الفئات الاجتماعية ، والفئة الاجتماعية التى يتوجه أو يصدر عنها العمل الفنى .**

إن أحمد يوسف هو قيمة نقدية ، وفكرية ، وطاقة خلاقة فى تفعيل الدور الخامل " للمؤسسة الراسخة"

وفى النهاية آمل أن يستجيب الناقد الأستاذ/ أحمد يوسف لطلب قرائه ويعود لمواصلة الكتابة النقدية السينمائية ، مع احتضان مشروع النهوض بالحركة السينمائية فى مصر للخروج من هذه الأزمة ، والتخطيط للمستقبل السينمائى المأمول.

عباس يوسف الحداد
كلية التربية الأساسية - قسم اللغة العربية
الكويت



هل هناك مكان للأحلام.. في زمن الكوابيس؟



فؤاد حداد

عشت زمناً طويلاً وأنا أحلم بأن التقى عن قرب بالشاعرين الكبيرين **فؤاد حداد وصلاح جاهين**، وحال دون تحقيق هذا الحلم مزيج مريض من الخجل والكبرياء (ما يزال يمنعني حتى اليوم من الاقتراب من مبدعين أتمنى أحيانا لقاءهم) ، حتى رحل الشاعران عن عالمنا دون أن أنعم بدفء العلاقة الحميمة القريبة، ومع ذلك فقد كنت أشعر دائما بأن علاقتى بهما قد تتجاوز فى عمقها وصدقها علاقتهما ببعض القريبين منهما، لأنهما تركا فى وجدانى وعقلى أثراً لا ينمحى أبداً، وقاما -دون أن يعلما بوجودى -بتشكيل جزء مهم من رؤيتى للحياة والفن. ومن تلك العلاقة الوثيقة التى أقمتها معهما على الورق، **أدركت قيمة «الكلمة»**، ذلك الاختراع السحرى الذى خلقه الانسان حتى يصبح قادراً على أن ينقل خبراته إلى الآخرين، الذين يعرفهم أو لا يعرفهم، وتعلمت أن للكاتب المؤمن حقا بما يكتب «رسالة» عليه أن يؤديها ،حتى لو تملكه الشعور اليائس أحياناً بأن كلماته تذهب مع الريح سدى.



طه حسين



أحمد يوسف

عشرات من الكتاب والفنانين والمبدعين ، من كل البلدان والعصور ، تركوا بعض آثارهم العميقة على روحى، واستطاعت كلماتهم ورسالتهم الفنية- أيا كان الوسيط الفنى الذى يحملها- أن تنفذ إلى كيانى ،ومن هذه التأثيرات المختلفة ، التى تكاد أن تتناقض أحيانا تناقضا جدليا ، تشكل وعيى، وترسخ فى ذهنى مفهوم متكامل عن دور الكاتب تجاه الجيل الذى يعيش فيه بقدر دوره تجاه الأجيال القادمة من بعده، دون أن يعنى ذلك أبداً أن يقع المرء فى وهم أنه سوف يستطيع أن يطاول قامة هؤلاء العظماء (وإن كان يملك بالتأكيد أن يضيف إليهم لأنه -تاريخيا-يقف على اكتافهم) ،لأن الكتابة والإبداع هما بكل ما تعنيه الكلمة رحلة شاقة طويلة، تحتاج إلى قدر غير قليل من الموهبة لا يملك أى منا أن يدعى امتلاكها (فالموهبة هى أكثر العناصر مراوغة فى الابداع الفني وهى فى الحقيقة قد تملكك)، وإلى قدر هائل من الجهد قد لا تسمح بانجازه الامكانات المحدودة والظروف الحياتية الخانقة، ومع ذلك فان الايمان يبقى بأن يؤدى المرء- قبل أن يمضى عن هذه الحياة- رسالته نحو أهله ووطنه وأبنائه القادمين من بعده.

ثم كانت التجربة الأخيرة التى عانيت فيها للحظة-أعترف أنها لحظة تعاودنى كثيراً- من الاكتئاب ،خوفا من أن يكون المرء واهماً بأنه يؤدى تلك «الرسالة» التى يزعمها لنفسه ، بينما قد تكون الحقيقة أنه لا يختلف كثيرا عن ذلك المدرس العجوز الذى أصابته لوثة فى رواية **نجيب محفوظ «زقاق**



المدق»، فمضى يبشر الجميع بأنه «رسول الله بكادر جديد» قد يسخر البعض لجنونه، لكن الشفقة تتملكنى تجاهه، كما يتملكنى الخوف من أن أنتهى إلى مصيره، فهو مثلى متمرد على الواقع الذى يحرمه الحق فى الحياة الكريمة، لكنه يخطئ فى اختيار الدور و«الرسالة». فلا أملك إلا أن اتساءل :**هل ترانى أخطأت مثله دورى ورسالتى؟!.**

إن هذا التساؤل ينبع فى جوهره من **شعور عميق بالوحدة والوحشة** ، يفقد المرء فيه الاحساس بالتواصل مع الآخرين ،ويستولى عليه الشك فى أنه يسير فى الطريق الصحيح، وأن كلماته وسطوره على الورق تنجح فى أن تجد لنفسها صدى لدى القارئ المجهول بالنسبة للكاتب . **لكن هذه التجربة المريرة، وردود الفعل الدافئة من أصدقاء لا أعرفهم ولا تربطنى بهم علاقة شخصية إلا علاقة الكلمة المكتوبة على الورق، أعادت لى إيمانى القديم بتلك القدرة السحرية الكامنة فى الكلمة الصادقة على التواصل**، وخلق حوار جدلى خلاق ومتواصل بين البشر أيا كانت مسافة البعد بينهم. ومرة أخرى فاننى أؤكد على أننى لست واهماً بصدد البحث عن جمهور عريض- وإن كان ذلك الوهم حلماً مشروعاً يحتاج إلى امكانات ذاتية قد لا أملكها، وظروف موضوعية لا أتحكم فيها- وإنما يكفينى أن أسمع فى ظلام الكهف الذى نعيش فيه إجابة عن سؤالى الحائر: «هل هناك من يسمعنى؟» ، فيصلنى بدفء وصدق حقيقيين صوت أو صوتان :«نعم ، نحن نسمعك ونفهمك»، عندئذ لا يكون الأمر، مقتصرا على أن الكاتب يتأكد من وجود من يقرأه، وإنما هو فى الأساس شوق إلى أن يتأكد من وجوده نفسه.

كثيرا ما أجد بيتاً من شعر **فؤاد حداد** يتردد فى ذهنى المرة بعد الأخرى، وكأنه يجسد ذلك الشوق للبحث عن يقين الوجود: **«ماليش خيال إلا أن رميتنى بنور هادى ،ورميت علىّ السلام»**، نعم ، فليس لى وجود فى هذا الظلام الذى يخيم على واقعنا، إلا عندما يلقى على رفيق الرحلة بكلمة السلام ، فتلك الكلمة هى النور الساطع الذى لا يخلو من صفة الهدى بعد الضياع، يرمى بشعاعه على المرء فيتأكد من وجوده، ويجد لنفسه ظلاً وخيالاً، فهو إذن كائن حقيقى من لحم ودم وشخصية حية من ثلاثة أبعاد، وليس هناك أجمل من أن يختم فؤاد حداد قصيدته، وقد تأكد الشاعر من وجوده، بتحية مماثلة إلى رفيق الطريق:« **رميت على السلام.. نوّرت يا ولدى**»، بكل ما تعنى كلمة«**النور**» من دلالات فى سياق القصيدة وفى التركيب العامى الرقيق الدقيق لعبارات الود الحميم بين بسطاء الناس.

ليس كثيرا على الكاتب أن يطلب بين الحين والآخر أن يتبادل مع قارئه مثل تلك العبارات الحميمة بكل الصدق، فالكاتب عندئذ لا يطلب من القارئ أبداً اقراراً بالتميز، بل هو يشتاق إلى أن يتأكد من أن له وجوداً حقيقياً غير وهمى وغير موهوم. كما أنه ليس كثيراً- ولا غريباً، خاصة فى الواقع المرير الذى نعيشه- أن يصاب الكاتب بالاكتئاب والحيرة والشعور أحيانا بفقدان الاتجاه الصحيح، فذلك عندى ليس إلا دليلاً على أن الكاتب يأخذ رسالته على نحو جاد وصادق،**فهناك فرق هائل بين أن تصبح الكتابة مهنة واحترافا ،وأن تظل هواية وعشقا** ، وليس من النادر أن تقابل بين محترفى الكتابة من يقابلك بالسخرية والرثاء، من كثير من المثقفين الداعين إلى التكيف مع الواقع، وهم فى الحقيقة يخفون انتهازيتهم بل تخليهم المتعمد عن دورهم كمثقفين- خلف قناع النزعة العملية والواقعية فى التعامل مع الواقع السائد ، أيا كانت بشاعته).

لكن ذلك لا يدعونا إلى أن نتوقف عن اعتبار الكتابة هواية وعشقا، بالمعنى الحقيقى للكلمة، عندئذ لن تصبح مهمتك أن تكون محترفاً يكسب عيشه من الكتابة أو حتى الاضطرار أحيانا إلى تسويد الصفحات البيضاء بكلمات سوداء- بحبر الطباعة أو المفاهيم التى تحملها-بل على العكس، فان تفكر بين الحين والاخر فى أن تلجأ إلى الصمت حين تشعر أن الحديث يضيع أدراج الرياح ، كما أن العشق الصادق- فى الكتابة كما فى الحياة- يظل أبداً علاقة متوهجة بالنشوة والألم، وبالفرح الغامر حين تلتقى بالمحبوب، وبالشك العاصف حين يغيب عن عينيك ، وبالاكتئاب العميق حين تشعر أن علاقتك به قد أصابتها مسحة غامضة من القلق من احتمال الفتور أو النفور.

قد تكون تلك بعضا من الأسباب الذاتية التى تفسر السبب وراء شبح الاكتئاب الذى يحوم بين الحين والآخر فى وجدان الكاتب ، لكن هناك أيضا أسباباً موضوعية لا تقل فى

اعترافات ناقد مكتئب

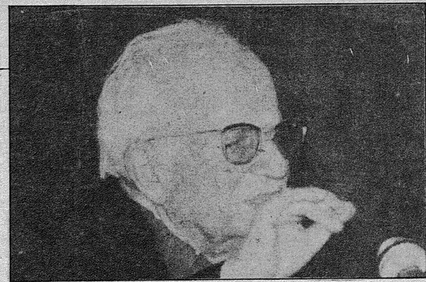
خطرها وخطورتها، وهى من الاتساع بحيث تبدأ من مجال النقد السينمائى- وهى النقطة التى يقف الكاتب فى محورها- وتنتهى بالسياق السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى نعيش فيه.**وربما يجد المرء نفسه متهماً بأنه يحمل نزعة تبالغ فى تشاؤمها** إذا قال إن المعطيات الحالية فى هذا المجال أو ذاك لا تبشر بأى مستقبل يحمل ولو ظلاً من الخير والأمل ، لكن هل ينبغى علينا أن ننشغل بالهجوم على أو الدفاع عن هذه النظرة «المتشائمة» -إن جاز أن نسميها كذلك- بينما الهدف الحقيقى هو إلقاء الضوء- بقدر ما تسمح به رؤية الكاتب وقدراته الثقافية والفكرية- على هذا الواقع، سعيا للبحث عن طريق للخروج من الأزمة الخانقة التى تحكم قبضتها علينا وعلى مستقبل أوطاننا وأبنائنا؟.

إن المرء يلتفت حوله فى مجال النقد السينمائى ، فلايجد -إلا فيما ندر- حالة من التشتت والتمزق (هى بدورها انعكاس لسياق ثقافى وسياسى أكثر شمولا) ،**فالأغلب الأعم من الكتابات النقدية- إن صح أن نطلق عليها صفة النقد-ليست إلا آراء مفرقة فى الانطباعية (بالمعنى السطحى للكلمة) ، يغلب عليها نزعة الاستلطاف أو الكراهية تجاه أصحاب العمل السينمائى**، وهى نزعة تتحكم فيها فى أغلب الأحوال مصالح مستترة أو معلنة ، وليس غريباً أن تدور فى هذا المناخ معارك مفتعلة تتطاير فيها العبارات الجارحة والاتهامات الفادحة، دون أن يسأل أصحاب هذه المعارك أنفسهم لحظة واحدة عن الدور الذى يقومون به تجاه القارئ. وقد يقول لك قارئ أو زميل مخلص- ومعه بعض الحق- أن عليك ألا تلتفت لمثل هذا المناخ الردئ، لكن السياق العام يترك أثره الفادح حتى على الكتابات الجادة، فلا تستغرب إذن أن يفهم فنان سينمائى أنك تهاجمه أو «تشتمه» إذا قمت بواجبك -فى حدود رؤيتك وامكاناتك -فى تحليل عمله الفنى ، وأنت فى النهاية لا تنتظر منه أو من أى قارئ أن يشاركك رؤيتك بنوع من التطابق، بل إن ما تنتظره هو نوع من الحوار الجدلى الخلاق ، بين رؤيتك ورؤى الآخرين، لكنك سوف تنتظر طويلاً- دون أن يأتى **«جودو»-لأن «المطلوب» فى هذا المناخ ليس هو الحوار ، وإنما الاشادة والادانة.**

كثيرا ماسأل كاتب هذه السطور نفسه سؤالا ظل يعيده فى وعيه عشرات المرات ، حول اذا ما كنت أمتلك الصفحات التى أكتب فيها ، لكى «أفرغ» فيها رأيى ، أم أن تلك الصفحات هى ملك القارئ وحده، ولقد كانت الاجابة الدائمة لدى، والتى حاولت بقدر جهدى أن أكون وفياً لها، أننى لا أملك فى هذه الصفحات إلا الوسيلة لكى أجعل القارئ يشاركنى تجربتى فى مشاهدة الأفلام والاستمتاع بها، وأن أمنحه فى كل مرة بعض الأدوات النقدية التى يستطيع بها أن يبلور رؤيته الخاصة للأعمال السينمائية (وربما للحياة أيضا) ، دون أن يعنى ذلك أبداً أن أقع فى وهم ادعاء أى نوع من الحكمة) . إننى أمتلك منهجاً ورؤية قد يختلف معى القارئ أو يشاركنى فيهما، لكن ما ينبغى أن أسعى إليه من خلال كتاباتى النقدية هو أن يمتلك القارئ بنفسه منهجه ورؤيته المتكاملين.، وكثيرا ما «ضبطنى» بعض الأصدقاء والزملاء فى حالة «تلبس» بالافراط فى استخدام ضمير المخاطب فى كتاباتى ، حتى أن البعض منهم كان يخشى أن يتحول هذا الأسلوب إلى نوع من «كتيبات الارشاد السياحى» التى تكثر فيها عبارات مثل« سوف ترى.. وسوف تشاهد» ، لكننى من جانب آخر كنت أسعى- دون أن أشعر أحيانا-إلى خلق حالة من التواصل الدافئ ، بينى وبين القارئ ، تشبه -مع الاحتفاظ بكل الفوارق الجوهرية الهائلة- أسلوب **طه حسين** فى بعض كتاباته ، **ويحيى حقى** فى الكثير منها، حين لا يصبح التوجه إلى القارئ بضمير المخاطب نوعاً من التوجيه والارشاد ، وإنما هو الحوار الحقيقى الذى يعنى : الاخذ والعطاء.

بل إننى أعترف أن هذا الأسلوب من الكتابة قد جعلنى أكثر قدرة على صياغة منهجى ورؤيتى، حتى أننى أعتبر القارئ شريكا فيهما وفى صياغتهما، فعندما لفت شقيقى الصغير ابراهيم انتباهى- وهو المثقف والقارئ الجيد- لأن أضع القارئ دائما نصب عينى، وأن أخاطبه بلغة يفهما، وألا أنتظر منه أن «يشم على ظهر يده» ، فيعرف ما يدور فى ذهنى دون أن أبذل فى ذلك جهداً كافيا ، وجدت أن هناك فرقاً هائلا بين كتاباتى الأولى والمتأخرة ، ليس فى الأسلوب فقط ، وإنما فى وضوح الرؤية ، وقدرة الرسالة على النفاذ إلى وجدان القارئ.

وإن كان الشك قد استولى على روحى، وتسلل إلى نفسى الاكتئاب، فذلك ليس لأننى كنت أتخيل قارئا حقيقيا أتواصل معه على الورق ، فهذا هو ايمانى الذى لن يتزعزع ، وزاده عمقاً ردود الفعل الصادقة من أصدقاء تخلقت علاقتى بهم من خلال السطور وحدها ، وإنما لأننى فى لحظات كثيرة أشعر بالشك فى أن ذلك النوع من الكتابة الذى أمارسه هو الملائم للمرحلة المضطربة التى نحياها، فأكثر المبدعين يطلبون منك -وهذا حقهم- أن تقف إلى جانبهم، وأن تدعم وجودهم ، بينما أرى أن هذا الدعم إنما يأتى من أن أكون صادقا معهم، (مرة أخرى أعيد التأكيد على أننى **لا أزعم أبدا أننى أمتلك الرؤية الوحيدة الصائبة، وإنما هو اجتهاد وجهد فى حدود إمكانياتى**) ، لكن هذا الصدق يصبح فى كثير من الأحيان مؤلما أو قاسيا عند بعضهم ، حتى أنهم قد يسألونك أو يتمنون ألا تتناول أعمالهم، وهم فى النهاية يتجاهلون تماما ما تكتبه عنهم. (أعترف للقارئ هنا أننى لا أنتظر أبداً أى نوع من اعتراف المبدعين بصدق رؤيتى ، فمن يملك الادعاء بأنه ينطق بالحقيقة ؟! لكن الأمر قد يصل- دون أن تكون هناك أية علاقة شخصية مع هؤلاء المبدعين- إلى نوع من التعالى المصطنع على ما تكتب، لأنهم هم الذين يتصورون أنهم يملكون الادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة) . انك فى الحقيقة لا تقسو إلا على من تحب ، لأنك تريد له الكمال والاكتمال، واذا كانت قد ظهرت أحيانا مسحة من القسوة -غير المقصودة لذاتها أبداً- تجاه بعض المبدعين، فذلك لأننى أردت أن أعيد إلى ذاكرتهم بعضا من أحلامهم وأحلامنا القديمة ، عن صياغة وصناعة سينما جميلة ومؤثرة ، وأن أدعوهم -بكل التواضع الحقيقى- لعدم الاستسلام للواقع السائد، أيا كانت سطوته وقوته، **لأن الدور الحقيقى للمثقف والفنان هو**



يحيى حقى

أن يظل دائما على «يسار هذ الواقع» (فلتأخذ هذا المصطلح ان شئت بمعناه السياسى، لكنى أقصد معناه الانسانى أيضا) ،لا يتوقف أبداً عن أن يحلم بواقع أكثر جمالاً وعدلاً.

ولقد تردد فى الكثير من مقالات كاتب هذه السطور- سؤال حائر حول: «لماذا توقف المثقفون عن الحلم؟» ذلك لأنى كنت أرى الكثيرين منهم ينخرطون فى أن يصبحوا جزءا من هذا الواقع السائد ، بكل اضطرابه وتشوهه ، ولأكن صريحا بما فيه الكفاية لأقول إن البعض منهم قد دفعه إلى ذلك نوع من الانتهازية المريضة ، والمصالح الذاتية اللحظية الخالصة، لكن البعض الآخر وجد نفسه مضطرا إلى ذلك تحت ضغط الظروف الخانقة. لكن المحصلة النهائية لذلك كله هو أن «الثقافة» إن جاز أن نسميها كذلك فى مثل هذا السياق- قد أصبحت «بضاعة» براقة ، تباع للنظام السائد وتصبح فى خدمة توجهاته تارة وترتدى قناعاً نظرياً متفلسفا تارة أخرى، لتبرر الانسحاب من المعركة وقبول الواقع الراهن وتزعم العمل من داخل النظام، بينما يمضى فريق ثالث من المثقفين تحت شعار «الحداثة» -بحثا عن التميز الزائف-فى مزيد من الانفصال والقطيعة بين الثقافة والحياة ، أو بين «النخبة» -التى تتصور نفسها كذلك! -والجماهير ، ليحدثوك عن أن العمل الفنى هو رؤية «خاصة» تفسر نفسها بنفسها، وهو قول حق يراد به باطل، إذ أنه فى جوهره ليس إلا إحياء لنظرية «الفن للفن» التى كان ينادى بها رشاد رشدى(لا أدرى إن كان الحداثيون من اليساريين يدركون ذلك حقا؟!) ، فاذا كان للعمل الفنى قانونه الخاص، فهو فى التحليل الأخير ليس إلا أحد أوجه النشاط الانسانى، أو وجهاً من أسطح بللورة واحدة، عليك لكى تلمس حقيقتها أن تعرف كل وجوهها.

وبين هذه الفرق «الثقافية» التى تحكمها فى الأغلب علاقة الشللية والمصالح المشتركة أكثر من علاقة الايمان بمنهج ورؤية أى بين الانتهازيين والمتشلين والحداثيين ،ويبدو لك على السطح أن الحياة الثقافية عندنا تعج النشاط والحيوية- إنه «الضجيج» الثقافى الذى يسعى الوزير الفنان إلى ترسيخه،وهذا هو المصطلح الذى يستخدمه عن قصد ووعى كامل لكى يصف «فلسفة» وزارته ! -وهذه الحياة الثقافية فى حقيقتها ليست إلا لوحة قبيحة شائهة تخلو من المعنى والمغزى، لأن أغلب المثقفين- ولا أقول جميعهم- قد توقفوا عن الحلم، وبدا أن الفن والثقافة -مثلهما مثل السياسة والاقتصاد..-قد فقدا معناهما الحقيقى. واذا كنا قد تساءلنا: لمن ولماذا وكيف نصنع الأفلام؟ ، فذلك لأن الحقيقة هى أن أية فلسفة متكاملة تغيب عن حياتنا اليوم، فالفلسفة التى تسود فى مختلف نشاطات حياتنا ليست إلا قصاصات وشعارات تم تلفيقها من هنا وهناك ، لكى تبرر شيئا واحدا ، هو-أن نسير فى هذا النفق المظلم الذى يريدون لنا أن نمضى إليه، فنحن تحت شعار الخصخصة وتطبيق النظام الاقتصادى الحر نترك «السماسرة» يقودون أو يسرقون اقتصادنا ،كما أننا باسم السلام وادراك معطيات الواقع السياسى العالمى الجديد نقبل الذل والهوان حتى أصبحا جزءا من شخصيتنا القومية المعاصرة(!!) ، بدءا من المهانة- التى يلقاها «المواطن» فى أى قسم للشرطة عندما يذهب بحثا عن أحد حقوقه، وانتهاء بأن نقف مكتوفى الأيدى ونكتفى باستجداء العالم أن يقف فى وجه«الشيطان» نتناساهو الذى يسرق منا الأوهام التى صنعناها وصدقناها عن السلام!.

هل ترانا نذهب بعيدا ونحن نتحدث عن السينما والنقد وهمومهما؟! على العكس ، فان ذلك جوهر القضية، فالفن ليس إلا لحظة إبداع حقيقية يتحقق فيها وجود الانسان فى حالة-إن اقتربت من الكمال- هى أقرب إلى النشوة الصوفية، سواء كنت تستمع إلى صوت عذب يؤذن للصلاة أو يترنم بتراتيل العيد أو تلاوة القرآن، أو كنت تنصت إلى إحدى سيمفونيات أو قداسات موزار أو بيتهوفن ،أو تشاهد لوحة لرامبرانت أو تمثالا لمختار ، أو ترى فيلما لتاڤيانى أو داود عبد السيد، وتلك اللحظة الابداعية -التى يتشارك فيها الفنان المبدع، والناقد المحلل، والمتلقى المتذوق- تحتاج إلى شروط لتحقيقها، وجهد هائل لبلوغها، وهذه الشروط وهذا الجهد يحتاجان بدورهما إلى سياق كامل ينبغى أن نسعى إلى خلقه خلقاً ،وانتزاعه انتزاعاً، بدلاً من تلك الحالة من الاستسلام للواقع السائد أو الانخراط فى «تمثيل» دور فيه ،وهذا السياق لن يتحقق إلا إذا امتلك المثقفون والسياسيون برنامجا حقيقياً، يبدأ بتشخيص الحاضر، ووضع رؤية للمستقبل ،وتحديد الطريق الذى يصل بينهما.

وإذا كان المرء يراوده، أحيانا هاجس «شرير» (!) بأن يتوقف عن الكتابة حول الأفلام، فذلك لأنه **لا يرى للسينما المصرية مستقبلا حقيقيا، فى ظل غياب الرؤية المستقبلية لهذه الصناعة وهذا الفن** ، بدءا من البنية الأساسية التى ينبغى أن تقوم عليها الصناعة، بينما لا يفكر أصحابها إلا فى العمل كمقاولين أو سماسرة يكسبون مكاسب عابرة، وانتهاء بصياغة وجدان ووعى جيل جديد من السينمائيين الذين ما يزالون فى مرحلة التكوين، بينما هم فى ظل مناخ ثقافى شائه يبقون بعيدين عن ادراك كيف يكون الواحد منهم مثقفاً حقيقياً ، وفناناً مبدعاً، وسياسيا صاحب رؤية واعية تجاه المجتمع و«الوطن» الذى يعيش فيه- وإن كنت تريد البحث عن جوهر حقيقى لذلك الاكتئاب الذى قد يصيب البعض منا، فابحث عنه فى كلمة **«الوطن»**، ذلك الوطن الحقيقى ذو الجذور العميقة فى التاريخ والجغرافيا، والذى تضيع -عمداً- مقوماته المادية والمعنوية يوماً وراء يوم، بينما تنجح بعض «الشراذم»- تلك الكلمة ليست وصفا اخلاقيا، وإنما هى توصيف موضوعى- من جنسيات مختلفة ،نجحوا بسبب ضعفنا -أياً كانت مرارة الاعتراف بذلك- فى أن يصنعوا لأنفسهم «وطناً»، وإذا كان الاسرائيليون يساومون **ياسر عرفات** لكى يوافقوا على اقامة مطار فى غزة(!!) بأن يساعدهم على العثور على رفات طيار اسرائيلى لقى مصرعه منذ سنوات، فلأن صناع السياسة والقرار عندهم يريدون أن «يزرعوا» فى وجدان شراذم الصهاينة الذين يحتلون الوطن الفلسطينى فكرة «الوطن الاسرائيلى» الذى يحميهم ويدافع عنهم حتى بعد أن يتحولوا إلى رماد ، بينما نعرف نحن أن هناك مئات وآلاف من الأسرى المصريين لقوا حتفهم فى مذابح دامية دون أن نحرك ساكناً، لأنهم يقولون لك أن إثارة مثل هذه الموضوعات ليس من الحصافة أو اللياقة، ثم يطلبون من الناس أن يشعروا بالانتماء للوطن!!.

يقولون لك أحيانا إن السياسة هى فن الممكن، بينما ننسى أن **الثقافة الحقيقية هى فن المستحيل**،أو هى فن الحلم بالمستقبل ، فان **ڤولتير** لم ينتظر الثورة الفرنسية لكى يحلم بالحرية ، بل كان على السياسيين فى لحظة تاريخية أن يترجموا أحلام ڤولتير. **إن علينا أن نحلم، وأن يترجم لنا السياسيون التقدميون «الحقيقيون» هذه الأحلام إلى برامج عمل ، وليس إلى شعارات أو تبريرات أو تنظيرات**، برامج تضع فى حساباتها الانسان البسيط الذى بدونه لن يكون هناك للوطن وجود، وأن تفكر بعمق في تلك الفجوة المظلمة المرعبة التى تسقط فيها الطبقة المتوسطة الصغيرة المصرية يوماً بعد يوم، وهى تتسع فى رقعتها وتتآكل وتضعف فى الوقت ذاته فى وجودها وكيانها وكرامتها، برامج لا تكتفى بالحديث عن خطر «التطبيع» وحده، على قدر أهمية هذا الحديث، فالأخطر والأهم هو أن تقوم مرة أخرى لهذا الوطن قائمة، بأن يشعر المواطن بالمواطنة الحقيقية، بكل ما تعنى من توافر لقمة العيش والأمن وعدم الخوف من المستقبل وضمان حياة طيبة لأبنائنا من بعدنا، عندئذ لن تكون القضية مجرد تطبيع ، وإنما الادراك واليقين بأن **الكيان الصهيونى ليس وطناً ولن يكون ، لأنه يقوم على كذبة نكررها للأسف الشديد دون وعى، حين نكرر مع الاسرائيليين مصطلح «اليهود والعرب»** ، فتصبح اليهودية جنسية وقومية بينما تجد من بين «نجوم الثقافة» عندنا من يشكك فى سخرية جامحة فى.. القومية العربية!!.

قد يصاب المرء بالاكتئاب ، لكن ذلك قد يكون أحيانا علامة من علامات الحياة، ورفض متمرد للاستسلام والامتثال وأنك أحياناً قد تلعن من تحب ، تعبيراً عن عشقك المجنون به، تماماً كما فعل **صلاح جاهين** فى قصيدته الطويلة أو ملحمته التى لم يمهله الزمن لاكمالها**«على اسم مصر»** ،حين يقول:**«أنا مصر عندى أحب وأجمل الأشياء.**

باحبها وهى مالكة الأرض شرق وغرب.

وباحبها وهى مرمية جريحة حرب.

باحبها بعنف وبرقة وعلى استحياء.

وأكرهها وألعن أبوها بعشق زى الداء.

وأسيبها وأطفش فى درب وتبقى هى فى درب.

وتلتفت تلاقينى جنبها فى الكرب.

والنبض ينفض عروقى بألف نغمة نغمة وضرب.

على اسم مصر».

والسينما المصرية عندى ليست إلا جزءا من هذا الوطن، الذى أشعر أن معظم المثقفين قد تخلوا عن دورهم تجاهه، تحت ضغط ظروف قاهرة، وربما كان اكتئابى هو نوع من إعلان الاحتجاج على ذلك، والدعوة إلى بذل الجهد الحقيقى من أجل قضيته وقضايا ابنائه، وهو جهد لن يتحقق بالنوايا والشعارات أو الانخراط فى معارك جانبية مفتعلة، إن الأمر يشبه عندى الدعوة إلى ذلك الجهد الذى اتمناه فى كل عمل فنى جاد، فلحظة التوهج الفنى لا تأتى أبداً من موهبة عبقرية مزعومة تمارس الفن بنوع من الكهنوت الذى يتشح برداء الغموض، ولا يتولد من نجومية زائفة تتصور أنها بلغت الكمال ، ولا ينتمى إلى نوع من البهلوانيات المثيرة للدهشة والاعجاب اللحظيين الفارغين ، وإنما هى لحظة تأتى نتيجة تماس بين الانسان والعالم لا يتحقق إلا عبر رحلة طويلة من التأمل وترجمة هذا التأمل إلى فعل وعبر مزيج من معرفة القانون الفنى والشعور الحميم بالواقع الحى.

إن الفنان الذى يرى تمثاله كامناً فى قطعة الحجر ، عليه ، أن يقضى الليالى الطويلة لينزع عن هذا الحجر كل ما زاد عن تمثاله ، وعلينا أن نرى الوطن الجميل العادل فى رحم المستقبل، وأن نعمل على تحقيقه، وليس هناك وسيلة للخروج من الاكتئاب إلا العمل على أن نحيا حقاً تلك اللحظة الفنية والسياسية المتوهجة.

وحتى تأتى لحظة العمل ينبغى علينا ألا نتوقف عن الحلم ،حتى لوكنا فى زمن الكوابيس.

اذا سافرت أو تصفحت المطبوعات العالمية لاتجد مجتمعا فى الدنيا يستعد لدخول القرن الحادى والعشرين بالكلام إلا فى مصر، وما يماثلها من دول المنطقة. وأصبح لدينا هوس وهيستيريا فى استخدام التعبيرات المرتبطة بالمستقبل. فعندما نستيقظ صباح يوم ١-١-عام ٢٠٠٠ وننظر حولنا. سنجد أحوالنا أسوا مما هى عليه الآن. فكل جهة فى مصر فتحت حوارا عن المستقبل المنتظر فى القرن الحادى والعشرين، ويتحدثون عن القرن القادم بعقلية عصر الزراعة فيجلسون على المصاطب ويفتحون حوارات هنا وهناك والنتيجة صفر كبير، لأنهم لم يسألوا انفسهم بماذا استعد كل واحد فيهم للقرن القادم. فمنذ أن وعيت وأنا أسمع وأقرأ حوارات عن المستقبل، والنتيجة نعيشها جميعا، **فقد خرجت اليابان والمانيا من الحرب العالمية الثانية وقد اصابهما التدمير والافلاس، بينما خرجت مصر وهى تدين بريطانيا العظمى برقم يدور حول ٥٠٠ مليون جنيه استرلينى**. فماذا فعلت تلك الدول لتصل إلى ما وصلت إليه الان. وماذا فعلنا نحن غير الكلام والمزيد من الكلام وسيأتى علينا القرن القادم بعد أقل من ثلاث سنوات ولن يعنى بالتأكيد نفس المعنى الذى يعنيه فى المجتمعات المتقدمة، وأقصى ما سنفعله أن نؤلف الأغانى عن «توشكى» و«المصرين أهمه» و«احنا اختارناه» والمستقبل المشرق والرخاء الزائف، لكى تذاع فى ليالى التلفزيون ويحضرها الحكام. ولن نفعل شيئا أكثر من ذلك لأننا ببساطة شعبا وحكاما غير مستعدين لدفع تكلفة التغيير والتقدم، فأبسط شئ استعداداً للمستقبل أن يتحرك الجميع ليتعلموا هجائية المستقبل.

ولنعطى مثلا كيف نتعامل فى عصر المعلومات بالعقلية الريفية لعصر الزراعة الذى يرى كل شئ مرتبطاً فقط بكبير العائلة.

ففى الشهور الماضية ركزت وسائل الاعلام المصرية على حضور مصر منتدى **دافوس** وتجاهلت نفاقا وجهلا وتعتيما نوعية وطبيعة الحضور فى المنتدى الاقتصادى العالمى WFFفى بلدة دافوس السويسرية هذا العام، واهتمت فقط بحضور الرئيس فى المؤتمر والشهادات التى توزع على قادة المستقبل من شباب الحضور بدون حتى أن تعلن المبررات الموضوعية لذلك الاختيار: وعلى الجانب الاخر كان العالم كله يلحظ تميز منتدى دافوس هذا العام بحضور مفرط لتكنولوجيا المعلومات، وكان شعار المؤتمر هذا العام هو **بناء العالم المتشابك**Buidng the network Society.

وحضر العديد من رجالات صناعة المعلومات مثل **بيل جيتس** رئيس شركة **مايكروسوفت** ، **واراندى جروف** رئيس **شركة انتل، ولويس بلات** رئيس شركة **هيوليت -باكرد** وغيرهم من المتحكمين فى صناعة الكمبيوتر وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، ولم تختف نجوميتهم بين



المثقفون..

وهجائية المستقبل

د. أحمد محمد صالح

زعماء العالم المشاركين، بل فاق نصيب بعضهم من الاهتمام والأضواء قادة الدول ورؤساء الحكومات بعيدا عن شهادات قادة المستقبل. والعجيب ان الغالبية العظمى من قادة العالم السياسيين لا يجيدون التعامل مع الكمبيوتر حتى قيادات الدول الصناعية المتقدمة. بل إن «بيل جيتس» ابدى دهشته من عدم وجود عناوين للبريد الاليكترونى على البطاقات الشخصية لمعظم الزعماء السياسيين الحضور فى دافوس. وهناك أعلن **نتنياهو** تفاخره بالمستوى الرفيع لتكنولوجيا المعلومات الاسرائيلية فى وادى السيليكون الجديد بالشرق الأوسط. ولا أدرى ما الذى تفاخر به العرب هناك؟! بل تخلف عن الحضور المتأسلمون فى افغانستان والجزائر لانشغالهم بالذبح والقتل. ولكى نشعر بمدى ومسافة تخلفنا تذكركم أنه فى مطلع العام القادم سيتمكن طلاب المدارس أن يعيشوا ويتحركوا داخل تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة تقنيات الواقع الافتراضى ويعرفوا كيف حدثت وقائع التاريخ ولماذا؟.

وفى أواخر عام ١٩٩٦ نشرت صحيفة **الاندبندنت** البريطانية صورة **لكارس ماركس** مع الكمبيوتر، **وهى تذكر القراء بنظرية ماركس فى خلق مجتمع بدون طبقية سيتحقق عندما يحدث تغيير اقتصادى يدعمه تقدم تكنولوجى**، وأن هذه النظرية عادت للظهور هذه الأيام فى أوروبا وأمريكا الشمالية تحت تسميات مختلفة نتيجة التغيرات السريعة التى احدثتها الثورة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها مثل الكمبيوتر والأنترنت، فأحدث ذلك تغييرات هائلة فى الاقتصاد، وأصبحت **المعرفة هى القوة والسلطة الحقيقية**، وظهرت طبقة جديدة من الذين يعرفون . وأصبح التعليم هو الملكية التى يعاد توزيعها بالتساوى لتحقيق المساواة فى المجتمع ليصبح كل فرد حسب معرفته وليس حسب حاجاته أو عمله. **فالتعليم فى مجتمع المعلومات هو الملكية التى يعاد توزيعها بالتساوى كما كانت الملكية المادية فى عهد ماركس**، لكن المساواة فى التعليم والثقافة أكثر عدلا، لأن تعليم الجاهل لن ينقص نصيب الاخرين، فالتعليم لا يمكن أن تأخذه من شخص لاعادة توزيعه على الآخرين.

والثورة العلمية والكنولوجية الهائلة فى دول المركز ، والتى يتم الآن تصدير بواقى تطبيقاتها ومهاراتها إلى دول الاطراف جعلت الحلول التقليدية لمشاكل المجتمع مستحيلة، فهى باختصار ثورة ثقافية ، أنتجت **ما يسمى بمجتمع المعلومات ، الذى يتيح مناخاً أفضل للديمقراطية ، ويزيد مساحة حرية التعبير بتوفير حرية المعلومات كحق أساسى لا ينفصل عن حقوق الانسان، وهو ضرورى للتمتع بالحقوق الأخرى وحمايتها، وبدون حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات يتعذر على الانسان المشاركة فى التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية** . وهذه الحرية لها شروط، أهمها أن تتوافر لدى أفراد المجتمع خاصة المثقفين منهم مهارات ممارستها أى تتوفر لديهم هجائية الكمبيوتر لممارسة حرية الحصول على المعلومات، وبغير تلك الهجائية لن يشعر أحد بحرية المعلومات .**فلا معنى لحرية المعلومات بين مثقفين أميين فى الهجائية الإليكترونية.**

والنخب المثقفة فى أى مجتمع من مفكرين ومبدعين وفنانين غالبا ما يرفضون معطيات الواقع ويرغبون فى تغييره ، فهم عادة فى موقف «اليسار» حيث السلوكيات الواعية بالفجوة بين الموقف الحالى والموقف المرغوب والانشغال الدائم بقراءة المستقبل ومتغيراته، وعلى ذلك **لن يكون هناك «يسار» بدون اتقان هجائية المستقبل**. واتقان هجائية المستقبل ليست تلك الضجة التى نسمعها ونقرؤها فى وسائل الاعلام المصرية عن ثورة المعلومات وعلوم الغد والمستقبل، وليست التدريب على استخدام الكمبيوتر. هجائية المستقبل أو هجائية الكمبيوتر أو الهجائية الاليكترونية نقصد بها هنا طريقة التفكير المعتمدة على مهارات وتطبيقات ثورة المعلومات التى قامت بدورها على الثورة العلمية والتكنولوجية فى الفيزياء والرياضيات والكيمياء والهندسة والوراثة وبقية قائمة العلوم الأساسية عند المركز. **فامتلاك اجهزة**

لن يكون هناك يسار..
بدون إتقان هجائية المستقبل



كارل ماركس

المجتمع اللاطبقى يتحقق

حوار..

المعرفة هى القوة والسلطة الحقيقية

الكمبيوتر أو الدخول فى عضوية الأنترنت أو شراء الأقمار الصناعية لا يعنى أننا دخلنا عصر المعلومات الذى يشترط منظومة فكرية لها القدرة على ابداع أو اكتساب وتوظيف واستثمار المعلومات فى حل مشاكل المجتمع، وبداية تلك المنظومة الفكرية اتقان مهارات المعلوماتية وهى التعامل مع الكمبيوتر بمتغيراته.

واذا كانت أهم منجزات عصر الصناعة هى الماكينات التى تصنع الالات والأدوات التى يحتاجها الانسان ، فان فى عصر المعلومات أصبحت برامج **الكمبيوتر هى ماكينات عصر الصناعة،** فهى تعالج وتعامل جميع المعلومات لتصنع ادوات وآلات معالجة المعلومات التى تقوم عليها هجائية المستقبل وهى طريقة تفكير تعتمد على التحليل والتصميم والنمذجة، تحليل الموقف بمتغيراته، والتنظيم والتصميم البنائى لحلول المشاكل التى ظهرت من التحليل ، ثم يأتى دور النمذجة فى بناء نموذج عام كأداة لحل المشكلة بمتغيراتها المختلفة، بحيث يمكن للافراد فى أى مكان استعمال هذه الأداة لحل مشاكل الموقف. وكل مرحلة من المراحل السابقة تعتمد تماما على توظيف امكانيات تكنولوجيات الكمبيوتر.

والثورة العلمية والتكنولوجية وما انتجته من ثورة المعلومات سوف تعيد تشكيل الحضارة الانسانية برمتها وفق انماط جديدة لم تألفها البشرية من قبل، فقد بدأت تظهر ثقافات جديدة وتقنيات جديدة لانتاج الثقافة، وأصبح هناك ثقافة تقليدية وهى السائدة فى عصر ما قبل الكمبيوتر واستمرت بعده بمنتجاتها الثقافية المعروفة مثل المسرح والقصة والسينما والكتاب والصحف والمجلات الخ، وبدأت الان تسيطر **الثقافة الاليكترونية** وهى جاءت من صلب تقنيات المعلومات وورثت ملامحها وانتجت منتجات ثقافية جديدة مثل الصحف الاليكترونية حوالى ١٥٠٠ صحيفة ، ٣٠٠٠ نشرة اليكترونية و٥٠ ألف كتاب اليكترونى فى العام الواحد كلها تدور جميعا حول العالم، هذا غير القصص الاليكترونية والالعاب والاف الصفحات الثقافية خلال الشبكات العالمية والواقعية الافتراضية، وكلتا الثقافتين تستخدمان التقنيات الحديثة كأدوات انتاج، لكن الاختلاف فى الشكل النهائى للمنتج شكل الوسيط الحامل. وتنتشر المنتجات الثقافية الجديدة عبر العالم كله ولكنها تتجمد عند عبور الحدود المصرية والمنطقة العربية حيث تسود مفاهيم ومنظومة ثقافية تمجد الماضى، فالحكومات فى موقف حدى بين الرغبة فى نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات بين مواطنيها وما يعنى ذلك من مؤثرات ثقافية جديدة بعضها غير مرغوب فيه وبين اختيار العزلة عن المجتمع العالمى. ورغم أن الكثير من القضايا التى تطرحها المنتجات الثقافية الاليكترونية من قضايا اجتماعية وثقافية ليست جديدة على النشر والاعلام ، لكن مزايا انخفاض تكاليف النشر وفورية واتساع نطاق النشر، مع ملازمة الطبيعة التفاعلية تعيد طرح هذه القضايا بشكل أكثر حدة.

وتواجه الثقافة الاليكترونية فى مصر مشكلات عديدة أهمها **تدنى المستوى الثقافى والمعلوماتى حتى للصفوة ،والأمية الهجائية للتعامل مع الكمبيوتر وانتشار الخوف التكنولوجى ، وضعف اللغة الانجليزية وهى اللغة المعلوماتية السائدة الآن، وضعف حركة الترجمة العربية.**

ويعانى غالبية مثقفينا من أعراض رهبة التكنولوجيا أو التكنوفوبيا، يذكرنا هذا بموقف **عبد العزيز البشرى** الكاريكاتيرى من الراديو فى الثلاثينات من هذا القرن. فكم من مثقفينا يستخدم الكمبيوتر وامكانياته الضخمة فى كتابه أعماله؟ وكم منهم يستخدم الأنترنت فى الحصول على المعلومات ونشرها ؟ وكم من فنانينا التشكيليين تعمق ودرس الامكانات الابداعية الضخمة والملهمة لرسومات الكمبيوتر والواقع الأفتراضى؟ وكم من موسيقيينا خاض تجربة التاليف الموسيقى باستخدام الكمبيوتر؟ بل كم من اساتذة الجامعات يستخدمون الكمبيوتر والأنترنت فى أبحاثهم؟! أنهم قليليون جدا.

وينتشر فى مصر الكثير من الخرافات والهواجس حول الكمبيوتر خاصة بين المثقفين ، يمكن تصحيحها بسرعة فى تلك العجالة ونبين أن الكمبيوتر ليس جهازا معقدا أو يتطلب مهارات عالية، بل يمكن لكل الناس استعماله. والاخطاء التى تحدث من البشر فى استخدامهم للكمبيوتر لن تدمر العالم أو تعتبر كارثة بل يمكن اصلاحها فورا. والكمبيوتر لا يتعامل مع الارقام فقط بل يتعامل مع كل أشكال البيانات الارقام والحروف والصور والاصوات والحركة والافكار.. الخ. فالكمبيوتر اليوم يستطيع أن يوجه ويتعامل ويتخاطب مع كافة المشاكل بأنواعها فهو جهاز كل الأجهزة. ومن أكثر الخرافات انتشارا عن الكمبيوتر ان استعماله يتطلب معرفة اصول البرمجة ، وهنا نذكر ان قيادة السيارة لا تتطلب منك أن تكون مهندسا ميكانيكيا ، وبالتالى لا يحتاج الأمر أن تكون مهندسا فى الكمبيوتر لكى تستعمله، فالرهبة التكنولوجية من الكمبيوتر نشأت فى وقت مبكر حينما كان مستعمل الكمبيوتر هم فقط العلماء والباحثون فى علوم الرياضيات، فخوف الناس من الكمبيوتر نابع أو ناشئ من كمبيوتر الأمس، ولكن كمبيوتر اليوم أصبح يعمل باللمس أو بالصوت.

والمثقفون فى مصر يتعاملون مع تكنولوجيات الكمبيوتر كنوع من المظهرية والوجاهة الاجتماعية والعلمية فالتظاهر بالمعلوماتية لن يجعلنا نصل إلى مستوى إسرائيل فهى ثانى دولة بعد أمريكا فى صنع وتطوير الكمبيوتر وتكنولوجيات المعلومات. واذ عرفنا اننا لا نستعمل من امكانيات الكمبيوتر الا ١٠٪ فقط، وان ٧٠٪ من أجهزة الكمبيوتر فى الجامعات، وغالبية المعامل الجديدة للأنترنت فى المدارس لا تعمل بسبب سوء الادارة والأهمال وغيبة الوعى والجهل، فالحديث عن الكمبيوتر فى مصر دعاية بلا عمل حقيقى، لأن تعليم الكمبيوتر يجب أن يبدأ من الطفولة وليس من الجامعة.

وعلى ذلك فان المثقف الذى يعانى من أمية هجائية المستقبل ويجلس بعيدا عنها منظرا لها باستخدام الريموت كنترول لا يصلح الان لوضع تصور للمستقبل.

والان الا يستفز استرخاءنا أن نعرف أن ثانى وادئ سيليكون فى العالم موجود فى إسرائيل، هل نكتفى بالفرجة فاتحين الافواه ونحن نتابع النمو العنكبوتى لشبكة الأنترنت. **ان العلم المستقر هو الجهل المستقر وكل ما لا يتقدم ، يتأخر،** هذا هو قانون الحضارة، فلكل عصر أدواته التى تلبى احتياجاته وقانون الحضارة لا تصلح معه الشطارة والفهلوة.

فليس أمامنا غير تعلم مهارات اللغة الكونية الجديدة التى حفرها العالم اليوم، وتوظيف مهارات ثورة المعلومات فى مواجهة مشاكلنا وأهمها هجائية الكمبيوتر لأنه اخطر نتائج الثورة التكنولوجية فى عالم اليوم، وأصبح القاسم المشترك فى جميع النشاطات الانسانية.

لذلك فالتحديات التى يطرحها عصر المعلومات يجب أن تؤدى إلى مراجعة شاملة لتعريف المثقف ومن هو الان ،وإلى إعادة النظر فى أهداف التعليم فالمعرفة فى حد ذاتها لم تعد هدفا بل الأهم من تحصيلها هو القدرة على الوصول إلى مصادرها الأصلية، واستمرارية الاستفادة منها لاحتياجات تنمية المجتمع وتوظيفها فى حل مشاكله.



الكوكبة والتنمية المستقلة

د. خليل حسن خليل

يستخدم اصطلاح **الكوكبة** ،أو **العولمة** ،كثيرا هذه الأيام .ويسهم في الترويج له، والدعوة إليه ، كتاب من الغرب والشرق ، فى البلاد المتقدمة والمتخلفة على السواء.وقد يكون لفظ الكوكبة ، أو العولمة ،جديدا فى الأدب السياسى. ولكن مضمونه قديم، وإن كان قد اخذ معنى خاصا بعد انتهاء الحرب الباردة، واختفاء الاتحاد السوفيتى. فالمضمون القديم يعنى أى تجمع كلى أو جزئى للبشرية يتفق على أسس أو مبادئ، تهم العالم بأسره . والمثال لذلك ، «**عصبة الأمم**» بعد الحرب العالمية الأولى ، «**والأمم المتحدة**» بعد الحرب العالمية الثانية. هذه تجمعات فيها عنصر عولمة ، يحاول تجميع الناس على مبادئ السلام ،والعدل الاجتماعى ،والديمقراطية.. وحتى الاتفاقيات الاقليمية ، كالاتحاد الأوروبى وتجمع شمال أمريكا ، وأمريكا الجنوبية ، وشرق وجنوب آسيا، بل والجامعة العربية هى تجمعات تهدف نحو عولمة جانب من مناطق العالم، يمكن أن تتكامل لتشمل العالم كله.

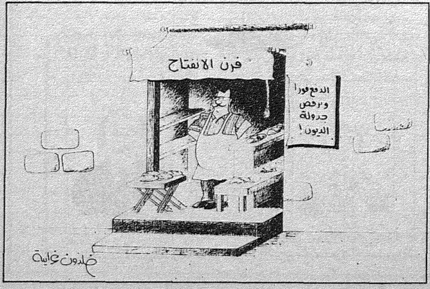
هذه الدعوات للتجمع العالمى أو الاقليمى، يراد بها ،كما تقول مواثيقها، التقريب المفيد بين دول العالم كله أو بعضه. وليست كذلك الدعوة الجديدة للكوكبة . فالناشرون للدعوة الآن، يستندون إلى ثورة المعلومات والاتصالات ليقولوا للناس : إن العالم أصبح قرية صغيرة واحدة. والغريب أنهم يستخدمون تقدمات علمية ، كالمعلومات والاتصالات، لتعنى أنها ثورات اجتماعية ، تقرب بين الناس فى كل الكوكب الأرضى، فيصبحون أسرة واحدة!.

والحق أن هذا خطأ مقصود. فقد امدتنا ثورة المعلومات والاتصالات ،وهى ثورة متعلقة بالعلوم الطبيعية ،والهندسية فحسب، بوسيلة علمية، لكى يعرف الناس ، بسهولة ، وبدقة أكبر معلومات كثيفة عن كوكب الأرض، وعن دنيا الفضاء المحيطة به.

ولما كانت هذه الوسائل العلمية ، فى يد الدول الرأسمالية الكبرى، فلسنا نتوقع أن تركز هذه الوسائل نشاطها على التعرف على الفوارق الكبيرة ، التى احدثتها الرأسمالية ، بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وبين المجموعات الفقيرة والقلة الرأسمالة الغنية، داخل هذه الدول الأخيرة.

على أن الجماهير الكادحة ،وهم الأغلبية فى كل الشعوب، ليسوا فى حاجة ماسة لثورة الاتصالات والمعلومات ، لتبين لهم الفوارق الشاسعة بين مستوى معيشتهم المتدنى، وبين مستوى وثروات الاقلية الموجودة بين ظهرانيهم، والتى تستغل كدحهم، وتحوله إلي ثروة خاصة ، تنعم بها تلك القلة غير المنتجة. فهذا واضح أمام أعينهم دون تقدم فى الاتصالات والمعلومات. وعلى ذلك، ليس هناك علاقة بين التقدم العلمى، الذى جاءت به ثورة الاتصالات والمعلومات ، وبين التغير الاجتماعى ، أو الثورة الاجتماعية، فمن الممكن أن تتقدم الاتصالات ، وتكثر المعلومات ،حتى عن الفقر والاستغلال ،ويبقيان كما هما، طالما بقى التقسيم الطبقى، كما هو، وطالما بقيت السلطة فى يد الرأسماليين، وسادت فسلفة الكوكبة.

والطرق ، التى تتبع لاشاعة العولمة بمعناها الجديد، أى بمعنى الاكتفاء بثورة المعلومات والاتصالات دون التغير الاجتماعى- الاقتصادى، هذه الطرق متعددة: منها الكتابة المستمرة ، بأن النظام الرأسمالى ، هو النظام الابدى ، الذى لا نظام غيره، والذى ينفع البشرية. ومنها كذلك أن العولمة



مفيدة للدول الفقيرة أو المتخلفة، وبهذا يجب أن تكون التجارة حرة، وينضم الجميع إلى «الجات» ،وخلق سوق عالمى «حر» ، تتبادل فيه المنتجات بين المتقدمين والمتخلفين بحرية، دون عوائق ، أو قيود جمركية .وفى هذا نفع للجميع، كما يقولون.

والواقع أن ما يسمى بالعالم الحر ، لا وجود له . فالشركات العابرة للقوميات ،وغيرها من المؤسسات الاحتكارية الكبرى، المملوكة للدول الرأسمالية الغنية، تطيح فى العالم ، وتلغى ما يسمى بالاقتصاد الحر. وبذلك تكون حرية التجارة معناها عدم حماية الصناعة الوطنية الوليدة فى البلاد الفقيرة ، فيقضى عليها، ويظل الاقتصاد الفقير زراعيا تابعا للاقتصاد الغنى، ويبقى متخلفا إلى الابد. ومن المعروف أن الصناعة هى دينامو النمو، ولا تقدم دون تصنيع.

ويستخدم الناشرون لفكرة العولمة الجديدة ، أسلحة للقضاء ،على معنويات دول العالم الثالث ،وعلى استقلالها فهم يروجون أن الشركات العابرة للقوميات ، شركات كبرى ، ميزانية الواحدة منها أكبر من ميزانية دول صغيرة عدة فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. **هذه الشركات الكبرى العابرة للقوميات، كما يقولون ، أصبحت عالمية ، بتكوينها ورؤس أموالها وتنظيمها ونشاطها ، انتاجا ،وتمويلا ، وتجارة. فلا مناص للدول الفقيرة فى العالم من التعامل معها ، واللجوء إليها ، حتى تأخذ بيدها، وتفتح لها الطريق إلى الانطلاق الاقتصادى.** ومن هنا جاء تطوع كثير من حكومات العالم الثالث بدعوة هذه الشركات، وغيرها من أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية، إلى دخول مجالات الاستثمار غير المقيد والطليق فى بلادها. وقدمت إليها الامتيازات، من حيث الأراضى اللازمة لاستغلالاتها، تقدم لها مجانا ، أو بثمن اسمى. كذلك يقدم لها العمل الرخيص. وتعفى من الضرائب جميعا لسنين طويلة ، قد تجدد إلى الأبد، وتحول أرباحها كما تشاء إلى الخارج. ولا تخضع كذلك لسيادة الدولة فيما يتعلق بسياسة التأميم والمصادرة .. إلى غير ذلك من الامتيازات.

فى مثل هذه الأوضاع **تفرض تلك الشركات سيطرتها على الاقتصاد القومى، وتستنزف فائضه الاقتصادى عن طريق التجارة غير المتكافئة ، وتحويل أرباح الاستثمارات ، طبقا لاستراتيجيتها ، التى تعمق التخلف ، فى البلد الذى «ينعم» باستثماراتها** ، وتقضى على أهم وجه للسيادة الوطنية ، وهو الوجه الاقتصادى.

والواقع ان هذه الشركات ، هى البديل المعاصر للاستعمار القديم ، بل هى أخطر منه على الاستقلال الوطنى والاقتصادى فهى تعمل دون جنود ظاهرين يحتلون البلاد، كما كان الحال في الماضى. وهى كذلك تعمل من خلال وكالات محلية كثيرة منها حكومات بعض الدول المتخلفة، ومنها توكيلاتها وشركاؤها، ومقاولوها ، وتابعوها. ومنها استخدام الرشوة والهدايا والاكراميات وغيرها للسلطات المحلية ،وغيرهم من أبناء الصفوة الذى يمنحون وظائف مرموقة فى نشاطاتها .. إلى غير ذلك.

ويكون دور القوى الوطنية فى بلدان العالم الثالث، أن تواصل النضال الوطنى ، فى صوره جميعا، ضد قوى الكوكبة ، أو العولمة ، سواء القوى الأصلية التى تفرض الكوكبة بالأمر الواقع ،وتوهم بانه لا قدرة لتلك البلدان على تغييرها ، أو سواء معاونوهم من العناصر المحلية ، الذين تستخدمهم تلك المؤسسات الكبرى ، أو التى توظفهم الحكومات المتعاونة معهم، ليقنعوا الناس بالفوائد العميمة للعولمة، وبالتقرب إلى الشركات العابرة للقوميات ، التى تستغل الشعوب، وتخرب تنميتها.

ويذيع دعاة العولمة بعض المحبطات فى حملتهم ضد الشعوب ، حيث يقولون إنه من الناحية العملية لسنا نستطيع أن نقاوم الولايات المتحدة ، سياسيا، واقتصاديا ،وعسكريا. هذه دعوة انهزامية ، لا قيمة لها فشعب فيتنام الصغير الفلاح ، هزم الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية ورأسمالية فى التاريخ، ولقنها درسا لم تنسه حتى اليوم، ولن تنساه فى المستقبل. ولدنيا مثل عربى . فقد طرد جنود «عبديد» الزعيم الصومالي جنود الولايات المتحدة من الصومال ، بقتل بعضهم . ولم يرجع الامريكيون مرة أخرى إلى الصومال. وهناك المقاومة الباسلة للحصار الاقتصادى الأمريكى على كوبا، مثل شهير فى نضال الأبطال ضد القوى الاستعمارية الجديدة.

الشعب العربى، اذن ، وشعوب العالم الثالث ، يمكنها أن تهزم دعاة العولمة ، الذين يحاولون أن يثبطوا هممنا. ويمكنها أن تضع سياستها «التنمية المستقلة» ، التى تحفظ ثروتها، وفائضها الاقتصادى من أن يستنزف بواسطة القوى ، التى تحاول أن تجعل من الأرض كوكبا، ليس ملكا للبشرية، ولكن لقلة رأسمالية شرسة، دولا كانت أو أفرادا.

هذه التنمية المستقلة ،هى موضوع حديثنا التالى.



د. سمير حنا صادق

الصاعقة

صدمة النعجة «دوللى» بعد صدمة «نابليون»

فى أول القرن التاسع عشر عندما واجه مشايخ وعلماء مصر علماء **نابليون**، أصيب الأولون بصاعقة افقدتهم رشدهم، فعادوا إلى كتبهم الصفراء فى محاولة لتفهم ما حدث.

وفى أواخر القرن العشرين عندما واجه مشايخ وعلماء مصر علماء **اسكتلندة والنعجة دوللى** أصيب الأولون بصاعقة افقدتهم رشدهم فعادوا إلى نفس كتبهم الصفراء فى محاولة لتفهم ما حدث.

وبين الحدث الأول والأخير، وتحديدا فى السنوات الأخيرة السابقة، حدثت الأحداث التالية:

* اكتشف أحد علماء واحد من أهم مراكز البحث العلمى فى مصر **اسم الجلالة فى الخلايا الحية** ،ونشر بحثه فى مجلة هذا المركز ، ووجه اللوم الشديد للعلماء الذين تكالبوا على العلم الغربى وتجاهلوا هذه الظاهرة الهامة.

* تمكن أحد علماء الطبيعة فى إحدى الكليات الجامعية من **حساب سرعة الضوء بالعودة إلى القرآن الكريم**.

* كتب إلى أحد طلبة السنة النهائية فى قسم الرياضة البحتة باحدى كليات العلوم طالبا منى أن أفيده بتواريخ وأمكنة الأوبئة فى السنوات الأخيرة لأنه قد **اكتشف فى الانجيل معادلة رياضية تمكنه من حساب تاريخ يوم القيامة**.

* اكتشف أحد مراكز البحث العلمى **علاجا شافيا من فيروس الكبد سى** يتكون من بعض الأعشاب (مثل الخلنجان وعين العفريت) وقد أكتشف قبله أحد الجراحين علاجا لفيروس الايدز -وما حدش أحسن من حد.

* شرع أحد الأقسام فى إحدى الكليات الجامعية فى تنظيم مؤتمر لدراسة **العلاج بالعفاريت**.

* نشر أحد كبار الرجال المشهود لهم بالحكمة والعلم مقالا فى إحدى كبرى الجرائد القومية يتحدث فيه عن طريقة للتكاثر بأن يدخل الشيطان «إحليله» مع «إحليل» الزوج فى بعض الظروف وتنتج عن هذه الطريقة فى التكاثر «**أولاد الأبالسة**».

* أفتى أحد الدعاة فى مصر بأن نقل الأعضاء يحرمه الدين ونتج عن فتواه هذه إيقاف بنوك القرنيات التى كانت تنقل مليمترات من قرنيات الموتى إلى العميان. ونتج عن هذا الايقاف **حرمان آلاف (نعم آلاف) من العميان من نعمة الشفاء** وترك القرنيات ليأكلها الدود وتتعفن بدلا من منح نعمة البصر لأعمى . ونرجو ألا يمتد مفعول فتواه إلى نقل الدم.

وغيره.

وغيره.

وغيره.

ولكن ما هى قصة دوللى؟.

باختصار شديد وباحترام أشد لما نشره تفصيلا الأصدقاء الاساتذة الدكاترة **أحمد مستجير ومصطفى فهمى وأحمد شوقى** -وما أكثره وما أروعه ومع ذلك لم يلتفت إليه أحد.

باختصار شديد فان القصة كالآتى:

فى عام **١٩٠٢**، اكتشف العالم **ساتون** من جامعة كولومبيا أن الأجسام الخيطية الموجودة فى «نواة» الخلية والمسماة **بالكروموسومات تحمل** مجموعات من العوامل الوراثية سميت **بالجينات Genes** (حوالى ٢٠٠٠) تتحكم فى كل الخواص الوراثية للكائن الحى، وأمكن التوصل إلى تشخيص بعض الأمراض بدراسة هذه الكروموسومات.

وفى عام **١٩٥٠** اكتشف العالمان **كريك وواطسن** فى جامعة كمبريدج أن العوامل الوراثية الموجودة فى جينات هذه الكروموسومات توجد على شكل جزئيات سميت اختصارا **(D. N. A**‏ **Desoxyri-bo Nucleic A cid**) وعربها الاصدقاء بكلمة «**دنا**» وصنع العلماء نموذجا من السلك لشكل الدنا الذى يشابه السلم الحلزونى وتتكون درجاته من مركبات قاعدية تكون تتابعها شفرة تتحكم فى كل ما يصنع منه الكائن الحى. وقدرت هذه الدرجات فى كروموسومات الانسان(٤٦ كورموسوم) بحوالى أربعة آلاف مليون «درجة»- ولو أن كل درجة منها كانت تعبر عن حرف من حروف الهجاء لملأت مائة مجلد ضخم.

ونشأت على أساس دراسة هؤلاء العلماء معامل وأقسام دراسية خاصة بما يسمى «**الهندسة الوراثية**» . فقد أمكن التدخل فى هذا الشريط الوراثى، وأمكن تقطيعه

ودراسته قطعة نقطعة،وفى معامل التحاليل الطبية توجد أجهزة تقوم يوميا بعمل ذلك لدراسات عن الأبوة ولتشخيص الأمراض ولاغراض الطب الشرعى .وهناك مشروع علمى عالمى لتحديد الأربعة آلاف مليون درجة الموجودة على الشريط الوراثى.

وتمكنت الهندسة الوراثية من إحداث ثورة فى العلوم البيولوجية تماثل ثورة دارون ،وقد وصلت بتطبيقاتها المفيدة لآلاف النتائج المذهلة فى مجالات الزراعة وتربية الحيوان والعلاج ، **ويكفى أن نتذكر أن مرضى السكر الآن يتعاطون نوعا من الانسولين يختلف عن الانسولين الذى كانوا يتعاطونه من سنوات قليلة (المحضر من بنكرياس الخنازير)**. والانسولين الحديث تقوم بتصنيعه بكتريا ادمج فى شريطها الوراثى جزء من الشريط الوراثى للانسان ،وهو الجزء المسئول عن صناعة الانسولين البشرى ،وبذا أصبحت تنتجه بوفره تكفى لاستهلاك العالم.

وخلال هذه الأبحاث العظيمة والمساهمة المذهلة فى صحة وسعادة البشرية ، كانت مراكزنا العلمية مشغولة بما سبق ذكره- باستثناء ثلاث أو أربع مراكز كانت تعوم ضد التيار - وكانت إحدى قياداتنا العلمية تقوم بنضال مجيد لمنع استعمال كلمة «تخليق» فى بعض اوجه العمليات الكيميائية لأن استعمالها كفر والعياذ بالله.

ثم وقعت الصاعقة:

تتكاثر الكائنات الحية البسيطة بعملية يطلق عليها اسم« **التكاثر الحضرى**» بأن تنقسم نواة الخلية بكرموسوماتها إلى نواتين تتكون حول كل منهما خلية، وبذا يتم تكاثر الكائن الحى. ولكن الكائنات الأرقى تتكاثر بطريقة أبدع: اذ تنقسم هذه الكائنات إلى ذكور واناث لكل منها خلايا جنسية تحتوى على نصف عدد الكروموسومات الموجودة فى الخلايا الجسدية . وباندماج كروموسومات الخلية الجنسية للذكر مع كروموسومات الخلية الجنسية للانثى ينتج جنين يحتوى على العدد الكامل من الكروموسومات. وتتميز هذه الطريقة بأن هذا الاندماج ينتج عنه ما لا نهاية له من التركيبات الوراثية ، مما يسمح ، أما بالانتخاب الطبيعى أو بالانتخاب الصناعى، بانتاج أنواع أفضل وهى عملية يستعملها المزارعون فى ميادين الزراعة وتربية الحيوان.

وبفضل تفهم تفاصيل هذه العملية أمكن إجراء عمليات **التلقيح الصناعى** بل وأمكن حديثا بابحاث العالم **ستبتو** فى انجلترا إجراء عمليات ما يطلق عليه اسم **«اطفال الانابيب»** ولكن عيب هذه الطرق اننا لا نضمن تماما كيف سيكون الجنين: فالجنين سيجمع بين نصف غير محدد من الخواص الوراثية للأب مع نصف غير محدد من الخواص الوراثية للأم. وهناك حاجة (كما سنوضح فيما بعد) لتكوين جنين مطابق تماما للأب أو الأم. وتمكن العلماء بفضل عملية اطلق عليها اسم «**الاستنساخ**» (ولو أن الصديق الدكتور أحمد مستجير يفضل كلمة كلونة **cloning** كما نستعمل كلمة تلفزة .. وتلفنة.. لاسباب اعتقد أنها صحيحة) .

ويتم الاستنساخ فى مجالات عديدة باستعمال نواة كاملة تحتوى على كافة العوامل الوراثية فى تكوين جنين جديد أى إحداث التكاثر بالطريقة الحضرية. وقد تم استعمال هذه الطريقة فى مجالات عديدة لصناعة «اجزاء» من الكائنات الحية أو النباتات.

ويواجه تطبيق هذه العملية على حيوان كامل عقبات عديدة كان لابد من اجتيازها وبالفعل تم من حوالى عشرين عاما استنساخ ضفدع. فطردت النواه الموجودة فى بويضة الأنثى بما تحويه من مادة وراثية وحقنت نواه من خلية كاملة الكروموسومات داخل البويضة ، وانتجت هذه العملية أحد مراحل نمو الضفدع.

لكن التطبيق على الحيوانات الراقية واجه صعوبات جمة.. فالخلايا الجسمانية كاملة الكروموسومات يتعطل جزء كبير من شريطها الوراثى لكى تتخصص الخلية فى انتاج النسيج الذى اخذت منه. فخلية الكبد مثلا لن تنتج خلايا عصبية.

والعوامل الوراثية التى يحتاج إليها الجنين للنمو لا توجد فقط فى النواه، بل يوجد بعضها فى خارج النواه فى **سيتوبلازم الخلية** باجسام صغيرة (هى فى الحقيقة تماثل البكتريا) وتسمى **ميتوكوندريا** (وهى الاجسام التى اكتشف فيها أحد علمائنا اسم الجلالة ، كما ذكرنا من قبل).

والنواه لابد قبل أن تنقل إلى البويضة (المفرغة من نواتها) أن تكون فى مرحلة نمو معين.

كل هذه العقبات وغيرها تمكن العالم الاسكتلندى **ويلموت** وزملاؤه من حلها . فقد امكنهم أخذ خلية من ضرع نعجة وافراغ بويضة من نواتها ثم حقن نواه خلية الضرع داخل البويضة ووضعها فى رحم نعجة لتنمو إلى جنين كامل. وبذا تمت أول عملية استنساخ لحيوان ثديى.

لماذا ؟ وما الفائدة؟.

لآلاف الاسباب . أهمها أنه أمكن فيما مضى، لنفس المركز الذى تمت فيه هذه العملية ،انتاج ما عز يفرز من اللبن كميات كبيرة من أجسام مضادة تعالج بعض أمراض الأطفال ولكن «انتاج» افراد هذا الماعز كان يتم بصعوبة. وبامكان عمل استنساخ له يمكن عمل قطيع باكمله يتولى هذه العملية.

وماذا عن استنساخ الانسان؟.

لو أن الدافع لعلمائنا الافاضل فى اصدار الفتاوى كان فعلا الانشغال باخلاقيات هذه العملية لصفقنا اعجابا لهم. ولكن، ألم يكن الاجدر بهم أن يحلوا لنا أولا مشاكلنا مع نقل القرنية والكبد والكلى وهى مشاكل حقيقية خطيرة لابد لنا أن نحلها أولا قبل أن نفتى فى مشاكل الاستنساخ؟.

ونحن نشك فى دوافعهم لاصدار الفتاوى فيما لا يفهمون ، ونخشى أن يكون الغرض منه هو السخرية بالعلم وبث روح الكراهية له، وهو اتجاه خطر لو استشرى فسينتهى بنا إلى هوة التخلف بل **واخشى أنه فى وجود هذا الوحش المسلح باحدث العلوم فى جوارنا ، سيصبح وجودنا مهددا وامننا القومى فى خطر.**

ونحن نزعم أنهم يفتون فيما لا يفهمون ، اذ لا توجد امكانية فى القريب المنظور لهذا الاستنساخ . فقد نجح الاستنساخ فى انتاج مرة واحدة من ٢٧٦ تجربة. وهناك عقبات شبه مستحيلة للاستنساخ فى البشر بل إن الاستنساخ فى الفئران نفسها شبه مستحيل. هذا علاوة على أنه من غير المعروف فترة حياة هذه النماذج المستنسخة.

ولكن هذا ما صرنا إليه : يتخصص العالم المتقدم فى نقل الأعضاء ،والهندسة الوراثية وأطفال الأنابيب ،ونتخصص نحن فى إصدار الفتاوى عنها.

وقديما ، كفر رجال الدين المسيحى استعمال الكلوروفورم للتخدير ،وحرقوا برونو وعذبوا جاليليو لزعمه أن الأرض تدور حول الشمس.. وحديثا حرم أحد علمائنا قطع الرجل المصابة بالجانجرين.

أما لهذه الظلمة من آخر؟؟.

الاحتراف «الوهمى» و«وكسة» الكرة المصرية

حسن عثمان

من عام لعام يتأكد أن الاحتراف الوهمى فى كرة القدم الذى ابتليت به الأندية المصرية.. وخرب خزائنها على حساب خدمة الأعضاء الذين يدفعون الاشتراك السنوى. **هو السبب الأساسى فى هذه المهازل التى تعيشها الكرة المصرية؟!.**

هذا الاحتراف البدعة الذى رفع شعار تطبيقه فى مصر كابتن «**محمد الجوهرى**» بعد كأس العالم ١٩٩٠ فى ايطاليا، فتح الباب على مصراعيه أمام اللاعبين لرفع سعرهم فى سنوات قليلة إلى ملايين الجنيهات وابتزاز انديتهم التى تربوا فيها. وكل من تابع الاتفاقات الأخيرة التى تمت بين الاندية واللاعبين لتجديد التعاقد معهم.. وما يحصلون عليه من مبالغ بشكل رسمى .. غير ما يدفع من «تحت الترابيزة» بمعرفة أغنياء عصر الانفتاح يدرك **ان لعبة الفلوس أصبحت الشغل الشاغل لهؤلاء اللاعبين** .. وانهم تحولوا من كثرة ما أصبحوا يملكون من أموال إلى أصحاب مشروعات خاصة تستحوذ على اهتمامهم .. لان الكرة وكما يقولون.. غير مضمونة.

لذا لابد وأن نعترف بان نظام «**اللااحتراف**» المطبق فى مصر حاليا.. لا علاقة له بالاحتراف الحقيقى المطبق فى الاندية الأوروبية .. والذى يتم وفق قواعد محددة تطبق على كل العاملين فى حقل كرة القدم من لاعبين ومدربين واداريين وأطباء ومدلكين وسماسرة.

هذه القواعد تنص على أن اتحاد الكرة هو المسئول الأول والأخير عن كل ما يتعلق بالنشاط الكروى.. وانه صاحب الحق فى وضع اللوائح الاساسية المنظمة للعبة فى بلده، على الا تخالف قوانين ولوائح الاتحاد الدولى «الفيفا» .. والتى تفرض ضرورة قيد العاملين فى الوسط الكروى بسجلات الاتحاد الرسمية ..**وقصر حق التعاقد للاعبين المحترفين على الاندية التى تطبق نظام الاحتراف** مع الالتزام بكل القواعد التى حددها الاتحاد الدولى والتى تنظم العلاقة الاقتصادية والمالية والعملية بين لاعبى الكرة المحترفين والاندية. وتبدأ العلاقة بعد توقيع العقد المكتوب بنفس النموذج الذى وضع بمعرفة «**الفيفا**» .. وتلتزم الاندية بتسليم نسخة من العقد إلى اتحاد الكرة خلال أسبوع واحد من تاريخ التوقيع ويعتبر العقد ساريا بعد ذلك إذا لم يتقدم أحد الطرفين.. النادى أو اللاعب بأى اعتراض خلال شهر من توقيع العقد.

ومن أهم البنود: **يحظر على اللاعبين المحترفين مزاولة أى نشاط آخر مقابل أجر.. أو الالتحاق بوظيفة إلا باذن وموافقة ناديه..** ويلتزم اللاعبون بالاشتراك فى جميع مباريات ناديهم سواء الرسمية أو الودية وللاعب المحترف الحق فى الحصول على اجازة يوم واحد أسبوعيا وشهر سنويا ويتم تحديدها من جانب



سمير زاهر



الاندية .. كما يحق للاندية استدعاء اللاعب من الاجازة السنوية مع تعويضه مستقبلا عنها. كما يحق للاعب طلب اجازة زواج على إلا تزيد على خمسة ايام يتم تحديدها بالاتفاق مع النادى.

ولا يحق التفاوض مع اللاعبين أو توقيع العقود إلا مع الممثلين الرسميين سواء للاندية أو اللاعبين المقيدين فى سجلات اتحاد الكرة .. وكل هذه الشروط تطبق مع اختلاف بعضها على كل العاملين فى الوسط الكروى وبالشكل الذى حددته لوائح الاتحاد الدولى الفيفا.

أين نحن؟!.

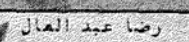
هذه ملامح وأسس الاحتراف المطبق فى الخارج فأين نحن؟ ..

وما سبق يوضح ما للاعب من حقوق وما عليه من واجبات ، موجود لدى لجنة شئون اللاعبين باتحاد الكرة المصرى.. والتى يخرج علينا أعضاؤها بين الحين والاخر بتصريحات تفيد أنهم جادون فى وضع اللمسات الأخيرة . فى اللوائح المنظمة للاحتراف فى الاندية المصرية.. وفق القواعد التى حددها الاتحاد الدولى «الفيفا» والتى تفرق بين اللاعبين المحترفين واللاعبين الهواة.. وما هو ملزم فى التعامل معهم.

والسؤال الذى يفرض نفسه .. إلى متى يظل السكوت على هذه المهزلة .. التى تزداد من من عام لاخر مع اجراء التعاقدات بين الاندية واللاعبين .. ومن أين تأتى الاندية بالاموال التى تغطى ابتزاز اللاعبين فى عدم وجود نظام حقيقى للاحتراف يحدد بشكل واضح حقوق وواجبات كل الاطراف .. وهذا هو دور اتحاد الكرة ولجنة شئون اللاعبين صاحبة التصريحات وأعضائها الذين كثرت رحلاتهم وزياراتهم للاتحاد الدولى.. ولم نر منهم ما يؤكد أنهم جادون فى وضع نهاية لهذا «الانحراف» الذى لا علاقة له بالاحتراف المنظم الذى يضمن حقوق جميع الاطراف..

أين اتحاد الكرة من هذا الاحتراف الوهمى الذى جلب الهزائم على أيدى هؤلاء النجوم الذين لا يستحق بعضهم ارتداء فانلة النادى الذى يلعب له.. **ولا يستحق أيضا شرف ارتداء فانلة الفريق الوطنى لانهم يقبضون ما لا يستحقون وهؤلاء هم أعمدة منتخب مصر المدلل. والله يجازى اللى كان السبب.**





رضا عبد العال



فاروق جعفر



فؤاد شعبان

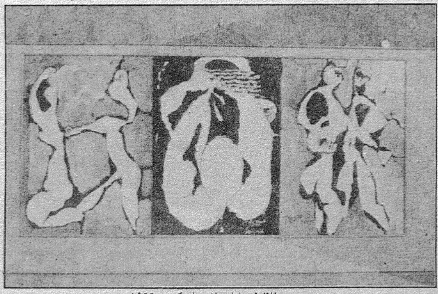
تريو وترى - زيت على ورق ٩٦

" سليم " .. يعود بالجسد العارى ومغنيات الأوبرا

فاطمة اسماعيل

أحمد فؤاد سليم .. فنان معروف منذ الستينيات وظلت تجربته تعطى أطروحاتها المختلفة فى السبعينيات والثمانينات والتسعينيات ، تلك الأطروحات التى تمثل فى نهاية الأمر صيغاً لنظام واحد..

يقدم لنا اليوم هذا **المعرض الذى قد يراه البعض خروجاً عن النظام ، وآخرون يرونه أمل الفنان فى التخلص من هذا النظام** . وقبل أن نصادر على الفنان حقه فى الخروج عن النظام ، وقبل أن نصادر على التجربة حقها فى الحوار من داخلها ، نثير تساؤلاً حول مدى حق



ثلاثية عرايا جواش على كرتون ١٩٦٦

عاريات - زيت على ورق ٩٦



الفنان فى أن يخرج عما نسميه بنسق "التجربة الهرمية" أى التجربة ذات السياق التراكمى ، إلى نسق التجربة المركزية والتى تضمن للاستقرار قيمته ، مع القبول بخلق أنظمة مختلفة، وظيفتها أن تتفاعل بعضها مع البعض الآخر .. وتكون وحدتها فى انتسابها جميعاً إلى فنان واحد.

نقصد هنا أن **أحمد فؤاد سليم** استقرت تجربته كفنان تجريدى ثم يأتى هذا المعرض فينحى بالتجربة إلى الطابع التشخيصى.

هل يريد سليم بهذا المعرض أن يتخلص من التجريد لصالح التشخيص ؟

جدلاً نجيب بالشك فى أن تجربة سليم كانت تجريداً خالصاً . فقد بدأ سليم تجربته بالتشخيص فى الستينيات حين رسم العازفين ، وكذلك الجسد العارى ، فنذكر لوحات عازف**التشيللو** ، **والدويتو** ، **والتريو** ، **والأوركسترا السيمفونى** ، **وأوركسترا الحجرة** ، كذلك صور زوجته(**مارسيل متى**) عازفة البيانو المعروفة فى أكثر من عشرين لوحة ، كما نذكر فى لوحات الجسد العارى الثنائيات والثلاثية . والعارية والراقدة.

لم يتناول سليم تلك الموضوعات من منظور أكاديمى فلم يقدمها لنا كدراسات أو اسكتشات وإنما قدمها لنا كأسلوب فنى خاص فى الاختيار ويتفق مع زمن التناول بالنسبة لتجربة الفنان. مع بداية السبعينيات نمى نزوع قومى عند سليم فكان مبحثه " فن الكاليجرافى " Caligraphy " ، وهى المرحلة الاستراتيجية حيث بدأت التجربة تتوالد وتتفاعل فى نظام هرمى تراكمى ..

تعامل سليم مع الـ Calgraphiy بمفهوم تجريدى وقد أكد امتلاكه لمهارات التجريد فى إحساسه بالفضاءات واللون والمساحات والعلاقات..

على الرغم من ذلك ثمة مايدعونا إلى الاعتقاد بأن تلك الفترة أيضاً كانت تفصح عن تشخيص من داخل الشكل التجريدى ، فهناك دائما حركة لجسد أو لطائر أو لشئ عضوى لايتم تعيينه بصرياً إلا بعلامات ورموز تنسج مع الخطوط والفضاءات فتصبح بين الحضور والغياب كتهويمات أثيرية.

ثم من جديد عاد الحنين للفنان لممارسة الرسم التشخيصى والذى بدأ مع الستينيات فى نفس الموضوعات مع وجود مثير فى حياة

الفنان وهو مولد ابنته كنجمة أوبرا (سوبرانو) الفنانة **أميرة سليم** ووقوفها على المسرح تمثل أدوار **موزيتا وبربارينا وأوسكار** وغيرها ..

عاد سليم ليقدم لنا في لوحاته العازفين مرة أخرى، ومغنية الأوبرا . كما قدم مجموعة من العرايا تذكرنا بهذا الزمن البعيد..

السؤال الآن : هل قدم سليم رسوماته تلك مختلفه عما سبق وقدمه في الستينيات بعد تلك التجربة الطويلة مع التجريد .. ؟



عاريات زيت على ورق ١٩٩٧

في البداية نسجل احترامنا لاصراره على وجوده كمصور وهو ماميزه عن أقرانه من الفنانين .. فقد أخلص للتصوير واحترف وظل مؤكداً على فرادة وجوده في تجربته.

بالنسبة للوحات الموسيقى والأوبرا سنعتبرها لوحات تسجيلية يذكرنا بعضها بفناني الثغر **أدهم وسيف وانلي** اللذين صورا راقصات الباليه ولاعبي السيرك ومغنيات الأوبرا .. وجه الشبه هنا هو اهتمام الأخوين وانلي بعالم مغنيات الأوبرا الخارجي كـ **Per-formance** بأسلوبهما التعبيري ، وهو مااختلفا فيه عن الفنانين الفرنسيين **أدجار ديجا وتولوز لوتريك** اللذين اهتما بعالم راقصات الباليه ومغنيات الأوبرا الداخلي وكذلك معاناتهم الإنسانية.

هنا يتفق سليم مع الأخوين وانلي كما ذكرنا.

ماذا أفاد سليم من تجربة التجريد في التجربة التشخيصية الحالية؟

لم يهتم سليم في تلك الأعمال التشخيصية بالرسم "drawing" كمهارة كما لم يهتم بها في السابق وإنما استعار منطق الحركة والحضور بالمفهوم التجريدي وأسبغه على لوحاته حتى لكأننا نستشعر الحس التجريدي من داخل اللوحات التشخيصية. أصبحت فكرتا " **الحركة والحضور**" ودورهما في اللوحة هو مايثير الفنان .. فمثلاً حضور المغنية لايتجسد بالخط "line"بقدر مايتجسد من خلال حركتها لحظة تصويرها .. ويأبى الفنان أن يكون هذا الحضور بسيطاً أو شيئاً قائماً بذاته بل هو حضور قوي يشغل زمن اللوحة ويتعداه ..

ماذا يعني " الحضور" في اللوحة عند سليم؟..

للوهلة الأولى قد يعني " الحضور" الوجود المادي للعناصر التي تتشكل منها اللوحة .. أي الوجود الشخصي ، فلوحة التريو مثلاً " **عازف الكمان - التشيلو - والكونترباص**" قد تعني الوجود الشخصي لهذا الثلاثي .. ولكننا نجد أن هذا الوجود الشخصي الذي يمثله الخط والفورم وعلاقة الشخص بالمسطح ليس هو الذي يعني الفنان كمكونات أساسية للوحة .. رغم أن هذا قد يكون مقنعاً وكافياً للعين حين يقدمه فنان آخر. معنى بقضية الرسم في الأساس .. عند سليم ثمة مشكلة تنشأ حين نتعرض لتفسير العمل .. فهذا الوجود المقنع بصرياً نكتشف أنه غير كاف في ذاته إذ أنه يعتمد في وجوده على علاقات مختلفة مستنده .. فاذا تحدثنا عن علاقة الشخص بالمكان وجدنا أنفسنا أمام علاقة أخرى موازية وهي علاقة التشخيص بالتجريد فالمكان هو الفكرة المجردة التي يحتفظ بها الفنان من تجربته الخاصة ..

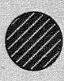
أما العلاقة الزمنية .. فهي مركبة حيث تمثل لحظتين زمانيتين مختلفتين لحظة تسجيل الفنان للحدث .. ولحظة رؤية المتلقي له .. قد يكون هذا هو المنطق المعتاد ، إلى أن يصر الفنان على توحيد اللحظتين . هذا أيضاً مايستعيره سليم من التجريد في تجربة التشخيص فالثلاثة عازفين هم في حقيقة الأمر شخوص ثابتة ولكن الفنان يقرر أن نشاهد تلك الشخوص متحركة في كل لحظة من لحظات التلقي .. وبالتركيز على حالة حضور العازفين فان الحركة "حاضرة" وهي أيضاً العنصر الحقيقي في بناء اللوحة . فالفنان يستطيع أن يختصر أحد الشخوص أو يضيف دون أن تفسد اللوحة بالنسبة للمتلقي الذي لايستطيع أن يقبل اللوحة دون " حركة" العازفين..

وعلى الرغم من أن سليم يقدم شخوصه في لحظة زمنية حاضرة إلا أنها تحمل اثاراً من الماضي والمستقبل. وبذلك فنحن نشاهد العازفين بالرجوع قليلاً إلى لحظات ماضية وأيضاً بالتوقع لما تصير إليه حركة العازفين في لحظة تالية.

من ثم فان " **الحضور" في لوحات سليم هو حضور " الحركة" التي تخلق حواراً جديداً مع " الزمن" كبعد أساسي في العمل الفني**. لذلك فنحن لانجد فارقاً بين مايقدمه سليم في المعرض من لوحات موسيقية وأخرى عارية

فالموضوع ليس هو بيت القصيد ولا الشخوص ، وإنما **الشخوص في بعدها " الحركي"** . فالعاريات تتصف بنفس البعد الدرامي الذي تتصف به لوحات الموسيقى ، وتستمد حيويتها من التعارض المشكل بين الحضور والغياب . فنحن نتلقى تلك الحركات الجسدية للعاريات مع تصورات اعتمادها على أحداث سابقة وتوقعات لأشكال التجسد في اللحظات التالية بما يفترض وجوده في الترتيب الذهني المكتمل . إن معرض سليم هذا الذي يقام بمجمع الفنون بالزمالك هو حالة من حالات الارتواء بالتصوير في كل صوره تشخيصية كانت أم تجريدية.





حركة مقاومة التطبيع.. إلى أين؟

يسود الارتباك الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع بسبب عدم تحدد مفاهيمها ،فى الوقت الذى يستعيد فيه سلاح المقاطعة فاعليته على الصعيد الرسمى، وهو ما يمكن أن يحول دون التناغم المطلوب بين الصعيدين الرسمى والشعبى، ويهدد بضياع-أو تقليل- الثمار التى يمكن أن يجنيها العرب من هذا التطور الهام فى موقف النظام العربى..

وليس هناك خلاف حول أهمية التميز بين حركة مقاومة التطبيع على الصعيدين، صحيح أن الحركة على الصعيد الشعبى تملك حرية أكثر مما تملكه الحكومات العربية ، بل إن قسما هاما من نشاطها ينبغى أن يتوجه نحو الضغط على هذه الحكومات لكى تلتزم بما وافقت عليه من قرارات صدرت عن الاجتماع الأخير للمجلس الوزارى للجامعة العربية.

لكن من الصحيح كذلك أن هذه الحركة -على الصعيد الشعبى- مطالبة بأن تحدد مفاهيمها وتضبط معاييرها لتوسع نطاق المنتمين إليها، ولتصبح حركة شعبية حقيقية، ذات تأثير قوى على مجريات الأمور، لا مجرد حركة نخبوية ، تقتصر على عدة مئات من المثقفين الذين يسعون للتميز على الآخرين بأنهم الأكثر تشدداً فى الوطنية ، من دون أن يجلب موقفهم للوطن أى مكسب!.

وليس من الضرورى أن تتطابق مفاهيم الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع فى كل الأقطار العربية ،وكما ميزت قرارات المجلس الوزارى للجامعة العربية ،فى هذا الشأن بين أقطار يجب أن تلتزم بقرارات المقاطعة، وبين أقطار يجب أن تجمد العلاقات التى أنشأتها مع اسرائيل قبل الأوان وعقب مؤتمر مدريد ، وبين أقطار وقعت معها اتفاقيات سلام وترك لها الحرية فى تبرير التطبيع، فان هذا التميز مطلوب كذلك على الصعيد الشعبى، ولكن على أسس مختلفة، وخاصة بالنسبة للفلسطينيين ، الذين لا نستطيع أن نطلب إليهم أن يعيدوا أرضهم التى استردوها من الاسرائيليين إلى المحتلين مرة أخرى، بعد أن دفعوا ، ودفعنا ، ثمنا باهظا لاستردادها، وليس منطقيا، ولا هو ممكن، أن نطلب إليهم-الآن- مقاطعة هؤلاء الاسرائيليين وهم يحيطون بهم من كل جانب..

وبسبب عدم تحدد المفاهيم، رفض اتحاد كتاب الامارات ، فى اجتماع أخير له أن يتخذ قراراً يلزم اعضاءه بعدم تطبيع العلاقات مع المثقفين الاسرائيليين بالمخالفة للسياسة الرسمية للامارات فى أول ظاهرة من نوعها ، تكون فيها الحكومة على يسار المثقفين!.

وبسبب عدم التحدد ذاك، قاطع المثقفون العرب، مؤتمراً دوليا لاتحاد الكتاب الفلسطينيين ،عقد فى رام الله أخيراً، وحضره أدباء من أمريكا إلى تنجانيقا ومن كوبا إلى الصين.. انطلاقا من مفهوم يرى أن السلطة الوطنية الفلسطينية ليست كاملة السيادة، ولذلك فهم يرفضون زيارتها ويرون أن يصم جوازات سفرهم بخاتم اسرائيلى، حتى لو كان ذلك فى سياق دعم نضال الشعب الفلسطينى، هو جريمة تطبيع كاملة الاركان!.

ومع أن المسألة ،كما يقول محمود درويش، مطروحة على جدول أعمال المثقفين العرب منذ سنوات، فان الحوار الجاد حولها ، لم يبدأ بعد، لذلك شاعت وتشيع مفاهيم ساذجة، وصلت -كما يقول درويش- إلى الحد الذى أصبح هناك من يعتقدون أن قراءة كتاب اسرائيلى .. هى تطبيع!.

وحتى الآن ما تزال الاجابات عن سؤال : ما هو التطبيع الذى نقاومه وفى أى سياق نقاومه، أقل مما ينبغى من حيث العدد، ومن حيث درجة الوضوح..

ولا تفسير لذلك إلا أن السؤال صعب، وقد تقود محاولة الاجتهاد بالاجابة عنه، صاحبها للوقوع فى خطأ يلقى به بين براثن المتشددين فيفهمونه بأنه صهيونى قذر من أبناء القردة والخنازير ،وأنه انتن من نتنياهو.

وخلال الاسابيع التى اعقبت عاصفة كوبنهاجن ، لم يغامر بالاجابة عن السؤال، من المثقفين المصريين، سوى ثلاثة فقط..

ذهب الاستاذ« **سعد الدين وهبة** » إلى أن كل كلام أو تعامل مع الاسرائيليين، هو تطبيع تنبغى مقاومته، بما فى ذلك دخول الأرض الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والحالة الوحيدة التى يجيز فيها التعامل مع الاسرائيليين هى الهيئات والمنظمات الدولية ،وحتى فى هذه الحالة فهو لا يبادرهم بالكلام، أو يدخل معهم فى حوار، اللهم اذا اضطر للرد على ما يقولون.

وطالب الدكتور« سعيد النجار» -رئيس جمعية النداء الجديد منبر الليبراليين المصريين- بالتفرقة بين التطبيع الذى يؤدى لاضعاف مركز المفاوض العربى، وذلك الذى قد يكسب انصاراً داخل صفوف العدو، وهو يرى أن أسوأ أشكال التطبيع هى العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل ،لأن حصولها على مزايا السلام ، قبل أن تعيد الأرض، لا يشجعها على إعادتها.

وربط الدكتور «أسامة الغزالى حرب»، بين التطبيع وقيام حالة سلام فالاقطار العربية التى ما تزال فى حالة حرب مع اسرائيل، أو ما تزال المفاوضات بشأنه جارية بين الطرفين ، لا يجوز لها أن تدخل فى أية علاقات معها، وهو يطالب بالتميز بين التفاوض والتطبيع، فقيام رجال أعمال مصريين بالاستثمار فى اسرائيل هو تطبيع ، ولكن مقابلة وفد منهم لـ «نتنياهو» لاعلانه بأن سياسته تشكل عقبة فى سبيل السلام ليس تطبيعا ولكنه تفاوض..وغناء مطرب مصرى فى اسرائيل هو تطبيع، ولكن غناء هذا المطرب ذاته فى الضفة وغزة ،هو اسهام فى دعم صمود الشعب الفلسطينى على الرغم من أنه يتم بتأشيرة اسرائيلية!.

وقد تكون الاجابات خاطئة ، أو ناقصة ، ولكنها على أية حال بداية قد تشجع آخرين على الاجتهاد فى الموضوع ، قبل أن يرتد سلاح مقاومة التطبيع إلى صدورنا ، بدلا من أن يتجه إلى صدور العدو.

المهم أن يكون اجتهادا لا عصابا.. وسياسة لا تهريجا!.

صلاح عيسى



عازفة البيانو الفنانة ((مارسيل متى)) .. زوجة الفنان سليم .. زيت على ورق ١٩٩٧





زيت على ورق ١٩٩٧

السوبرانو أميرة سليم تغني ((إلڤيرا)) من أوبرا ڤردي، واللوحة السفلى تغني دور ((موزيتا)) - من معرض الفنان سليم